وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 "سكيكدة"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور منظمة الأوبك في تحقيق إستقرار سوق النفط العالمية خلال الفترة (2000-2015)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

* قيشي هشام

تحت إشراف الأستاذ:

* د. صيد فاتح

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة
د. شرون عزالدين	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-
د. صيد فاتح	أستاذ محاضر-أ-	مقررا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-
أ. لقوي عبد الحفيظ	أستاذ مساعد-أ-	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

السنة الجامعية:2018/2017

ملخص

للنفط دور هام في الاقتصاد العالمي، حيث تزايد الاهتمام به بشكل كبير خلال العقود الماضية ومطلع القرن الحالي، وذلك لمميزاته التي يمتلكها خاصة وأنه يعتبر مورد ناضب، وباعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، تسعى أطراف السوق إلى التحكم فيه، والتأثير عليه من حيث الإنتاج أو الأسعار بما يخدم مصالحها، هذا ما يجعل السوق العالمية للنفط غير مستقرة بالمعني الاقتصادي في الأجل الطويل، بسبب تدخل أطراف السوق من فترة إلى أخرى إضافة إلى العوامل الأخرى التي تأثر على الطلب، وبشكل عام على عوامل السوق.

عملت منظمة الدول المصدرة للنفط منذ إنشائها على فرض سيادتها وإبراز دورها في الصناعة النفطية، وممارسة ضغطها على الدول الصناعية الكبرى والشركات العالمية من خلال، التحكم في حجم إمداداتها النفطية خاصة في بداية فترة السبعينات، وبالتحديد سنة 1973، وهو الأمر الذي أعطي دافعا قويا لهذه المنظمة في البحث عن ممارسة حقها في تسعير النفط والتحكم في إستقرار السوق العالمية للنفط، وبالنظر إلى ما تعرض إليه السوق من هزات متتالية، جعل منظمة الأوبك تسعى للبحث عن أساليب جديدة في تحريك أسعار النفط، مع المحافظة على إستقرار السوق.

ومن هنا تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على إستراتيجيات هذه المنظمة في التحكم بأسعار النفط، وتوازن السوق العالمية للنفط خلال الفترة (2015/2000).

الكلمات المفتاحية: الطاقة، النفط، سعر النفط، سوق النفط، الريع النفطي، أحتياطي وإنتاج وإستهلاك النفط، الأوبك، الإمدادات النفطية.

Résumé:

En tant que principal source d'énergie mondiale les acteurs du marché cherchant à la contrôler et à l'influence en termes de production ou de prix pour servir ses intérêts ce qui rend le marché pétrolier mondial instable au sens économiques du terme. En raison de l'intervention dès parties sur le marché dans une période a l'autre en plus d'autres facteurs qui ont affecté la demande globale de facteurs de marché pétrolier.

L'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) a travaillé depuis sa création à imposer sa souveraineté et de mettre en évidence son rôle dans l'industrie pétrolière et faire pression sur les pays industrialisés, en contrôlant le volume des livraisons de pétrole, surtout au début des années soixante -dix, en particulier dans la guerre d'Octobre 1973 qui a donné une impulsion forte à l' OPEP pour rechercher d' avoir exercé leur droit à la tarification des prix du pétrole et de le contrôle Mais ce qui s'est passé sur le marché pétrolière scientifiques de chocs successifs des événements d'onzième Septembre 2001, ainsi que la crise financière mondiale de 2008 poussée l'OPEP à chercher de nouvelles façons pour déplacer les prix du pétrole tout en conservant la stabilité du marché pétrolier international.

En ce sens, notre étude vise à tenter de connaitre les méthodes de l'OPEP à contrôler les prix du pétrole afin de maintenir l'équilibre du marché mondial du pétrole au cours du (2000/2015).

les mots clés: Énergie, pétrole, prix du pétrole, marché du pétrole, revenus pétroliers, Réserves de pétrole, production et consommation, OPEP, approvisionnements pétroliers.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

صدق الله العظيم

سو رة النمل. الآية (19)

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه لي لإنهاء هذا العمل فله كل الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه

أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من

الدكتور صيد فاتح على إشرافة وملاحظاته القيمة وتوجيهه لي أثناء إعداد هذه المذكرة

كما أتقدم بشكري الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتي، إلى كل من الدكتور شرون عز الدين كرئيس والأستاذ لقوي عبد الحفيظ كممتحن.

أشكر كل أساتذة جامعة سكيكدة لدعمهم لي في هذا الموضوع ومساعدتي على إعداد هذه المذكرة

وإلى كل من دعمني في هذا العمل شكرا جزيلا

بارك الله فيكم جميعا

الإهداء

إلى كل عائلتي أمي أبي إخوتي جميعا

إلى كل أصدقائي وأحبتي

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من كان عونا لي لإتمام هذا العمل

أهديهم جميعا هذا الجهد المتواضع

الفـهـــــــــــــــــرس

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	i
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: أطراف سوق النفط العالمية	1
تمهيد:	1
المبحث الأول: مدخل عام للنفط-ماهية النفط وأسعاره	2
أولا: تعريف النفط وتأريخه الحديث	2
ثانيا: أسعار النفط	5
ثالثا: سوق النفط	10
المبحث الثاني: إستراتيجية أطراف السوق العالمية للنفط	17
أولا: الدول المنتجة المصدرة للنفط	17
ثانيا: الدول المستهلكة المستوردة للنفط	22
المبحث الثالث: إستراتيجية الشركات العالمية والإستراتيجية الأمريكية	26
أولا: إستراتيجيات الشركات العالمية	26
ثانيا: الإستراتيجيات الأمريكية	29
خاتمة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: إحتياطي-إنتاج وإستهلاك النفط الخام في العالم	35
تمهيد	35
المبحث الأول: الإحتياطي العالمي من النفط	36
أولا: مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة	36
ثانيا: الإحتياطي العالمي من النفط	40
المبحث الثاني: الإنتاج العالمي من النفط	48
أولا: العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة	48
ثالثا: الإنتاج العالمي من النفط	49
المبحث الثالث: الإستهلاك العالمي من النفط	53
أولا: الإستهلاك العالمي من النفط	53
ثانيا: صادرات العالم من النفط	57

خاتمة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث: منظمة الدول المصدرة للنفط	61
تمهيد	61
المبحث الأول: ماهية منظمة الدول المصدرة للنفط	62
أولا: تعريف منظمة الأوبك ونشأتها	62
ثانيا: الهيكل التنظيمي وأهداف منظمة الأوبك	64
ثالثا: موقع منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي وأهم إنجازاتها	67
المبحث الثاني: إحتياطي –إنتاج وإستهلاك النفط في منظمةالأوبك	71
أولا: إحتياطي النفط في منظمة الأوبك	71
ثانيا: إنتاج منظمة الأوبك للنفط	74
ثالثا: إستهلاك النفط في منظمة الأوبك	78
رابعا: مساهمة الأوبك في الصادرات العالمية للنفط	83
المبحث الثالث: دور منظمة الدول المصدرة في سوق النفط العالمية	85
أولا: إستراتيجيات منظمة الأوبك	85
ثانيا: عوامل القوة والضعف في منظمة الأوبك	88
ثالثا: تطور أسعار النفط للمنظمة الأوبك	90
رابعا: أفاق منظمة الأوبك	91
خاتمة الفصل الثالث	93
خاتمة عامة	94
النتائج والإقتراحات	95
أولا: النتائج	95
ثانيا: الإقتراحات	96
قائمة المراجع	I–V

قائمة المحتويات

قائمــة الجــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	موقع النفط ضمن مصادر الطاقة في العالم خلال سنوات متقطعة (2000-2015)	38
2	تطور الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الحام حسب المناطق خلال الفترة (2000-2015)	45
3	تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2000-2015)	49
4	تطور إستهلاك النفط الخام في العالم خلال الفترة (2000-2015)	54
5	تطور حركة التجارة في العالم من النفط حسب المناطق خلال سنتي (2005-2015)	58
6	تطور الإحتياطي المؤكد في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة (2000-2015)	72
7	تطور كمية إنتاج النفط في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة (2000-2015)	75
8	ترتيب إنتاج أعضاء منظمة الأوبك خلال سنة 2015.	78
9	تطور الإستهلاك والفجوة في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة(2000-2008).	79
10	تطور الإستهلاك والفجوة في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة(2008-2015).	80
11	ترتيب دول الأوبك حسب إستهلاك النفط سنة 2015.	82
12	تطور صادرات منظمة الأوبك خلال سنوات (2005-2010-2015)	83
13	تطور أسعار النفط للمنظمة الأوبك من خلال الإنتاج ونوع القرار خلال الفترة (2000-2015)	90

مقدمة عامة

يحتل النفط مركز الصدارة في إستهلاك الطاقة في العالم، وله أهمية كبيرة جدا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، إذ لم يكن النفط يحظى بهذا الإهتمام اللازم قبل 1973، حيث كانت الشركات العالمية للنفط، تسيطر على كل مراحل إنتاج النفط من البئر إلى المستهلك، وهذه الشركات لها أهداف موحدة مع دولها، وتسعى إلى تحقيق الأرباح إضافة إلى أن هذه الشركات تابعة كلها للدول المستهلكة، وتخدم مصالح هذه الدول وكانت تحصل هذه الشركات ودولها على النصيب الأكبر من الريع النفطي، لكن بعد1973 تغير نمط سير سوق النفط العالمي، بتحكم الدول المنتجة بنفوطها، فقلص ذلك من حصة الدول المستهلكة من الريع النفطي، وهذا ما أدي إلى غياب الاستقرار في سوق النفط، لإختلاف أهداف أطرافه، حيث أن الدول المنتجة تملك غالبية الإحتياطي النفطي والدول المستهلكة تفتقر إلى هذا المورد الطاقوي.

وهكذا بدخول منظمة الدول المنتجة إلى سوق النفط العالمي، تحت راية الأوبك، والتي أعتبرت كطرف مؤثر له أهميته الخاصة في السوق، إستطاعت الدول المنتجة أن تكسب نصيبها من الريع النفطي، وباعتبار النفط سلعة إستراتيجية تتمركز في الدول المنتجة خاصة الأوبك، زاد إهتمام الدول المستهلكة بالنفط، لحاجتها الكبيرة إليه وعدم تلبية إحتياجاتها من الإنتاج المحلي، فعملت على ضمان وصول الإمدادات النفطية إليها، وذلك وفق إستراتيجيات تتحكم من خلالها في سوق النفط، والأسعار والطلب على النفط، إلا أن الدول المنتجة لها أهداف مناقضة لأهداف الدول المستهلكة، وهي رفع الأسعار، فعملت منظمة الأوبك منفردة وبالتنسيق مع دول خارج المنظمة على التحكم في إضطربات سوق النفط العالمي، والعمل على إستقراره وثبات الأسعار، لضمان حصتها من النفط، لأن إقتصادها قائم على طاقة النفط وهذه الطاقة ناضبة، لذا يسعى كل طرف إلى كسب دور أكبر في سوق النفط.

أولا: إشكالية الدراسة

نظرا للمميزات التي يتمتع بها النفط، عن غيره من الطاقات جعلت منه مصدرا للخلافات الاقتصادية بين أطراف السوق العالمية، وكل طرف يسعى إلى النصيب الأكبر من الريع النفطي، وفق أساليبه الخاصة، حيث تسعى منظمة الأوبك وباعتبارها أكبر منتج للنفط في العالم، إلى التحكم في عوامل السوق والظفر برفع الأسعار والعمل على إستقرار السوق، والأسعار عند مستوي يعود عليها من الناحية الاقتصادية بعوائد مجزية.

في هذا السياق يمكن صياغة **الإشكالية الرئيسية** والتي تتمحور حولها الدراسة:

-ماهو دور أوبك في تحقيق إستقرار السوق العالمية للنفط، وكيف تأثر عل السوق؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية

- ماهي طبيعة العلاقة التي تحكم أطراف السوق العالمية للنفط؟

- ماهو موقع النفط ضمن مصادر الطاقة في العالم ؟

- ماهي طبيعة العلاقة التي تحكم الدول المنتجة من جهة وبين أعضاء الأوبك من جهة ثانية؟ وهل هناك إستراتيجية موحدة بين أعضاء الأوبك؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كون سوق النفط تحكمها عوامل متداخلة إقتصادية، وجيوسياسية، فإن طبيعة العلاقة التي تحكم أطرافها تتجه في العادة إلى التنافس والصراع.

- هناك العديد من المؤشرات والمعطيات التي لاتزال تؤهل النفط كمصدر أول ضمن ميزان الطاقة، كما أن تأثير التوسع في الطاقات الأخرى قلص نسبيا حجم الطلب على النفط.

- نظرا للطبيعة الاقتصادية والسياسية للنفط فإن العلاقة التى تحكم الدول المنتجة خارج الأوبك وأعضاء الأوبك هي علاقة تتميز بالتنسيق فيما بينهم.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع:

– بعتبار النفط عصب إقتصاد الدول المنتجة فأن هذه الدراسة تبرز مكانة ودور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي.

– دراسة الأوضاع السابقة والحالية ومعرفة حال الاقتصاد ومستقبلة، أي محاولة إستشراف لمستقبل النفط.

– أما من حيث الإعتبارات الشخصية فهو تكملة لمذكرة اللسانس حيث كان موضوعها أزمة إنهيار أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري 2014–2015.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية ومكانة النفط حاليا، آفاقه المستقبلية في سوق الطاقة العالمي، مع الوقوف على أهم التحديات التي واجهت وتواجه هذا المصدر ومدى تأثيره على الإقتصاد العالمي، والدراسة تهدف كذلك إلى تحليل وتقييم دور الأوبك في السوق العالمية للنفط.

خامسا: أهمية الدراسة

باعتبار منظمة الدول المصدرة للنفط هي أول منظمة أنشئت لحماية النفط في الدول المنتجة، وتملك أكبر إحتياطي عالمي، وتعتبر هي أكبر منتج في السوق العالمي للنفط، هذه المميزات جعلتها تكسب أهمية خاصة بين الدول المنتجة ودول العالم خاصة التي تعتمد على النفط في إقتصادها، وجاءت هذه المنظمة لتعالج أهم مشكلة، وهي مشكلة إحتكار النفط والعوائد من هذه الطاقة، والتأثير في الأسعار وإستقرار سوق النفط، وذلك للإمكانيات التي تستحوذ عليها، وكذلك دراسة دور الأوبك في السوق العالمي له أهمية وأثر إيجابي كبير من الناحية الاقتصادية في الجزائر، ودول المنتجة من أجل تخمين الرؤية المستقبلية لأوضاع النفط.

سادسا: منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على أسلوب الإستنتاج من خلال الإنتقال من العام إلى الخاص، ومن ثم إستخلاص النتائج، كما تم إتباع المنهج التاريخي لدراسة تطورات النفط على المستوى الدولي، وربط تلك التطورات بواقع النفط حاليا.

سابعا: الدراسات السابقة

-الدراسة الأولى: قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الشلف-الجزائر-2009 والتي تطرقت إلى أساليب التسعير في أسوق النفطية قبل وبعد أزمة 1973. وكان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مكانة منظمة الأوبك على الصعيد النفطي من خلال أزمة 1973، وقد توصل الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة وأهم النتائج التي توصل إليها يذكر منها مايلي:

- تعد منطقة الشرق الأوسط هي المصدر الأساسي المعول عليه في سد حاجة العالم من النفط حاليا ومستقبلا.

- يتحدد سعر النفط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية والتي تؤثر على حجم طلب وعرض النفط.

الدراسة الثانية: مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة (2003-1973)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2005/2004، والتي تطرقت إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق النفطية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة والدول المستوردة، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل النفط العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.

حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها

- أن سياسة الأوبك دفاعية سليمة في الأجل القصير، لكن هناك غياب لإستراتيجة تخدمها في الأجل المتوسط والطويل.

- كما لم تنجح منظمة الأوبك إلى نظام يمكنها في التحكم في إستقرار السوق وثبات الأسعار.

– كما توصلت الباحثة إلى أن هناك أطراف دولية تسعى إلى تقويض دور الأوبك في السوق العالمي للنفط وأبرزها الولايات المتحدو الأمريكية.

سادسا: محتويات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والوفاء بتحقيق فرضيات البحث، قسم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الباحث في الفصل الأول أطراف سوق النفط العالمية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مدخل عام للنفط من حيث المفهوم والنشأة، وكذلك أسعار النفط وسوق النفط العالمي، في المبحث الثاني دراسة عن إستراتيجيات الدول المنتجة المصدرة للنفط والدول المستهلكة المستوردة للنفط، وتشمل إستراتيجات منظمة الأوبك وإستراتيجات الدول المنتجة خارج الأوبك وإستراتيجيات الدول المستهلكة للنفط.

في الفصل الثاني تناول الباحث إحتياطي وإنتاج وإستهلاك العالم من النفط، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان إحتياطي النفط العالم تناول فيه الباحث مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة، وعموميات حول الإحتياطي ليصل إلى الإحتياطي العالمي من النفط، أما المبحث الثاني فتناول الإنتاج العالمي من النفط، والمبحث الثالث نتاول الإستهلاك العالمي من النفط.

في الفصل الثالث تناول الباحث منظمة الدول المصدرة للنفط، حيث قسم هذا الفصل كذلك إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول ماهية منظمة الأوبك، من حيث التعريف والهيكل التنظيمي والنشأة والأعضاء، في المبحث الثاني تم التطرق إلى الإحتياطي والإنتاج والإستهلاك، أما المبحث الثالث فتناول دور منظمة الأوبك في السوق العالمية للنفط، من حيث الإستراتيجيات وتطور الأسعار وعوامل القوة والضعف إضافة إلى أفاق المنظمة من خلال العرض والطلب والتنسيق.

الفصل الأول

أطراف سوق النفط العالمية

يعتبر النفط من أهم السلع الأساسية في الإقتصاد العالمي، فقد لعب دورا مهما وبارزا في إعادة رسم الخارطة السياسية والإقتصادية، وتأتي أهميته الإستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، ومادة أولية للصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط، لكن نظرا لإختلاف المصالح الإقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية مما شدد الصراع بينهما، فالدول النامية تملك أكبر إحتياطي نفطي في العالم والدول المتقدمة والصاعدة لها طلب كبير على النفط وعليه كل طرف يسعى إلى التأثير في السعر ضمن إتجاهه المرغوب.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية النفط ومحدداته وكذلك أهم الأطراف المؤثرة في سوق النفط والعوامل المؤثرة في الأسعار وكذلك سوق النفط، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى إستراتيجية الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة، أما المبحث الثالث خصص لدراسة إستراتيجية الشركات العالمية والإستراتيجيات الأمريكية للطاقة.

المبحث الأول

مدخل عام للنفط، ماهيته وأسعاره

يتأثر النفط كغيره من السلع بعوامل السوق، العرض والطلب إضافة إلى عوامل أخري تجعل الأسعار تنخفض أو ترتفع، فيؤثر سلبا على الدول المنتجة أو يرتفع فيؤثر سلبا على الدول المستهلكة، من هنا يتضح أن هناك تعارض فيما يخص إتجاه الأسعار فكل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافه على حساب الطرف الأخر، فالدول المنتجة تسعى إلى رفع السعر والتحكم في إستقرار السوق والدول المستهلكة كذلك لها مساعيها الخاصة، ومن هنا يسعى كل طرف إلى كبح أي خلل في السوق العالمي للنفط يتعارض مع مصالحه، فيما يخص العرض أو الطلب أو عوامل أخرى تؤثر سلبا على الطاقة النفطية.

أولا: تعريف النفط وتاريخه الحديث

قبل التطرق لتاريخ النفط سوف يتم التطرق إلى ماهية النفط

1- تعريف النفط

قبل التطرق إلى تعريف النفط يتم توضيح، أن مصطلح النفط له دلالات مختلفة عند المنظمات الدولية، فهناك من يستخدم مصطلح النفط للدلالة على النفط والغاز الطبيعي السائل أو المكثف، في حين منظمة الدول المصدرة للنفط تستثني الغاز الطبيعي بأنواعه من حصص إنتاج أعضائها حتى لو كانت تساهم في الإنتاج الإجمالي بنسبة كبيرة، وعليه يتم إستخدام مصطلح النفط للدلالة على الزيت الخام فقط، لأن هذه الدراسة تعالج دور منظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبك "في السوق العالمية.

تعريف1: إن كلمة النفط كلمة لاتينية Petrolum ويعني زيت الصخر، Perto = صخر، Olum = الزيت، وهو عبارة عن مادة سائلة ومركبة وفي ذات الوقت بسيطة من الناحية الكميائية، فيتكون من الهيدروجين والكربون ومركب من حيث إختلاف خصائص مشتقاته، بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها[1].

[1] – أمينة مخلفي، **مدخل الى الاقتصاد البترولي**، محاضرات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الجزء الأول، 2013، ص ص 7 8.

تعريف2: كما يعرف بأنه سائل يتكون من خليط معقد وغير متجانس، ومن مركبات عضوية هيدروجينية، ذات تركيبات جزئية متنوعة، وذات خصائص طبيعية وكيميائية مختلفة، وتحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأوكسجين والماء والنتروجين، كذلك الحديد والصوديوم.

تعريف3: النفط الخام عبارة عن مادة هيدروكربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، تختلف أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وكثافته النوعية[1].

إذن يمكن القول أن النفط مادة سائلة ذات خصائص طبيعية مركبة تختلف أنواعه حسب درجة كثافته وتركيبته الكيميائية. وحسب ما سبق فإن للنفط أنواع مختلفة حسب درجة الكثافة وحسب جودتها حيث تم تقسيم أنواع النفط كمايلي:

- النفط الخفيف: بدرجة جودة عالية أكبر من 31.1، **"API"**[(*)] أي أن كثافة النوعية اقل من 0.87.

- النفط المتوسط: بدرجة جودة بين 22.3-31.1، API أي كثافته النوعية 0.87-0.92.

- النفط الثقيل: بدرجة جودة أقل من 22.3، API أي كثافته النوعية أكثر من 0.92، وهو أقل جودة لارتفاع لزوجته[2].

2- التاريخ الحديث للنفط

بدأ تاريخ الصناعة النفطية في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية في بنسلفانيا عام 1859 باسم ستاندرد أويل لمالكها جون دي روكفلر، وفرضت هذه الشركة ذاتها بشكل سريع كعامل لا يمكن تجاوزه في السوق داخل الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وتسببت هذه الهيمنة إلى حل هذه الشركة سنة 1911 وفق قانون مكافحة الاحتكار "قانون شرمان"، الأمر الذي أدى إلى قيام شركات جديدة

---

[1] - حسان خضير، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، نوفمبر 2005، ص 3.

*** API, Americn Petrolum Institue**, تأسس هذا التصنيف عام 1947، و يتكون من ثلاث أصناف تعنى بنوعية أو جودة النفط و يعني بالغة العربية التصنيف حسب معهد البترول الأمريكي

[2] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، **الطاقة والتعاون العربي**، ابوظبي، 21-23 ديسمبر 2014، ص 7.

[3] - لودوفيك مون، مارك عبود، **الطاقة النفطية والطاقة النووية**، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2014، ص 28.

للصناعة النفطية والتي سميت بعد ذلك بالشقيقات السبع، حيث عرف ذلك العصر بالعصر الذهبي للشركات الكبرى للنفط وذلك لسيطرتهم الكاملة على آبار النفط في الولايات المتحدة وفي العالم بعدها.

إستمرت هذه الشركات في السيطرة على إنتاج النفط بكل مراحله لأكثر من خمسين عاما، وبالنظر للدول المالكة لثروة النفطية لم تكن قادرة على إستغلال هذا المورد، سواء من الناحية التكنولوجية أو الاقتصادية أو الخبرة[1]، إستغلت تلك الشركات هذه الدول الضعيفة وتمكنت من صياغة إتفاقيات غير منصفة تصب في صالحها، تحكمت هذه الشركات في مراحل إنتاج النفط كلها من حقول النفط إلى محطات الوقود، وبتحكمها المطلق في مراحل الإنتاج كانت قادرة على زيادة أو تقليل المعروض من النفط بما يخدم مصالحها، وبذلك عطلت قانون العرض والطلب وتحكمت في الأسعار[2].

لكن عند إنخفاض أسعار النفط لا تتحمل هذه الشركات عبئ الخسائر وإنما الدول المالكة للنفط، في حين يعتبر هذا هو المصدر الرئيسي والوحيد للدخل لتلك الدول، ما سبب إضطرابات من سياسات الضغط والوصاية التي تمارسها الشركات ودولها على الدول المالكة، عن النسبة القليلة من حصتها في النفط وهي المالكة الأصلية للثروة، فلجأت بعض الدول إلى تأميم شركات النفط الأجنبية باعتباره الحل الوحيد والوسيلة الفعالة للحد من الافراط في الإنتاج، وفنزويلا من أهم الدول التي قامت بخطوة كبيرة وذلك بمناصفة ما تنتجه الشركات على أراضيها، وهكذا بقيت الدول المالكة تعمل حتى تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1960، من قبل خمس دول أربعة من الشرق الأوسط بالإضافة إلى فنزويلا التي تملك أكبر إحتياطي في العالم من النفط، والدول المؤسسة هي العراق والسعودية، والكويت، وإيران، وفنزويلا، حيث أطلق عليها مصطلح "**الكارتل**" في تلك الفترة.

---

[1] – حسين عبد الله، البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية، دار النهضة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص ص 120 121.

[2] – روبرت سيليني، محمد فتحي خضر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، مؤسسات مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 86.

* **الكارتل** : هو تجمع المنتجين بغرض التحكم بأسعار منتج معين، بعيدا عن عوامل السوق. من كتاب، **نهاية عصر البترول**، لكولين كامبيل.

هذه الفكرة جاءت من وزير النفط سابقا ألفونسو بيرس، وهو فينزويلي والغرض الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة، هو العمل على إستقرار أسعار النفط وتأميم كل الشركات والقدرة على كبح قوة الشركات المستفيدة، وبالفعل حققت هذه المنظمة مجموعة كبيرة من الإنجازات، حيث قامت هذه الدول بتأميم حقولها، وعزز ذلك دخول بعض الدول إلى منظمة الدول المصدرة للنفط، مثل الجزائر، والاكوادور، والغابون، لتأمين تدفق العوائد النفطية، وضمان إرتفاع أسعار النفط.

وهكذا دخلت مرحلة جديدة هي مرحلة سيطرت الدول المالكة على الثرة النفطية وأصبحت هي الدول المنتجة[1]، بعدها بفترة خطت منظمة الدول المصدرة للنفط أول خطوة لإثبات وجودها، وتم إستخدام النفط كسلاح سنة 1973، حيث قامت الدول العربية بقطع الإمدادات عن الولايات المتحدة وهولندا بسبب موقفها المنحاز إلى إسرائيل والمساندة لها، وإرتفع سعر النفط من 3 دولار إلى 17 دولار، في ظرف 14 يوم[2]، وكرد فعل على هذا تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية لرد على منظمة الأوبك وحماية النفط، وفي الوقت الراهن تسعى كل الدول إلى تأمين أكبر حصة ممكنة من النفط، باعتباره ما يزال المصدر الطاقوي الإستراتيجي والرئيسي في إستهلاك الطاقة في العالم.

ثانيا: أسعار النفط

يعتبر سعر النفط عامل مهم لأطراف السوق العالمية للنفط، حيث هناك أنواع من أسعار النفط وقبل التطرق إليها سوف يتم تعريف سعر النفط.

تعريف سعر النفط: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج،

[1] – فيليب سيبيل لوبيز، صلاح نيّوف، **جيوبوليتيك البترول**، شركة فكرة للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2006، ص 09.

[2] – كولين كامبل وأخرون، عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص 167.

ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود [1].

1-أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار النفط الخام لا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، حيث أن كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع هي:

1-1 السعر المعلن

يقصد به، سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان سوق النفط يسوده الاحتكار وظل يعتمد هذا السعر حتى بعد حل إحتكار سوق النفط في سنة 1911 وفق قانون شرمان [2]، وإلى غاية الوقت الراهن، حيث أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن[3].

1-2 السعر المتحقق

ظهر بدخول شركات النفط العالمية إلى الشرق الأوسط[4]، وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. والسعر المتحقق فعليا هو عبارة عن الفرق بين السعر المعلن والحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة، وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى[5].

---

[1]– قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009، ص 62.

[2]– نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ليبيا، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 18 19.

[3]– نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، تم تحميل هذا الكتاب من موقع النفط والغاز الطبيعي العربي www.arab-oil.natural.com،2017. ص 87.

[4] – نواف الرومي، **المرجع نفسه**، ص ص 20 21.

[5] – نبيل جعفر عبد الرضا، **المرجع نفسه**، ص 86.

1-3 سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ إعتماد سعر الإشارة في إحتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، حيث أن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان المنتجة للنفط مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965[1].

1-4 سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف اليه قيمة ضريبة الدخل، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام بموجب الإتفاقيات التي عقدتها مع الحكومات المنتجة للنفط، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

1-5 سعر الكلفة الضريبية

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة المشترية وبصورة آنية. [2]

2-قواعد تسعير النفط

هي مجموعة من الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشركات النفطية الكبري، والدول المستهلكة والمنتجة لتحديد القيمة السعرية للنفط وهي كمايلي:

2-1 التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة

هذه الأسعار تم العمل بها في خليج المكسيك حيث تعتبر أول نقطة لتحديد الأسعار، نقطة الأساس الوحيدة، وقد جاءت به إتفاقية أكناكري في سبتمبر عام 1936، حيث بدأ العمل بهذا النظام بسعر معلن لبرميل النفط الأمريكي بـ 1,09 دولار، والتي أكدت على أن أسعار النفط في أي مكان من العالم

[1] – نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، مرجع سابق، ص ص 21 22.

[2] – نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، مرجع سابق، ص ص 88 89.

تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، وبصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه النفط وتكاليف إستغلاله[1]. لقد حقق هذا النظام إلى حد كبير أهداف الشركات الكبرى وخدم المصالح الأمريكية، وأستخدم هذا السعر كأداة لتحقيق السيطرة المطلقة على أسواق النفط[2].

2-2 التسعير حسب نظام نقطتي الأساس

إنتبهت البحرية البريطانية إلى الإرتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية، التي لم تجد أمامها إلا الإعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد أسعار النفط المعلنة في عام 1945، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار خليج المكسيك تحسب أسعار النفط المعلنة إضافة إلى تكاليف النقل بين الخليجين.

2-3 دخول الدول المنتجة في تحديد الأسعار

أدى نمو الوعي لدى الدول المنتجة للنفط إلى السعي لتحكم في ثروتها النفطية، لكن مع إحتكار الشركات النفطية للإنتاج النفط، لم تكن قادرة على ذلك حتى تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط، فعملت على التحكم في الأسعار وإستقرار السوق منذ عام 1960، وبغية التخلص من القوي الخارجية المحددة لأسعار نفطها، قامت هذه المنظمة بقطع الإمدادات النفطية على الدول المستهلكة عام 1973، كأول خطوة في مسيرتها نحو إحداث تغيير في السوق وتحديد الأسعار، ومن هنا تغيرت موازين تحديد أسعار النفط من الدول الصناعية الكبرى والشركات النفطية العالمية، إلى الدول المنتجة للنفط التي أصبحت تأثر بشكل كبير على السوق والأسعار[3].

---

[1] – نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، مرجع سابق، ص ص 37 38.

[2] – بطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2014-2015، ص 25.

[3] – بن عوالي خالدية، **إستخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص ص 40 41.

3-محددات أسعار النفط

تتحدد الأسعار في الأسواق النفطية العالمية بالإعتماد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، وعوامل أخرى سيتم التطرق إليها، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في نمو إقتصاد البلدان المستهلكة للنفط وتمويل الإستثمارات في الدول المنتجة وأهم المحددات هي:

3-1 الطلب العالمي على النفط

ينقسم الطلب العالمي إلى نوعين، الطلب بغرض الإستهلاك والطلب بغرض المضاربة، حيث مر الطلب على النفط منذ بداية الصناعة النفطية بعدة تطورات، والطلب على هذا المورد الطاقوي في تزايد مستمر، وأن الطلب بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي، والتي ساهمت في زيادة الطلب على المشتقات النفطية، وكذلك دخول دول صناعية صاعدة إلى سوق الطلب على النفط وتطورها الاقتصادي، أثر بشكل كبير على الطلب النفطي، مثل الصين والهند، حيث أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وسيتم التطرق إليها في الفصل الثاني.

أما الطلب بغرض المضاربة في الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي تطور كبير حيث شهدت دخول سماسرة، ومضاربين للسوق العالمي للنفط وتعاملهم في بيع وشراء النفط بشكل كبير.

3-2 العرض العالمي على النفط

تعتبر الإمكانيات المتاحة من الإحتياطي في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، عامل محدد لتطور إحتياجاتها المحلية، أو التصدير من أجل الحصول على تمويل لتلبية إحتياجاتها المالية، أو الإحتفاظ بالنفط للأجيال القادمة، وكذلك العرض يتأثر بكمية المخزون التجاري والاستراتيجي، والذي يؤثر على أسعار النفط في السوق العالمية، كذلك تتأثر الأسعار بقيمة ما تنتجه الدول وتقوم بتصديره للدول المستهلكة أو تعرضه في السوق العالمية للنفط،[1] كما يؤثر الإحتياطي النفطي في

[1] – عماد الدين محمد المريني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1، ص 334.

الأسعار، وهناك أنواع من الإحتياطي والخزين النفطي التي سيتم التطرق إليها ضمن إستراتيجيات الدول المستهلكة.

ثالثا: السوق العالمية للنفط

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الإهتمام عن غيرها من الأسواق، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، بحيث مرت سوق النفط العالمية بمراحل مختلفة، بداية من سوق إحتكارية من طرف الشركات العالمية للنفط، إلى مرحلة تأميم الدول المنتجة لنفوطها، وإقامة منظمة لدفاع عن مصالحها الخاصة، والتي تمتلك أكبر إحتياطي نفطي في العالم، مما غير موازين سوق النفط العالمي من الغرب إلى الشرق، حيث تبنى كل طرف إستراتيجيات خاصة لخدمة مصالحه، فالدول المنتجة يخدمها السعر المرتفع، أما الدول المستهلكة فالسعر المنخفض، أما الشركات يهمها السيطرة على أكبر مصادر النفط للتحكم في السوق. حيث أن سوق النفط العالمية تتميز بتأثرها الكبير بعوامل العرض والطلب بشكل سريع جدا إضافة إلى عوامل اخرى كالمخزون التجاري والمخزون الاستراتيجي.

1-تعريف سوق النفط العالمية:

السوق النفطية هي المكان الذي يتم فيه تبادل السلعة النفطية، خاصة الزيت الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[1].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط ويتم تلخيص خصائص سوق النفط كمايلي:

1-1 خصائص سوق النفط

1-1-1 سوق إحتكارية

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من الأطراف تحتكر سوق النفط، وتشمل الدول المنتجة للنفط والتي تملك أكبر إحتياطي في العالم، وخاصة الأوبك التي تحوز على حصة تصل إلى81% من الأحتياطي

[1]- بطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**، مرجع سابق ص ص 35 36.

العالمي سنة 2015، إضافة إلى أنها أكبر منتج للنفط في العالم، والشركات الإحتكارية الكبرى والتي تحتكر الصناعات التحويلية في مجال النفط من مصدرها إلى غاية الإستهلاك بنسبة تفوق 75% في سنة 2015، هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي حيث أنه وصل سنة 2015 إلى 8842 مليون برميل، في سنة 2014 كان حوالي 8000 مليون برميل، أما المخزون التجاري بلغ سنة 2014، حوالي 2773 مليون برميل مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ حوالي 3010 مليون برميل، وتعمل على التحكم في الطلب على النفط من خلال مصادر بديلة، والدول المستهلكة تشمل وكالة الطاقة الدولية، وهذا من جانب الطلب [1].

1-1-2 سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات):

يتم ذلك بالإتفاق بين شركات أو دول لمواجهة ظاهرة إقتصادية معينة، حيث ظهر هذا النوع من التكتل في الشركات العالمية للنفط خلال فترة إحتكارها لسوق النفط، ولمواجهة قوة هذا النوع من الشركات قامت الدول المنتجة للنفط بتشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط لحماية نفطها، والتحكم في الإنتاج، ونظرا لنجاح هذا التكتل ونجاح الدول المنتجة في تحقيق أهدافها سنة 1973، وكرد فعل على هذا التكتل قامت الدول المستهلكة وهم أعضاء "منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي" بتشكيل "وكالة الطاقة الدولية" لمواجهة قوة ومخاطر منظمة الأوبك [2].

1-1-3 سوق التكامل الرأسي والأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية للنشطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا، من مرحلة المنبع إلى مرحلة مصب النفط، ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي، في مرحلة معينة من مراحل الصناعة النفطية، كمرحلة الإنتاج أين سيتوجب على الشركة النفطية بغض النظر عن نوعها، أن تكامل فيما بين هذه النشاطات لتضمن إنتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك[3].

---

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2015، ص 153.

[2] – مشدن وهيبة، **أثر تغيرات سعر البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة من (1973-2003)**، رسالة ماجستر، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2004-2005 ص 47.

[3] – بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مرجع سابق، ص 22.

2-محددات السوق النفطية العالمية

يمكن تمييز المحددات الرئيسية للسوق، في الطلب العالمي على النفط والعرض منه، ومستويات التخزين وتفاعل تلك العناصر، فضلا عن مجموعة من العوامل التي تنعكس على مستويات الأسعار وقد تم الإشارة إليها.

2-1 الطلب العالمي للنفط

يعرف الطلب على النفط بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المستخرجة من النفط ويعتمد على معدلات النمو السكاني والاقتصادي، وعلى أسعار النفط ومصادر الطاقة البديلة إضافة إلى سياسات ترشيد الإستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط، سواء في النقل أو القطاع الصناعي كذلك تؤثر المصادر البديلة على طلب النفط، فالولايات المتحدة بسبب رفع إنتاجها من النفط غير التقليدي، سبب ذلك إنخفاض كبير في الأسعار، مما أدى إلى إختلال كبير في سوق النفط سنة 2015، بسبب إنخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة وفائض الإنتاج في السوق، وسيتم التطرق إلى ذلك في الفصول القادمة بالإحصائيات.

2-2 العرض العالمي للنفط

يعتمد العرض النفطي على عوامل عديدة منها حجم الإحتياطي المؤكد، حيث بلغ إحتياطي العالم سنة 2015 حولي 1691,5 [1]مليار برميل، لكن هذا الإحتياطي يتمركز معظمه في الشرق الأوسط بيد منظمة الأوبك، وسعر النفط وعلاقته بأسعار المصادر البديلة للطاقة، وعلى السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب وأنظمة الإستثمار للإنتاج النفط وبدائله، وأيضا على ظروف الإنتاج والتطور التقني والإستقرار السياسي في مناطق الإنتاج، فمثلا ليبيا إنخفض إنتاجها بسبب الإضطرابات التي حدثت، من 1,6 مليون برميل يوميا سنة 2007، إلى 0,4 مليون برميل يوميا سنة 2015.

2-3 المخزون الإستراتيجي والمخزون التجاري

تحتفظ الشركات العالمية في مجال النفط وخصوصا الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمخزون من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة لأغراض تشغيلية، سواء أعمال

1 - BP, Statistical Review of World Energy, 2017, page 14.

التكرير أو لمواجهة تقلبات السوق، بسبب تغير أنماط الإستهلاك الموسيمي من المنتجات، ويعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة والمتوقعة وعلى تكاليف التخزين، حيث أنه حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة، والتغير في مخزونها يعتبر مؤشرا هاما في إستقرار السوق العالمي وأسعاره خاصة في فترات الأزمات[1]، حيث بلغ المخزون التجاري سنة 2014 حولي 2737 مليون برميل، ليرتفع سنة 2015 إلى 3010 مليون برميل، أما المخزون الإستراتيجي فقد بلغ سنة 2014 إلى حوالي 8092 مليون برميل، ليرتفع سنة 2015 إلى 8842 مليون برميل بسبب إنخفاض أسعار النفط[2]، بحيث يؤثر على سوق النفط والأسعار عندما تقوم هذه الدول بستخدامه لزيادة العرض في السوق، فتنخفض الأسعار بسبب العرض الفائض في السوق من الكمية التي أضافتها من مخزونها.

كما تم التطرق سابقا أن من خصائص سوق النفط، أنه يؤثر عليها عامل الإحتكار وطبيعة العلاقة بين أطراف السوق، حيث أن أطراف السوق تختلف أهدافهم وكل طرف يسعى للتحكم في السوق وفقا لمصالحه، لكن باعتبار منظمة الأوبك هي المنتج الرئيسي في السوق، وهي سبب إزالة الاحتكار في سوق النفط من الشركات العالمية، تبذل كل جهودها لتحقيق إستقرار السوق، وضمان عوائد من طاقتها الناضبة، وذلك من خلال العديد من الإستراتيجيات التي سيتم التطرق أليها لاحقا، هذا جعل النظرة إلى منظمة الأوبك أنها محتكرة لسوق النفط وتسعى للتحكم الكامل في الإنتاج، وذلك من خلال التنسيق مع دول منتجة خارج منظمتها. هذا جعل العلاقة بين أطراف السوق تتسم بطابع الصراع أو يمكن القول بطابع المنافسة، وهذا سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث، بشيئ من التفصيل.

3- تطور السوق النفطية العالمية

مرت سوق النفط العالمية بمراحل تنظيمية مختلفة منذ نشأتها وقد إتسمت كل مرحلة بسمات تختلف عن سابقتها، حيث تتميز الصناعة النفطية العالمية بضخامة التكاليف في الدول الرأسمالية في مراحلها المختلفة، إبتداءا من الإستكشافات ومرورا بالإنتاج وإنتهاءا بالتصنيع والتسويق، يرجع سبب أهمية النفط كسلعة إستراتيجية لدوره المهم في الإقتصاد العالمي وتأثيره على القطاعات الإقتصادية كافة، فقد لقت

[1] – تقرير صندوق النقد العربي، **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيرها على الاقتصادات العربية**، 2010 ص ص 188 189.

[2] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، الكويت، 2015، ص 153.

مسألة تنظيم السوق النفطية وإدارتها أهميه بالغة منذ البداية، ولم تنفرد الدول المنتجة بأمر تنظيم السوق من خلال منظمة الأوبك، بل يشمل الدول المستهلكة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال توظيف كافة الأدوات والوسائل المتاحة.

كما هو الحال في إستخدام المخزون النفطي الاستراتيجي الأمريكي ودول وكالة الطاقة، خلال الفترات التي شهدت شحا في الإمدادات، كما لعبت الدول العربية المنتجة للنفط دورا بارزا، ومهما للتأثير في تنظيم السوق النفطية من خلال تأثيرها الكبير من خلال منظمة الأوبك، وإمتلاكها الجزء الأكبر من الطاقة النفطية في العالم، حيث تنقسم فترات تنظيم السوق إلى مرحلتين الاولى قبل 1973 والثانية بعد 1973.

عرفت فترة ما قبل 1973 سيطرة الشركات النفطية العالمية الكبرى على كافة مراحل إنتاج النفط، فبعد الإكتشافات الكبرى خارج الولايات المتحدة خاصة فنزويلا والشرق الأوسط، تقلصت أهمية النفط الأمريكي والدول الأخرى في السوق العالمية نظرا لتكاليفه المرتفعة في الإنتاج عنه في المناطق الجديدة[1]، وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة إحتكار الشركات العالمية للنفط ذات التكامل الرأسي في السوق العالمية من طرف الشقيقات السبع، والمعروفة حاليا بالشقيقات الخمس، وهذه المرحلة كانت إحدى أهم الأسباب التي قامت من ورائها منظمة الدول المصدرة للنفط، بعدها بفترة متوسطة إستعادت دول الأوبك سيطرتها على ثروتها النفطية من خلال التأميم المباشر في بعض الدول، أو من خلال دخول حكومات الدول المنتجة شريكا في إمتلاك أصول **الريع النفطي**[*] في أراضيها، وإستطاعت الدول المنتجة سحب حق الإنتاج من يد الشركات.

---

[1] – على ديبة، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط، (2000–2001)**، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2013، ص ص 5 7.

* **الريع النفطي:** الفرق بين التكلفة الكلية، وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد إستبعاد كافة التكاليف، وأرباح الشركات الوسيطة، بين الدول المصدرة والدول المستوردة. حيث يختلف نصيب كل طرف من الريع النفطي في السوق، فالدول المنتجة يحدد نصيبها من خلال أنه سلعة ناضبة فلا يسعر كالمنتجات الأخرى، اما الدول المستهلكة فيحدد نصيبها من خلال فرض الضرائب على المنتجات النفطية، بدلا من فرض ضرائب على وارداتها.

بعد 1973 بدأت الدول المنتجة للنفط تساهم في التأثير على السوق والأسعار، من خلال منظمة الأوبك حيث تأثر بشكل مباشر، خاصة بعد التعديل الجدري في ميزان القوى بين الشركات النفطية العالمية ودول الأوبك بعد أن أخذت تلك الحكومات على عاتقها مسؤولية تحديد أسعار نفطها، وقيام منظمة الأوبك بدور المنسق الرئيسي، بعد ذلك أصبحت الأسعار تعرف "بالأسعار الرسمية".

مباشرة بعد الحظر النفطي التي قامت به دول المنظمة سنة 1973، قامت الدول المستهلكة للنفط، بإنشاء وكالة الطاقة الدولية، لاعتمادها كحل يواجه المشاكل في مجال إمدادات النفط، ووضع الخطط لمواجهة تقلبات السوق النفطية الناتجة عن الأوبك[1].

4- أنواع سوق النفط العالمي

يشكل النفط أكثر السلع الاستراتيجية تداولا في التجارة العالمية، لهذا نعدد أسواق النفط وطرق التعامل داخلها.

4-1 السوق الفورية

تسمى أيضا بالسوق الحرة أو الآنية وهي كثيرة وأهمها سوق روتردام في هولندا والتي يتم فيها بيع وشراء النفط واستلام المبلغ يكون في الوقت نفسه، وظهر مع ظهور النفط كسلعة تتداول بين الدول، وتطورها كان في السبعينيات بسبب تأميم النفط وزوال إحتكاره من طرف الشركات العالمية.

4-2 السوق العادية

تكون فيها التعاملات مباشرة بين المنتج والمستهلك، وعادة ما تجرى بعيدا عن الوسطاء، وكذلك بين دولتين متجاورتين إحداهما دولة مصدرة للنفط والأخرى مستوردة، وتتم فيه الأسعار بالتفاوض، وتتأثر تلك الأسعار بما يدور في السوق الفورية والمستقبلية.

[1] – تقرير صندوق النقد العربي، **تطورات السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية**، 2010، ص 87.

4-3 السوق المستقبلية

هي أكثر الأسواق نشاطا في العالم فقد تحولت إلى الأساس الذي يتم عن طريقه تسعير النفط، والتعاملات فيها على مدار الساعة، فهي تعاملات ورقية بالعقود الآجلة قصيرة وطويلة الأجل، وذلك للتخلص من مخاطر إرتفاع الأسعار، حيث يبلغ حجم العقد الأقل 1000 برميل من النفط، وفي كل برميل 159 لتر من النفط الخام[1].

[1] – نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، مرجع سابق، ص ص 77 78.

المبحث الثاني:

إستراتيجية أطراف سوق النفط العالمي.

من الأمور المسلم بها أن وضع إستراتيجيات لبناء قوة تفاوضية على النفط، ومواجهة الدول المتقدمة ليس بالأمر السهل والميسور، فهذه القوة تواجه إستراتيجيات من طرف أخر سبقها في مجال إنتاج النفط بسنين طويلة أي متمكن في هذا المجال، وهي الشركات العالمية للنفط والدول المستهلكة، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود العالم المعاصر، وأكبر الدول المستهلكة للنفط وأي إستراتيجية من الدول المنتجة لرفع الأسعار أو إحداث تغيير في السوق، فإن ذلك يعود على الدول المستهلكة بالضرر، فتسعى لحماية الإمدادات النفطية، من خلال الدول المؤيدة لها والتنسيق فيما بينها، وسيتم التطرق إلى إستراتيجيات أطراف السوق كل حسب إختصاصه.

أولا: الدول المنتجة المصدرة للنفط

بعد الإحتكارات التي شهدتها السوق النفطية قبل سبعينيات القرن الماضي، والتي سيطرت عليها الشركة العالمية للنفط حاولت الدول المنتجة إستعادة ممتلكاتها من هذه الشركات، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات، إما عن طريق مناصفة الأرباح مع شركات النفط، أو تأميم نفوطها وإلغاء الإمتيازات التي تحوزها هذه الشركات، وذلك يعود إلى التراجع الكبير في الأسعار النفطية بسبب تفوق العرض على الطلب، كانت هذه الشركات قد بدأت تحمل الدول المنتجة الخسائر التي كانت تمثل كل العوائد المالية لدخل هذه الدول منذ خمسينيات القرن العشرين، وسعت هذه الدول للتخلص من هيمنة هذه الشركات.

حيث جاءت الفكرة من المواطن الفنزويلي " **الفونسو بيرس**" لإنشاء منظمة، لمواجهة هذه الشركات العملاقة، في 13 ديسمبر 1960، تم إتخاذ قرار مع دول الشرق الاوسط بإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط، ومن هنا بدأت الدول المنتجة للنفط تدافع عن مصالحها المتعلقة بالنفط ومحاولة رفع أسعار النفط، وتبنت العديد من الإستراتيجيات لتظفر بنجاح قيام هذه المنظمة، في حين هناك دول منتجة مصدرة خارج هذه المنظمة بنت إستراتيجيات خاصة بيها.

1-إستراتيجيات منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك"

سعت هذه المنظمة منذ إنشائها لرفع أسعار النفط والحفاظ على ثباته، والتأثير في سوق النفط العالمية، وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث، ومن أهم الإستراتيجيات التي طبقتها المنظمة هي:

1-1 إستراتيجية التحكم في إمدادات النفط

سنة 1971 إستطاعت أوبك منذ تأسيسها أن تظفر برفع الأسعار، وذلك من خلال التأميم والمشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي، أو مناصفة الأرباح، الأمر الذي جعل سعر النفط يرتفع أكثر فأكثر، لكن أكبر إرتفاع في أسعار النفط، عندما عمل كل أعضاء المنظمة بالإستراتيجة التي تم الإعلان عنها لكل الأعضاء في بداية سنة 1973.

في سنة 1973 على وجه التحديد أخذ وزراء النفط العرب مجتمعون قرار بإستخدام النفط كسلاح لصالحهم، بواقع عملي ملموس، حيث كان إجمالي إنتاجها العالمي 37% في 1973/10/17، بعدها قامت المنظمة بتخفيض الإنتاج بنسبة تقدر بـ 5%، وقرروا قطع الإمدادات عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، بسبب موقف حكومتها المنحاز إلى إسرائيل، فالرتفع السعر من حوالي 3 دولارات، خلال أسبوعين فقط إلى 17 دولار، إثر تطبيق إستراتيجية قطع إمدادات الطاقة عن الدول المستهلكة[1]، وهكذا أحدثت الدول المنتجة للنفط وبالتحديد منظمة الدول المصدرة للنفط، أول أزمة مر عليها العالم في تاريخ النفط، وبدى للعالم جليا ولشركات النفط أنها فقدت سيطرتها على ما لديها من إحتياطي نفطي وتم السيطرة على مرحلة الإنتاج، وظهرت عدة تأثيرات لهذه الإستراتيجية منها:

- إجبار الشركات النفطية العالمية التي كانت تحتكر إنتاج النفط في البلدان المنتجة على الخروج من دولها، حيث في العراق سنة 1974 تم خروج الشركات من أراضيها، والكويت عام 1975، وإيران 1976، والسعودية 1979، أما بريطانيا فقد ألغت جميع العقود مع الشركات الأجنبية وسلمت كل مشارعها إلى، "شركة النفط الوطنية البريطانية" "British National Compagnie".

[1] – كولون كامبيل واخرون، عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، مرجع سابق، ص ص 176 177.

– ركود تام في الاقتصاد العالمي، وهكذا أدرك الجميع على نحو ملموس أن إقتصاد الدول الكبرى في المستقبل يعتمد مباشرة على الثروة النفطية، وغير القابلة للتجدد والتي سيطرت على أكبر إحتياطياتها منظمة الأوبك[1].

1-2 تحقيق إستقرار أسعار النفط

سعت الدول المنتجة إلى الحفاظ على إستقرار أسعار النفط، وذلك في التعامل مع التقلبات التي تطرأ على الطلب إرتفاعا وإنخفاضا، من خلال خفض أو رفع مستوى الإنتاج، وباعتبار أن منظمة الدول المصدرة للنفط تمتلك قوة إحتياطية كبيرة، وتكاليف إستخراج النفط منخفضة مقارنة بأماكن أخرى، الأمر الذي جعلها تؤثر في مستوى الأسعار من خلال تأثيرها على توازن السوق[2].

1-3 إستراتيجية نظام الحصص

سعت الأوبك من خلال هذه الاستراتيجية، إلى تحديد حصة إنتاج كل دوله عضو في المنظمة، والتي لا يحق لها تجاوزها، من أجل تحقيق إستقرار السوق وثبات الأسعار، ولكن هذه الاستراتيجية لم تكلل بنجاح، حيث كانت هناك عدة معوقات تعرقل هذه الإستراتيجية التي وضعت من أجل تقنين عملية الإنتاج وأهم هذه العوائق مايلي:

– إختلاف السياسة النفطية داخل الأوبك، فالدول ذات الإحتياطي الكبير والضخم تفضل زيادة مداخيلها ولا يهمها سعر النفط، ومن ذلك السعودية وإيران، لكن البلدان ذات الاحتياطي القليل يهمها سعر برميل النفط لزيادة مداخيلها لأن النفط ينفذ والإحتياطات قليلة ولا يخدم مصالحها لمدة طويلة الأجل.

– عدم إتفاق الدول الأعضاء على المعايير المتخذة في تحديد نسبة كل دولة من الإنتاج.

– عدم قدرة أو سيطرة الدول المنتجة على كافة مراحل إنتاج النفط.

[1] – كولون كامبيل وآخرون، عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، مرجع سابق ص 179 188.

[2] – رجاء عبد الرسول حسين، أحمد حسين إبراهيم، **أثار عوائد النفط على التنمية الإقتصادية**، المركز العربي، للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولي، 1987، ص ص 36 38.

– تضارب المصالح بين دول منظمة الأوبك، حيث أنه من المهم في كل حالة التقييم ليس بمستوى تعاون دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط وحجمه الرأسمالي، بل طبيعة العلاقات وديناميكيتها واتجاهات تطوراتها[1].

– ضعف هذا التكتل بسبب الحروب والنزعات في العديد من الدول، أهمها العراق التي تسيطر أمريكا على نفوطها منذ دخولها إليها[2].

1-4 إستراتيجية التنسيق بين أعضاء الأوبك والدول المنتجة خارج منظمة الأوبك

سعت الدول المنتجة داخل منظمة الأوبك إلى ربط علاقات مع دول خارج المنظمة، للسيطرة على أسعار النفط وتثبيت الأسعار، ومن بين هذه الدول غير الأعضاء، هي روسيا والنرويج واللتان تعتبران ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية، وكذلك المكسيك وأنغولا، وباعتبار منظمة الأوبك من أشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط، لإرتباط إقتصادها بالدخل النفطي، أي عدم تنوع مصادر دخلها، لذلك أخذت زمام المبادرة لإعادة التوازن لسوق النفط، وبذلك تتحكم هذه الدول بكمية الإنتاج المعروض في السوق العالمي للنفط،[3] وتجدر الإشارة أن هذه الإستراتيجية عرفت بمرحلة سعي منظمة الأوبك لإحتكار السوق.

تم التطرق إلى أن منظمة الأوبك تسعى جاهدة إلى تحقيق إستقرار الأسعار في السوق النفطية، بما يخدم مصالحها، لكن تشتت وإختلاف المصالح يضعف هذه الجهود ونتطرق إلى السعودية كمثال:

---

[1] – العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**، رسالة ماجيستر، الجزائر، السنة 2007-2008، ص 10 11.

[2] – أندر سكوت كوبر، أحمد حسن المعيني، **ملوك النفط كيف قلب الولايات المتحدة وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط**، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولي، 2016، ص 103.

[3] – خديجة محجوب محمد صالح، **النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منظمه الشرق الأوسط**، جامعة الخرطوم قسم العلوم السياسية، مصر، 2009، ص ص 43 48.

السعودية:

باعتبار السعودية هي أكبر منتج للنفط في العالم ولديها ثاني أكبر إحتياطي من النفط في العالم، حيث بلغ في سنة 2015 حسب منظمة الأوبك 264.516 مليار برميل، فلقد إعتمدت إستراتيجية زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، بهدف وقف الإنتاج في الأماكن العالية التكاليف، والسعودية في الوقت الراهن لم تعد بحاجة إلى أوبك، إلا أن المشكلة أن أوبك لا شيئ بدون السعودية، كما تسعى السعودية إلى تبني سياسة توسيع أعمال التكرير، وهذا ما يعني احتمال تحول أغلب أسواق النفط العالمية من المنافسة على النفط الخام إلى المنافسة في مجال المنتجات النفطية، ومن هنا فالسعودية لها دور كبير في منظمة الأوبك لذا من الأفضل التنسيق وتوحيد الأهداف بين أعضائها[1] كذلك طبيعة العلاقة بين إيران والسعودية غير مستقرة كذلك بعض دول المنظمة الأخرى.

2- إستراتيجية الدول المنتجة خارج الأوبك

إن الدول المنتجة المصدرة للنفط خارج الأوبك، تسعى إلى السيطرة على عوامل السوق وتحقيق ثبات نسبي في الأسعار لمدة طويلة الأجل، وفي مقدمة هذه الدول روسيا التي تحتوي إحتياطي ضخم وأكبر منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية، وتليها الدول الأخرى كالأرجنتين واليمن وماليزيا والدنمارك وكندا وغيرها من الدول، وهذه الدول كلها يهمها سعر النفط، لأن الإحتياطي قليل في كثير من الدول ولا يخدمها إنخفاض السعر، فسعت هذه الدول إلى إستخدام إستراتيجيات لكن ليست موحدة، كل دولة تسعى لخدمة مصالحها الخاصة فهم لا تحكمهم ضوابط مثل منظمة أو هيئة،

حيث أن هذه الدول لا تؤثر بشكل كبير على توازن السوق أو ثبات الأسعار من خلال ثروتها النفطية، وذلك لأنه ليس بإمكانها التأثير على الطلب العالمي من النفط، دون تدخل الأوبك فالأوبك هي

[1] – سالم بوغرارة، **السياسة السعرة لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال القرن (2000-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013، ص 15 22.

الطرف المتم[*]لطلب إستهلاك النفط، بما أن إحتياطاتها ضعيفة سعت هذه الدول إلى أن تحاول الحفاظ على ثروتها، وعدم الإرتباط بالنفط كمصدر رئيسي لتمويل إقتصادها، فتبنت إستراتيجيات البحث عن طاقات بديلة متجددة[1].

ثانيا: إستراتيجية الدول المستهلكة المستوردة.

ان إرتفاع أسعار النفط نقمة على مستهلكي النفط، أما إنخفاضها فيعتبر نعمة كبيرة حصلت عليها هذه الدول في الأجل القصير، لأن سلعة النفط لا تتميز بالمرونة، هذا العامل مهم جدا في سوق النفط، لكن الشيء الأكثر أهمية هو كيفية تأمين إمدادات النفط في ظل تصاعد الطلب العالمي عليه[2]، فإقتصاد البلدان الصناعية يقوم على هذا المورد الطاقوي النافذ، فبعد إستخدام الدول المنتجة، النفط كسلاح ضد الدول المستوردة سعت هذه الدول إلى القيام بإستراتيجيات لمحاولة السيطرة، والتحكم في تأمين إستثماراتها من خلال تأمين مصادر إمداداتها النفطية، وكبح تغيرات الأسعار في السوق النفطية ولو لأجل قصير[3]، فقامت الدول المستهلكة للنفط بخطوات إستراتيجية منها ما تهدف من خلاله إلى تقليل الإعتماد على النفط، وأخرى سميت بمخازن النفط وكذلك البحث عن بدائل[4]. كل هذه الإستراتيجيات كانت تنطوي في ظل وكالة الطاقة الدولية، والتي سيتم التعرف على أهم أهدافها والإستراتيجيات التي تعتمدها الدول المستهلكة للنفط من خلالها.

---

[1] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 132.

[2] – دانيل يرغن، شكري مجاهد، **السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكسل العالم الحديث**، دار الكتب القطرية، قطر، الطبعة الأولي، 2015، ص 168.

[3] – وكالة الطاقة الدولية، مظهر بايرلي، **إدخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المسقبلية**، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة للملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 20-03-1431هـ، ص ص10-11.

[4] – العربي علي، **دراسة تاثيرات تطورات سعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**، مرجع سابق، ص 09.

* **الطرف المتم في سوق النفط:** أي أن أوبك هي الطرف المسؤول عن زيادة الإمدادات أو تخفيضها في السوق في حالة زيادة الطلب تقوم أوبك بتغطية الفجوة بين العرض والطلب، أما في حالة إنخفاض الطلب فتقوم أوبك بالتخفيض من حصتها الإنتاجية للمحافظة على إستقرار السوق.

1- وكالة الطاقة الدولية

تأسست وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر 1974، كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الاقتصادي لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة عضو في منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي[1].

تعتبر وكالة الطاقة الدولية أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للنفط، قصد تحقيق أهدافها الإستراتيجية فبعد الحظر النفطي في أكتوبر 1973، وقيام دول أوبك بوقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج الإجمالي، سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن 13 فيفري 1974، لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية، [2]التي تهدف إلى:

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير النفط، أي أن تضع كل دولة برنامجا خاصا للطاقة تستهدف بصفة أساسية حفظ الواردات النفطية.

- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الإستهلاك خلال مرحلة الحظر النفطي من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للنفط من ناحية أخرى[3].

- إحلال المصادر البديلة محل النفط في التدفئة وتوليد الكهرباء.

- وضع الخطط الملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة التي تهدد الأمدادات النفطية[4].

- تعزيز سياسة الطاقة عالميا، عن طريق علاقات التعاون مع البلدان غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية.

---

[1] – وكالة الطاقة الدولية، مظهر بايرلي، المرجع نفسه، ص 05.

[2] – مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة(1973-2003)**، مرجع سابق، ص 92.

[3] - http://www.ecssr.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Walid-Khadduri/FeatureTopic_1419.xml

[4] – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص 279.

- تحويل **السوق من بائعين إلى مشترين**[*].

- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط العالمي.

- المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقوية[1].

- تنسيق العمل بين بلدان الوكالة من أجل السيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج النفط.

- تطبيق برنامج الخزين النفطي[2].

وأكثر ما تؤثر به هذه الدول على السوق النفطية من حيث إستقرار السوق والأسعار، الإستراتيجيات التالية:

1-1 المخزون النفطي

ينقسم المخزون النفطي إلى نوعين مخزون تجاري ومخزون إستراتيجي

1-1-1 المخزون التجاري

هو ما تقوم الشركات بالإحتفاظ به من النفط لتسهيل عملياتها الإنتاجية، ومواجهة التقلبات الموسمية ومخاطر إنقطاع الإمدادات لأسباب تتعلق بالصناعة، وبلغ المخزون التجاري سنة 2015 حوالي 3010 مليون برميل[3].

---

* **سوق المشترين:** يتميز هذا السوق بوفرة النفط، ومنافسة قوية بين منتجي النفط مما يضغط على أسعار النفط إلى الإنخفاض، وتسعى في ظلها الدول المصدرة للنفط لتحديد الإنتاج بهدف مساندة أسعار النفط.

* **سوق البائعين:** يرتبط بالظروف التي تشح فيها الإمدادات النفطية نتيجة بداية النضوب الطبيعي لمصادر النفط، في الكثير من الدول ذات الإحتياطات المحدودة، وعدم ملاحقة العرض الطلب المتزايد على النفط، مما يضغط على الأسعار صعودا خلال المستقبل المنظور، فتمارس الدول المستهلكة ضغوطا على الدول المصدرة للنفط لتزويدها باحتياجاتها من النفط، بينما تسعى لمقاومة ضغط الدول المصدرة.

[1] – وكالة الطاقة الدولية مظهر بايرلي، **إدخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المسقبلية**، مرجع سابق، ص 05.

[2] – نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، مرجع سابق، ص 195.

[3] – صندوق النقد العربي، التقرير اللإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2015، ص 153.

1-1-2 المخزون الإستراتيجي

هو ما تقوم به الدول من تخزين للنفط لمواجهة أي تدهور في إمدادات النفط، حيث يجب على كل دولة عضو أن تحتفظ بمخزون 90 يوما من الواردات، حيث بلغ حجم المخزون سنة 2015، 8842 مليون برميل، ليبلغ مستوى 64,2 يوم من الإستهلاك[1].

1-2 برامج إستهلاك الطاقة

وضعت الدول الصناعية ونفذت برامج صارمة لترشيد إستهلاك النفط، حيث إنخفض إستهلاك النفط في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[2]، منذ سنة 2007، حيث بلغ حجم الإستهلاك حوالي 5713,2 مليون برميل يوميا، لينتقل سنة 2015 إلي 5505,5 مليون برميل يوميا، ويفسر هذا الإنخفاض في مستوى إستهلاك النفط في النشاط الاقتصادي[3]، هوتنفيذ وكالة الطاقة لبرامجها من أجل تقليل الإعتماد على النفط، وهذا ما قلص حصة حجم طلبها على النفط خلال السنوات الماضية.

[1] – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص ص 280-281.

[2] – مشدن وهيبة، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، مرجع سابق، ص 94.

[3] - BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, 08.

المبحث الثالث

إستراتيجيات الشركات العالمية والإستراتيجية الأمريكية

الشركات النفطية العالمية أو الشقيقات السبع سابقا والخمس منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث أن هذه الشركات معضمها شركات أمريكية، سيطرت على النفط لأكثر من نصف قرن بمختلف مراحله من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الإستهلاك، لكن بعد دخول "الأوبك" إلى ميدان المنافسة أخرجت هذه الشركات من إحتكارها لسوق النفطية في عمليات الإنتاج، حيث خفضت حصة هذه الشركات إلى 3% من الإحتياطي العالمي، عملت هذه الشركات وحكومتها على إعادة السيطرة والتحكم في إمدادات النفط فأعدت إستراتيجيات، لمواجهة هذه الدول المنتجة خاصة دول منظمة "الأوبك"، أما الولايات المتحدة فتعمل بالتنسيق مع شركاتها ومع الدول المستهلكة، لمواجهة الدول المنتجة وتعمل وفق إستراتيجياتها الخاصة لتأمين إمداداتها النفطية من موارد بديلة ودول خارج الأوبك.

أولا: الشركات العالمية للنفط

تعد الشركات العالمية عنصر رئيسي في التأثير على سوق النفط، باعتبارها كانت المنتج الوحيد من قبل، وأكبر مكرر للنفط في السوق الراهن، وكذلك تسيطر على ما يفوق نصف ناقلات النفط ولا ننسى أن الشركات العالمية، هي المسؤولة عن البحث وإكتشاف الإحتياطي النفطي وإستخراج النفط في الدول المنتجة، هذه عوامل تجعل الشركات ذات دور هام في السوق العالمي للنفط.

وشركات النفط لا تكتفي بجني الأرباح، بل تقوم كذلك بمهمة سياسية تهدف إلى إبقاء الأقطار النفطية تحث سيطرة الإستغلال الأجنبي، بل إن هذه الشركات لا تتوانى في الكثير من الأحيان وبإيعاز من دولها، من إستخدام رجال الإستثمارات من دوائرها، في إثاره الفتن والإضطرابات وتدبير الإنقلابات في أقطار دول النفط والتلاعب وفقا لمصالحها بأسعار النفط[1].

[1] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 09.

1-إستراتيجيات الشركات العالمية للنفط قصيرة ومتوسطة الأجل

إن نمو الصناعة الهائل وبسرعة كبيرة وتمركز الإنتاج في قليل من البلدان ومشاريع تتضخم بإستمرار هي إحدى خصائص الرأسمالية[1]، وبدون الدخول في تفاصيل العلاقة القائمة بين الدولة الأمريكية والشركات النفطية الكبرى وخاصة الشركات الأمريكية، يجب أن نلفت النظر أن معظم هذه الشركات تتبع الخطة الأمريكية، لكن في بداية دخول النفط إلى السوق العالمية إحتكرت الشركات جميع مراحل إنتاج النفط، من مكان إنتاجه إلى مكان تسويقه، لكن مع دخول الدول المنتجة إلى السوق ومزاحمة هذه الشركات في الحصص التي كانت تحصل من خلالها على أموال ضخمة، إتبعت هذه الشركات إستراتيجيات للسيطرة والحصول على مصادر جديدة، تتوسع من خلالها لتؤثر على النفط ومشتقاته وإعتمدت على الإستراتيجيات التالية[2].

1-1 البحث عن مناطق جديدة

بعد أن قامت الدول المنتجة بتأميم نفوطها إعتمدت شركات النفط العالمية في البدء، على تحويل وإنتشار جديد لإستثماراتها النفطية الموجودة في مناطق النفوذ التقليدية (مثل الخليج وإفريقيا)، إلى مناطق جديدة منتجة للنفط مثل بحر قزوين، وألاسكا وأمريكا الجنوبية.

1-2 البحث عن مصادر طاقوية جديدة

وهو ما يعرف بالإستثمار الأفقي، وهو تموين إستثماراتها من مصادر طاقوية جديدة محل النفط، مثل الفحم والغار والطاقة النووية والطاقات المتجددة، بحكم إمتدادها ومراقبتها لكل ما هو جديد في جميع مجالات الطاقة بأساليب مختلفة، وإحتكار التكنولوجيا في هذه الطاقات، والهدف واضح في هذه الإسراتيجية وهو السعى لإحتكار جديد لطاقة جديدة مثل النفط سابقا.

[1] – فلادمير لنين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأس مالية**، دار الطبع والنشر، مجلة مونتستسكي أنترناشيونال، العدد 18، المجلد 27، 2000، ص307.

[2] – رجاء حسين عبد الرسول، أحمد حسين إبراهيم، **أثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية والإجتماعية**، مرجع سابق، ص ص 35 36.

1-3 البحث وإحتكار التكنولوجيا

تسعى هذه الشركات إلى السيطرة والحصول على أحدث تكنولوجيا لعدم وثوقها في طاقة النفط، وجهلها متى سينفذ وما هي الأحداث التي ستتغير في المستقبل مثل الأزمات والحروب وذلك للمحافظة على رؤوس أموالها، وتعتبر التكنولوجيا في العصر الحالي عنصر هام جدا من أجل التحكم التام في مراحل إنتاج النفط، من حيث الإستكشاف والتنقيب والإنتاج، وجعل الدول تابعة تكنولوجيا إلى هذه الشركات.

1-4 إستراتيجة التكتل

إعتمدت الشركات على هذه الإستراتيجية بغية تخفض التكاليف، والعمل على ضرورة إقصاء المتعاملين الجدد في السوق النفطية (شركات مستقلة)، هؤلاء المتعاملون الذي ينافسون الشركات النفطية الكبرى والذين أصبحت لهم قوة تأثير على توجه السوق.

1-5 إستراتيجية التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة

إنخفض دور الشركات الكبرى للنفط بسب تأميم مصافي النفط في الدول المنتجة، فلجأت هذه الشركات إلى السيطرة على عمليات تكرير النفط، وأقامت عدد كبير من المصافي في بلدانها وعدد منها نقلتها من الدول المنتجة إلى بلدانها لتوفير عوامل أفضل في بلدانها من البلدان المنتجة، وإعادة توزيع هذه المنتجات وبذلك تكون الأرباح أكثر لبلدانها من الدول المنتجة[1].

2- الإستراتيجيات طويلة الأجل

تهدف معظمها إلى السيطرة على سوق النفط العالمية، ويتخلص ذلك في التحكم في تطور السوق العالمية، ولتحقيق هذا الهدف عملت الشركات على تركيز الإستثمارات بصفة أساسية في كل من النفط وطاقات أخرى بديلة، ومحاولتها السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية على المدى الطويل.

[1] – روبرت ستيلر، محمد فتحي خضر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولي، 2010، ص 94.

كما تقسم الإستراتيجيات التي تتبعها الشركات العالمية في صناعة النفط إلى إستراتيجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة الأساسية، وذلك بتوزيع مصادر الطاقة البديلة، وإستراتيجيات السيطرة على التكنولوجيا في الأجل الطويل، والضغط على الأسعار بحيث يعتبر التحكم في تكنولوجيا الطاقة، ذا أولوية مطلقة من بين إستراتيجيات الشركات، وفي حالة النفط تتحكم هذه الشركات تماما في أكثر أنواع التكنولوجيا حداثة وتعقيدا وتكلفة، بالنسبة لكل من إستخراج وإنتاج وتكرير النفط. حيث أن شركات الطاقة العالمية الوحيدة القادرة على تطوير بدائل، كما يعطيها ذلك ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة، فيما يتعلق بالضغط على أسعار النفط[1].

ثانيا: الإستراتيجية الأمريكية

يبقى النفط في المستقبل المنظور يحتل المرتبة الأولى كمصدر أول للطاقة في العالم، فهو سلعة حيوية لإستمرار الحياة في السلم والحرب، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأول للطاقة في العالم[2]، وبتغير الضوابط وكذلك سعييها لتحقيق أمن إمدادات الطاقة[3]، ومع زيادة حاجتها للنفط جعلها تسعى للسيطرة على النفط، وليست إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على النفط وليدة اليوم بل هي عميقا في جذور التاريخ الأمريكي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية والإقتصاد الأمريكي قائم على النفط منذ سنوات طويلة، وحسب ما قال وزير الداخلية الأمريكية، هارولد إيكس [بدون النفط الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي نراه الآن لم تكن ممكنة قط[4]]، وهذا يوضح مدى إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط وسعيها للحفاظ على مكانتها الإقتصادية والسياسية من خلاله.

1-إستراتيجيات الولايات المتحدة للسيطرة على النفط

أهم الإستراتيجيات التي إعتمدتها الولايات المتحدة منذ الحظر النفطي

---

[1] – داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2001-2012، ص 52.

[2] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 313.

[3] – توبي شليلي، دنيا الملاح، **النفط السياسة الفقر والكوكب، مكتبة العكبان، الرياض**، السعودية، 2010، ص 105.

[4] – حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ص 313-314.

1-1 أمن إمدادات النفط

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة والسيطرة على النفط لتأمين تموين إقتصادها [إذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدير سوق النفط في العالم، فإن عليها أن تدرك أنها مطالبة بأن تفعل ذلك حتى خارج حدود سيادتها الإقليمية، وخارج قيود القانون الدولي إذا دعى الأمر] ونظرا لإحتلال النفط المرتبة الأولى في إستهلاك الطاقة والولايات المتحدة هي الأولى في إستهلاك النفط وإرتفاع تكاليف الإستخراج داخليا، وإحتياطاتها القليلة، تجعلها تبحث عن طرق للسيطرة على النفط وتأمين إمدادات النفط وتأمين اقتصادها، ومن بين أهم المناطق الخليج العربي لإمتلاكه أكبر احتياطي في العالم، وكذلك بسط السيطرة على باقي دول العالم من خلال تحكمها في أهم مورد طاقوي في العالم، ويعتمد أمن الطاقة في الولايات المتحدة على الحصول على إمدادات كافية لدعم النمو الاقتصادي في البلاد [1].

1-2 السيطرة على منابع النفط

تعتبر أهم استراتيجية تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وذلك منذ 1973 وقد حققت الكثير في هذه الاستراتيجية من خلال سيطرتها على عدة مناطق في الخليج العربي خاصة بعد تدخلها العسكري في حرب الخليج وفرض السيطرة على العراق[2]، وكذلك كسب قوة كبيرة في المنطقة نظرا لتواجد أكبر للقوات الأمريكية في الكويت والسعودية وكذلك سيطرتها على كل طرق نقل النفط في الخليج والبحر الأحمر[3].

1-3 إستراتيجية التحوط

أدى الحظر النفطي العربي بالولايات المتحدة إلى البحث عن سبل وإستراتيجيات لمجابهة التغير في أسعار النفط وإختلال الإمدادات والذي تسبب في شلل إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول المستهلكة، فأدى ذلك إلى إنشاء إحتياطي نفطي إستراتيجي، لكي تتحوط من أي أحداث سياسية مستقبلية على النفط كالأعاصير والفيضانات وجفاف الآبار والإضرابات والحروب الأهلية، كانت شركات

---

[1] – فليب سيبيل لوبيز، نجاة الصليبي الطويل، **الجغرافية السياسية للبترول**، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولي،2013، ص ص 74 75.

[2] – توبي شيليلي، **دنيا الملاح، النفط السياسة الفقر والكوكب**، مرجع سابق، ص 124.

[3] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 321.

النفط والدول المستهلكة بحاجة لوسيلة حماية، أي نوع من التأمين ضد أحداث غير مرغوبة يمكنها التأثير على صناعتها وعلى أسعار النفط.

طريقة التحوط تكون وفق أمرين:

1-3-1 المضاربة على النفط في أي وقت من المستقبل.

1-3-2: الأطراف المتعارضة

هنا يكون طرفان مختلفان يتخذان جانبن العمليه، وكي يولد هذا التبادل سيولة نقديه تمكنه من أن يكون قوى، يجب أن يكون التبادل كبير ويجب أن يكون السعر قابل للتغير[1].

1-4 التحكم في أسعار النفط وحجم توزيعه عالميا

هذه الإستراتيجية تنمح للولايات المتحدة تأمين حاجاتها النفطية بأسعار منخفضة، مما يوفر الكثير على ميزان مدفوعاتها، ويشجع صناعتها البتروكيميائية، ويجعلها منافسة للصناعات الأوروبية والصينية واليابانية والدول المنافسة لها، وتتحكم في حصص كل الدول المنتجة، ناهيك عن الأرباح التي تحصل عليها من خلال الإنتاج الاستثماري في السلع النفطية وتصديرها إلى باقي الدول المستهلكة لسلع النفط مثل الأقطار العربية النفطية.

1-5 النفط للولايات المتحدة الأمريكية

وذلك من خلال سعيها لمنع كل دول العالم من محاولة مشاركتها في حصص النفط، خاصة مثل الصين والهند[2] حيث يقول الإستراتيجي في مجال الطاقة أنطوني كورد سمان [أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع أمن الطاقة النفطية وكأن العالم ليس لهم وجود]، ومن هنا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية

[1] – روبرت ستيلر، محمد فتحي خضر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، مرجع سابق، ص104.

[2] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص ص 104 319.

تسعى إلى إخضاع العالم لسيطرتها، ومنع باقي الدول من اللحاق بها ومنافستها، باعتبارها أقوى دولة في العالم[1].

1-6 تجريد العرب من سلاحهم النفطي

يعتبر من أهم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية منذ الصدمة النفطية الأولى 1973، بعد حرب الخليج فقد العرب هذا السلاح وتم تعطيله نهائيا، بفعل السيطرة العسكرية الأمريكية على مصادر النفط وإغراق البلدان الخليجية بديون نتيجة الحرب ونقص الصناعة وعدم التطور[2].

وعملت الولايات المتحدة على تقويص نفوذ الدول المصدرة للنفط، أما حظر النفط فيقول وليهر هيوغان أن [هذا السلاح السياسي توقف المصدورن عن العمل به] وهذا ما يدل على أن هذه الدول لم تعد تسيطر كما كانت على ثروتها النفطية[3]، حيث بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق أول ماقامت به هو السيطرة على منابع النفط، والثروة النفطية العراقية تحتل أولوية مهمة في الإستراتيجية الأمريكية[4].

1-7 السيطرة على منافذ العبور

سعت الولايات المتحدة بكل ما تملك من قوة للسيطرة على مناطق النفط، لكن لم ترى أن هذا يكفي فوجدت أن التحكم في منافذ العبور النفطية نقطة أساسية وإستراتيجية هامة ينبغي ألا تتجاهلها، وهذا ما يقرر قوتها الصناعية، وتأمين وصول النفط إضافة إلى تحكمها في الدول الأخرى، وأصبحت هذه القوة الدولية هي التي تتحكم بشكل مباشر في معايير النفط، فقواتها العسكرية تتمركز في هذه المنافذ وإن لم تعلن عن نواياها بوضوح فهي تتحكم في النفط العربي ومناطق أخرى، سواء بالقوة العسكرية أو الإقتصادية.

---

[1] – سمير التنير، **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط**، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الكبعة الأولى، 2010، ص 122.

[2] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 320.

[3] – سمير التنير، **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط**، مرجع سابق، ص 123.

[4] – مجلة البيان، **مستقبل الأمة وصراع الإستراتيجيات**، الإصدار السادس، الرياض، 2009، ص 409.

1-8 الحرب على الإرهاب:

بعد هجمات سبتمبر 2001 بدأ تضارب المصالح بين الحرب على الإرهاب والنفط، يظهر ذلك في إعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية والعراق وبعض المناطق الأخرى، والتي يمكن أن تستخدم مال النفط لتمويل أعمال إرهابية أو لصنع أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الوضع الإقليمي القائم تم وضع حد لهذا التعارض مع الحفاظ على ضمان الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة، وذلك لأن التبعية في مجال الطاقة النفطية، يشكل أكبر تهديد لهذه القوة العظمى[1] وإحتياطها المتضائل تدريجيا لا يسد سوى نصف النفط الذي يحتاجه إقتصادها، الأمر الذي يجعلهم معتمدين كثيرا على الشرق الأوسط، وتعد الحرب على العراق من بين أهم الدلائل التي تشير إلى سيطرة الولايات المتحدة على جزء من إحتياطي نفط الأوبك، وكذلك العديد من مناطق إنتاج النفط في العالم مثل بحر قزوين وبحر الكاريبي[2].

[1] – فيليب سسبيل لوبيز، نجاة الصليبي الطويل، **الجغرافيات السياسات للبترول**، مرجع سابق، ص ص 71 81.

[2] – توبي شيليلي، **النفط السياسة الفقر الكوكب**، دنيا الملاح، مرجع سابق، ص 125.

خلاصة الفصل الأول

إتضح من الفصل الأول أن النفط لا يزال يحظى بأهمية كبيرة، ففي الوقت الراهن لا يمكن الاستغناء عن هذا النوع من الطاقة، وذلك لمدى تأثيره على اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة، ولهذا تسعى الدول المستهلكة لتأمين إمتداداتها والتحوط من أجل تقلبات السوق العالمية للنفط، أو عند حدوث أزمات مفاجئة، في حين تسعى كذلك الدول المنتجة، وأبرزها منظمة الأوبك التي تحتوي على أكبر إحتياطي في العالم من النفط يصل إلى حوالي 81% من الاحتياطي العالمي، إلى الحفاظ على إستقرار السوق وثبات الأسعار عند مستوى معين. كما إتضح أيضا أن السوق الدولية للنفط تتحكم فيها أطراف، وكل الأطراف تسعى إلى كسب مكانة ودور في هذا السوق، من خلال التأثير على الأسعار بما يخدمها وفق إستراتيجياتها الخاصة، فالدول المنتجة يخدمها السعر المرتفع نسبيا، أما الدول المستهلكة فيخدمها السعر المنخفض أكثر، سواء من ناحية إستهلاك أو تخزين النفط، الأمر الذي شكل عدم توافق بين أهداف أطرف السوق العالمية للنفط.

إذن كل طرف له تأثير مباشر على السوق النفطية من خلال إمكانياته، فالدول المنتجة للنفط من خلال التحكم في العرض، والمستهلكة تؤثر عليه من خلال الطلب على النفط، وهذا ما يتضح أكثر من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

إحتياطي،إنتاج وإستهلاك النفط الخام في العالم

يتأثر سوق النفط العالمي بلإحتياط والإنتاج والإستهلاك، هذه العوامل الثلاثة تحدد نظرة العالم لمستقبل النفط، وباعتبار النفط مورد طاقوي ناضب، فالإحتياط يعتبر عامل مهم يعطي المدة المتبقية لإستهلاك العالم، ومن هنا تقوم الدول من صياغة إستراتيجيات والبحث عن موارد بديلة للنفط، فالدول المنتجة لصالحها بقاء النفط أطول مدة لتمويل إقتصادها فتسعى إلى الحفاظ على النفط بتقليل الإنتاج، وهذا يؤثر على الدول المستهلكة والأسعار وعدم إستقرار السوق، والدول المستهلكة ليس في صالحها نقص الإمدادات النفطية فهو الداعم الأساسي لإقتصادها، كما أن هذه العوامل تقسم أطراف السوق حسب كمية طلبها أو عرضها للنفط، ودور كل منها في السوق العالمي للنفط.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول مكانة النفط بالنسبة للطاقات الأخرى، وكذلك حصة العالم من الإحتياطي العالمي للنفط حسب المناطق، ثم تناول المبحث الثاني، الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق مع تبيان العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة، في المبحث الثالث الإستهلاك العالمي من النفط، وحركة التجارة العالمية للنفط في العالم خلال سنوات مختارة.

المبحث الأول

الإحتياطي العالمي من النفط

في الفصل السابق تم التطرق إلى الإحتياطي، حيث يعتبر عامل مهم في تحديد الأسعار والحفاظ على توازن السوق، كذلك محدد رئيسي لمعرفة المناطق ذات الإمكانيات الإحتياطية، وباعتبار أن النفط له مكانة خاصة عن غيره من الطاقات جعل كل أطراف السوق العالمية للنفط، تسعى لإكتشاف مكامن إحتياطياتها النفطية من أجل التقدير الكلي للإحتياطي الذي تملكه.

أولا: مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة

يرتكز إقتصاد أطراف السوق العالمية على النفط سواء أطراف مستهلكة أو منتجة لهذا سيتم التطرق إلى مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة.

1- التعريف بمصادر الطاقة

تعددت مصادر الطاقة في العالم وتختلف هذه المصادر حسب كل نوع، من ناحية الأكثر تلويثا للبيئة أو التركيبة الكميائية، أو الطاقة الحرارية الناتجة عنها، وكل نوع له مميزاته الخاصة، نقوم بتعريف مصادر الطاقة ثم نبرز مكانة النفط منها.

تعريف 1- هي المصادر البديلة الناضبة والمتجددة المستخدمة حاليا، والتي يمكن أن تكون بديلة للنفط[1].

تعريف 2- تعرف على أنها المصادر التي يمكن أن يحل أحدها محل الأخر، من حيث وفرتها وإمكانية وإستخراجها وإستخدامها إقتصاديا، وطالما أن النفط لا يزال أهم مصدر للطاقة في الوقت الحاظر فإن مصطلح مصادر الطاقة تعني البدائل التي يمكن إحلالها محل النفط[1].

[1] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 63.

حيث أن النفط يحظى بأهمية خاصة للعديد من المميزات التي يتفرد بها عن غير من الطاقات البديلة الحالية وهي في مايلي:

- سهل النفل والتخزين والتوزيع.

- يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية باستثناء الطاقة النووية والكهرباء.

- النفط أقل تكلفة من مصادر الطاقة الأخرى.

- إنخفاظ نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الفحم والطاقة النوية.

- إمكانية إستخراج منتجات ذات أهمية كبيرة من النفط لا يمكن إستخراجها من الطاقات الأخرى.

ويعني هذا قصور البدائل عن إحلالها محل النفط حتي لو قلصت من إستهلاكه بعض الشيئ[2]. وبالنظر إلى مميزات النفط كثيرة تجعل الطاقات الأخرى من المستحيل أن تحل محله كسلعة بديلة وإنما كسلعة منافسة في بعض الصناعات.

[1] – هاشم مرزوك الشمري، عمار محمود حميد، **مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة**، جامعة كربلاء، كلية الأدارة والإقتصاد، 2005، ص 12.

[2] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص ص 64 68.

2- موقع النفط ضمن ميزان الطاقة خلال الفترة 2000–2015.

الجدول رقم (01) يوضح تطور طلب النفط على مصادر الطاقة في العالم لبعض السنوات المتقطعة (2000–2015)

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط.

السنوات	2000		2010		2015	
نوع الطاقة	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
النفط	3556,2	38	4085,4	34	4418,2	33
الفحم	2364,3	25	3635,6	29,8	3784,7	28,8
الغاز الطبيعي	2193,2	23	2874,2	23,6	3146,7	24
الطاقة الكهربائية	610,5	6,5	778,7	6,3	883,2	6,7
الطاقة النووية	584,5	6,2	625,9	5,1	582,7	4,4
الطاقات المتجددة	غ–م	غ–م	170,1	1,3	366,7	2,7
مجموع العالم	9308,7	100	12170	100	13105	100

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية

- **BP, statistical Review of World Energy, 2002, p, p, 9-25.**
- **BP, statistical Review of World Energy, 2002, p, p, 33-34.**
- **BP, statistical Review of World Energy, 2002, p, p, 35.**
- **BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, p, 9-23.**
- **BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, p, 33-35.**
- **BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, p, 36-38.**

2–1 من خلال الجدول يلاحظ مايلي:

–لا يزال النفط يحتل المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة في العالم ككمية وكنسبة، حيث بلغت كمية الطلب على النفط سنة 2015 بـ 4418,2 مليون طن مكافئ نفط بنسبة 33% من العالم، مرتفعا عن السنوات التي قبله، حيث بلغت الكمية المطلوبة سنة 2010 إلى 4085,4 مليون طن مكافئ نفط، بنسبة 34% من الطلب العالمي على الطاقة، مرتفعا عن سنة 2000 أين كان الطلب 3556,2 مليون طن مكافئ نفط بنسبة 38% من الطلب العالمي على الطاقة، كما يلاحظ أن نسبة النفط تنخفض في فترة

الدراسة وهذا راجع لزيادة الطلب على الطاقات الأخرى، من طرف الدول الصناعية الكبرى لتحقيق أهداف وكالة الطاقة التي أشرنا إليها في الفصل الأول، وأهمها ترشيد إستهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة.

-في المركز الثاني الطلب على الفحم حيث أن كمية الفحم سنة 2000 بلغت 2364,3 مليون طن مكافئ نفط، بنسبة عالمية من مجمل الطاقات بلغت 25%، إترتفعت هذه النسبة سنة 2010 بـ 29,8%، بكمية بلغت 3635,6 مليون طن مكافئ نفط، أما سنة 2015 فكان هناك تحول في الطلب على الفحم، بحيث إرتفعت كمية الطلب على الفحم إلى 3784,7 مليون طن مكافئ نفط، وإنخفظت نسبته بالنسبة للعالم عن سنة 2010، ويعود ذلك إلى الطلب على مصادر الطاقة المتجددة وكذلك إرتفاع الطلب على الغاز الطبيعي والكهرباء، كما هناك زيادة في طلب العالم على الطاقة، رغم سعي العديد من المنظمات الدولية للحفاظ على البيئة إلا أن الطلب على الفحم في إرتفاع مستمر.

-من الجدول رقم (01) يلاحظ أن الطلب على طاقة الغاز الطبيعي في تطور من سنة 2000 إلى 2015 بكمية بلغت 3146,7 مليون طن مكافئ نفط سنة 2015، ليحتل المركز الثالث، حيث أن الطلب على الغاز بين سنتي 2010 و2015 أكبر من الطلب على كل من النفط والفحم، وهذا راجع إلى سعي وكالة الطاقة لتقليل إستهلاك النفط وعدم الإعتماد عليه بنسبة كبيرة، وكذلك الهدف إلى تقليل التلوث والحفاظ على البيئة. في المركز الرابع الطاقة الكهربائية والتي شهدت تطور في الطلب عليها من سنة 2000 إلى سنة 2015 بكمية 610,5 و883,2 مليون طن مكافئ نفط على التوالي. حيث أن مركز الطاقة النووية هو الخامس ويلاحظ تطور من سنة 2000 إلى سنة 2010 ثم إنخفض الطلب على الطاقة النووية في سنة 2015، حيث كانت الكمية المطلوبة منها سنة 2000 حوالي 584,5 مليون طن مكافئ نفط، ليرتفع سنة 2010 إلى 625,9 مليون طن مكافئ نفط، سنة 2015 سجل إنخفاض في الطلب عليها وصل إلى 582,7 مليون طن مكافئ نفط، بسبب الإنفجار النووي في فكوشيما في اليابان سنة 2011، وكذلك برامج البيئة وتقليل التلوث والتي قلصت من الطلب على كل من النفط والفحم.

-فيما يخص الطاقة المتجددة فحتلت المرتبة الإخيرة حيث إرتفع الطلب عليها سنة 2010، بكمية بلغت 107,1 مليون طن مكافي نفط في العالم، ليرتفع سنة 2015 إلى 366,7 مليون طن مكافئ نفط بنسبة 2,7% من الطلب العالمي.

–ومن حيث قوة الإستهلاك، تستهلك دولتان حوالي 40% من الطلب العالمي على الطاقة، حيث تتصدر الصين المرتبة الأولى عالميا في الطلب على الطاقة بنسبة 23%إجمالي الطاقة الطاقات، أما النفط فتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أما المرتبة الثانية في إجمالي الطلب الطاقة فهو من نصيب الولايات المتحدة بنسبة 17% من العالم ومن هنا يلاحظ أن هناك تباين في الطلب على الطاقة في العالم.

ثانيا: الإحتياطي العالمي من النفط

يعد قياس الإحتياطي أمر مهم جدا بالنسبة لجميع أطراف السوق النفطية، منتجين، مستهلكين أو شركات، حيث تفسر هذه المؤشرات صورة الإنتاج المستقبلي، وكذلك يحدد العمر المتبقى لتدفق النفط، ولهذا تسعى الدول خاصة المستهلكة بالبحث والتنقيب وإكتشاف مناطق الاحتياط النفطي وتسخر كافة الوسائل والإمكانيات لذلك، بغية الوصول إلى معلومات دقيقة، عن أماكن تواجده وتكاليف أستخراجه في المناطق الجديدة ومحاولة تهيئة البنى التحتية للوصول إلى هذه المناطق الجديدة الغنية بالنفط.

– الإحتياطي النفطي

يعرف الاحتياط النفطي بأنه كمية، وحجم النفط في باطن الأرض، وتقدر كمية الإحتياطي من حيث الحجم حسب سعة الممكن عرضا وطولا وسمكا.

يبدأ تقدير الإحتياطي الحقيقي بعد إنتهاء النتائج الإيجابية لعمليات الحفر، وتحليل السجلات الكهربائية والاشعاعية والتي تؤكد وجود النفط في الخزان النفطي[1]، وبهذا يتم تقييم الميزان الجوفي المكتشف من خلال:

حجم النفط الأصلي: يقصد به الحجم الأصلي للنفط الموجود بالخزان عبد إكتشافه وقبل بداية الإنتاج، فهو يمثل إجمالي الكمية النفطية الموجودة بالخزان، دون الأخذ في الاعتبار إمكانية استخراجه من عدمه، أو إقتصادي الإستغلال أو غير إقتصادي، ويعتبر تقدير النفط الأصلي بالخزان المعيار الرسمي لتحديد الإحتياطي النفطي.

[1] – حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، نوفمبر 2005، ص 05.

الاحتياط النفطي الكلي: يعبر عن النفط القابل للإنتاج من مصادر نفطية مخزنة في باطن الأرض، وأن هذا الإحتياطي أقل من حجم النفط الأصلي، وتعتمد كمية الإحتياطي الكلي القابل للاستخراج على نوعية الطبيعة الموجودة بالخزان، وعليه تبقى بنسبة معينة من الحجم الأصلي للنفط بالخزان دون إمكانية إستخراجها.

الإحتياطي المتبقي: يقصد به حجم النفط الخام المتبقي للإنتاج من تاريخ معين، ويمثل كمية الاحتياطي النفطي الكلي مطروحا منه إجمالي كمية الإنتاج عند هذا التاريخ. ويرتبط هذا الإحتياطي بمعدلات الإنتاج، وما يضاف إلى الإحتياطي الكلي من إكتشافات جديدة، أو نتيجة عمليات التنمية بحفر المزيد من الآبار الإنتاجية أو بنتيجة تعديل تقديرات كمية الإحتياطي[1].

1- أنواع الإحتياطي النفطي

تعددت أنواع الإحتياطي النفطي لدى المتخصص بإعتماد أسس مختلفة لتصنيف، وبهذا يمكن تحديد أنواع الإحتياطات النفطية كما يلي:

1-1 الإحتياطي المؤكد (المثبت)

وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية إستخراجها، بصورة تقريبة دقيقة، من المكامن النفطية وبالطرق الاقتصادية والتقنية المتوفرة.

1-2 الإحتياطي المرجح (الغير مؤكد)

وهي الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها، والتأكد من إحتياطها الثابت، سواء كانت تلك التي يمكن الحصول عليها من الإمتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط، أو الكميات التي يمكن إستغلالها نتيجة تطبيق وسائل الإستخلاص الثانوية، أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد، والتي توجد دلائل على إحتوائها للنفط.

1-3 الإحتياطي الممكن

هو مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الإحتياطي المرجح وجوده، والكميات الممكن الحصول عليها من المناطق البعيدة.

[1] – نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، مرجع سابق، ص ص 46 47.

1-4 الإحتياطي المحتمل

هي عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها، وإستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد.

2- الإحتياطي بين الماضي والحاضر

يشهد الإحتياطي النفطي العالمي تزيدا ملموسا خلال السنوات الماضية، وذلك يعود إلى الإكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي إحتياط النفط ليصل إلى حوالي 1492 مليار برميل سنة 2015، وقد استحوذت دول الأوبك على النصيب الأكبر من هذه الطاقة، بلغ حوالي 80% من الإحتياطي العالمي[1]، رغم إرتفاع الإحتياطي العالمي، مع ذلك يبقى بعض التحفظ على الإحصائيات الرسمية للعديد من الدول، مثل روسيا والتي لا تعطي كل المعلومات الخاصة بالنفط، وكذلك هناك دول تضخم من إحتياطها كما فعلت المكسيك ففي الثمانينات، حيث رفعت احتياطها من 32 مليار برميل، إلى 50 مليار برميل،

لكن الإحتياطي إنخفض سنة 1999، إذ أعادت المكسيك النظر في إحصائياتها فخفضت الإحتياطي إلى 28 مليار برميل، و نظرا لأهمية البالغة التي حصل عليها الإحتياطي النفطي فقد سعت العديد من الدول إلى تحديد إحتياطها خاصة بعد الحظر النفطي الذي حدث سنة 1973، فقد سعت الشركات العالمية إلى البحث عن إحتياطات جديدة بعدما تقلصت حصتها النفطية في سوق النفط العالمية، فظهرت إكتشافات جديدة فيها إحتياطات ضخمة في بلدان أخرى و مناطق جديدة من العالم، مثل بحر الشمال، و مناطق بحر قزوين، هناك كان ملجأ الولايات المتحدة لتقليل من الإعتماد على نفط الأوبك[2].

-رغم زيادة الإحتياطات المطمئنة فيما يتعلق بالنفط، وخاصة أننا في الوقت الراهن نستهلك من البترول أكثر مما نكتشف، العديد من الخبراء يخشون حدوث انخفاض في القدرات الإنتاجية، المرتبطة بتراجع وإنخفاض الكثير من الآبار البترولية. هذه تعتبر صدمة والتي سنصل إليها من غير القدرة على تجنبها، مهما كان موعد قدومها أو تاريخها، ستكون أكثر خطرا من الأزمة السابقة التي سينخفض فيها الاحتياطي بدون شك أو خوف. وهذا يمكن أن يعني ،علاوة على عدم إمكانية زيادة الإنتاج ، حيث جزء

[1] – حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مرجع سابق، ص ص 05 07.

[2] – كولين كامبل وآخرو، عدنان عباس على، **نهاية عصر البترول**، مرجع سابق، ص ص 209 210.

مهم من الاحتياطي المكتشف حاليا لا يمكن الحصول عليه، نظرا لعمقه وفي درجة كبيرة من الضغط، من هنا تأتي أهمية الرؤية التي تنادي بها كبرى البلدان المنتجة في الشرق الأوسط والتي تسيطر تقريبا على 80%، من الاحتياطي العالمي للنفط، والذي يرتكز في خمسة بلدان " السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة "، ثم العمل سريعا على فتح هذا الإنتاج الضخم الذي لديها. ولكن هنا أيضا، لا يوجد تأكيدات تامة حول المستوى الحقيقي للاحتياطي الذي لديها[1].

3- أهمية تحديد الإحتياطي النفطي وتطوره

إن معرفة تطور الإحتياطي النفطي أمر ضروري، وذلك يعود إلى عدة أسباب يمكن إيجازها فيمايلي:

- يعتبر أمر ضروري لقياس مدى نجاح الجهود المبذولة في التنمية والاستكشاف، وكذلك عليها يتم اتخاذ قرارات الإستثمار في التخطيط لعمليات الحفر.
- معرف العمر الاقتصادي للثروة النفطية في البلد المعني، فمثلا العمر الاقتصادي لنفط الولايات المتحدة 40 عاما بينما عمر النفط السعودي 100.
- أرقام الإحتياطي القابلة للإنتاج ضرورية، لدراسة مدة أو تعديل أي إتفاقية بين شركاء، أو في حالة بيع حصة لأحد الشريكين في المشروع.
- تعتبر هذه الأرقام ضرورية لتحديد سياسات الحكومة، في التخطيط للتنمية وموارد التمويل للموازنات.
- كما أن معرفة الإحتياطي النفطي أمر ضروري للأطراف المشتركة في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتنمية.

باعتبار أن النفط مورد طاقوي ناضب، تسعى العديد من الدول ذات الإحتياطي البسيط، إلى المحافظة عليه ومحاولة التقليل من إستهلاكه والبحث عن مصادر إنتاج بديلة له، تقلل من أهميته في الإقتصاد العالمي. وتسعى كذلك العديد من الدول إلى السيطرة والوصول إلى إحتياطات الدول التي تملك إحتياطات ضخمة من النفط، للحصول على مصدر جديد لتموين صناعتها المحلية، فمثلا وفي هذا القرن

[1] - فيليب سبيل لوبيز، صلاح نيوف، **جيوبوليتك البترول**، شركة فكرة للطباعة والنشر والتوزيع جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2006، ص 21.

توجه كافة أنظار الدول الصناعية إلى منطقة الشرق الأوسط لإمتلاكه معظم إحتياطي العالم[1]، حيث قام العديد من الخبراء النفطيون بدراسة هذه المنطقة وكتبوا على أنها أكبر مصدر لهذا النوع من الطاقة، فمثلا كتب بينجامين شركار في مؤلفه، **الشرق الأوسط والقوى العظمى للنفط(1959)**، [لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط سواء بعتبارها منطقة منتجة للنفط أو منطقة ذات احتياطي نفطي كبير، تحتل مكانة مرموقة]، ويقول لونغريغ في كتابه، **النفط في الشرق الأوسط إكتشافه وتطوره 1954** [فيما يتعلق بالإحتياطات المؤكدة من النفط فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل الصدارة بدون منازع].[2] ومن أجل تأكيد هذا نستعين بجدول تطور الإحتياطي العالمي للنفط، حسب المناطق.

[1] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 111.

[2] – عاطف سلمان، **الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي الاقتصادي للنفط العربي**، مركز الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 46 47.

الجدول رقم (02) يوضح تطور الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام حسب المناطق خلال الفترة (2000–2015).

الوحدة: مليار برميل يوميا.

الفترات	2000		2005		2008	
المناطق	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	26,9	2,4	26,17	2,2	26,217	2,02
أمريكا اللاتينية	119,669	11	118,364	10,2	210,210	16,2
أوروبا الشرقية	80,586	7,5	93,659	8,1	128,6	9,9
أوروبا الغربية	18,032	1,6	16,967	1,4	14,118	1
الشرق الأوسط	694,705	64	742,687	64,7	752,26	58,1
افريقيا	92,415	5,5	117,773	10,2	122,31	9,4
أسيا البسيفيك	52,132	4,8	38,438	3,33	40,278	3,1
العالم	1,084,44	100	1,153,96	100	1,293,99	100
المناطق	2010		2013		2015	
أمريكا الشمالية	24,021	1,6	37,652	2,5	40,503	2,7
أمريكا اللاتينية	334,881	22,8	341,52	22,9	342,757	22,9
أوروبا الشرقية	128,959	8,7	119,87	8	119,86	8
أوروبا الغربية	13,532	0,9	11,336	0,76	110,064	0,6
الشرق الأوسط	794,266	54,1	802,96	53,9	802,848	53,7
افريقيا	126,847	8,6	128,15	8,6	128,049	8,5
أسيا البسيفيك	44,506	3	47,597	3,1	48,860	3,2
العالم	1,467,01	100	1,489,35	100	1,492,67	100

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

-OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2003, p, 26.

-OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, p, 22.

– من خلال الجدول رقم (02) يتضح مايلي:

– أن كمية الإحتياطي العالمي في إرتفاع مستمر، منذ سنة 2000 إلى غاية 2015، حيث بلغت كمية الإحتياطي سنة 2000، حوالي 1084,4 مليار برميل، لتصل الكمية سنة 2015، إلى حوالي 1492,6 مليار برميل، وبالنظر إلى الاحتياطات العالم منذ سنة 2000 إلى غاية 2015 هناك فالزيادة بلغت 27%.

–حيث يوجد تباين كبير في الإحتياطات بين مناطق العالم، حيث أن هناك مناطق تملك إحتياطات ضخمة جدا، بينما هناك مناطق إحتياطها بسيطة جدا. فمنطقة الشرق الأوسط تستحوذ على أكبر كمية من الإحتياطي العالمي حيث بلغت نسبتها 53% من الإحتياطي العالمي سنة 2015 بكمية تصل إلى 802,8 مليار برميل، أما الحصة الأخرى فهي مقسمة بين مناطق العالم الأخرى، حيث مباشرة بعد الشرق الأوسط في المرتبة الثانية، تأتي أمريكا اللاتينية بنسبة 22% من الإحتياطي العالمي، ثم تأتي إفريقيا في المرتبة الثالثة، لكن بنسبة إحتياطي بسيطة 8.5%، سنة 2015. إضافة إلى أوروبا الغربية التي تملك 8% من الإحتياطي من نفس السنة.

– كذلك داخل هذه المناطق هناك تباين بين حصص الدول من الإحتياطي، فالولايات المتحدة الأمريكية تملك مانسبته 2% من الإحتياطي العالمي في منطقة أمريكا الشمالية، حيث تملك هذه المنطقة نسبة 2.5%، أي تملك الولايات المتحدة 80% من إجمالي الإحتياطي في المنطقة. كذلك بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية، فالنصيب الأكبر حصلت عليه فنزويلا بنسبة 20% من الإحتياطي العالمي وفي المنطقة نسبة حصتها تفوق 85%، وبطبيعة الحال فالقرار داخل هذه المنطقة يكون لفنزويلا من ناحية الإنتاج، وكذلك منطقة الشرق الأوسط التي تحتوي أكبر إحتياطي في العالم، تتصدر في هذه المنطقة السعودية التي تملك ثاني أكبر إحتياطي في العالم بنسبة 17%، ولها تأثير كبير في المنطقة.

– كذلك تؤثر عدة عوامل على إحتياط الدول من النفط، فالولايات المتحدة منذ سنة 2000 إلى غاية 2008 كانت إحتياطها ثابتة نسبيا، لكن أزمة 2008 أثرت سلبا على إحتياطاتها، حيث إنخفض بنسبة 1.6% من الإحتياطي العالمي سنة 2010، وذلك راجع لضعف إقتصاد هذه الدولة وعدم الإهتمام بالإكتشافات النفطية وذلك لنقص موارد التمويل، لكن بعد تعافي إقتصادها وإستقرار السوق وإنخفاض أسعار النفط في سنة 2015، إرتفع احتياطها بنسبة 2.7% وذلك لتمويل البحث والتنقيب عن النفط. فأزمة إنخفاض الأسعار سنة 2015، كانت بمثابة هبة للدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط لتمويل البحث والتنقيب وكذلك رفع مخزونها، وذلك يكمن في زيادة الطلب من الخارج والإحتفاظ بما تملكه من إحتياطي في الداخل.

– يلاحظ أن هناك إنخفاض في نسبة إحتياطي العديد من الدول، وذلك راجع إلى إرتفاع الإحتاطي العالمي بشكل كبير، بالمقارنة مع زيادة في إحتياطي بسيط لتلك الدول، مما يقلل من نسبة الدول من الإحتياطي العالمي لعدم تطور إحتياطها بشكل كبير، ومثال ذلك المملكة العربية السعودية حيث أن إحتياطاتها بلغت سنة 2000 بـ 24.2 % من الإحتياطي العالمي بمقدار 262 مليار برميل، في حين قدر سنة 2013 و 2015 بنسبة 17 % من الإحتياطي العالمي بحصة إحتياطي 265 و 266 مليار برميل على التوالي ، تطور الإحتياطي الداخلي لكن انخفاض بالنسبة للعالم.

المبحث الثاني

الإنتاج العالمي من النفط

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط في العالم، ومكانته الخاصة في الاقتصاد العالمي، جعل كل أطراف السوق العالمية للنفط، تسعى للتحكم في الإنتاج النفطي، فالدول المنتجة تسعى للحصول على الأرباح من ثروتها النفطية والمحافظة عليها، من خلال التحكم في الإنتاج النفطي، والدول المستهلكة من خلال المصادر البديلة، وكما أشرنا في المبحث السابق أن النفط محصور في مناطق معينة، جعل هذا الدول التي تملك أكبر الإحتياطيات النفطية. هي التي تقرر كمية الإنتاج التي تعرضها في السوق لمحاولة جعل السوق العالمي للنفط أكثر إستقرار.

أولا: العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلك

قبل التطرق إلى الإنتاج العالمي يتم التطرق إلى علاقة الدول المنتجة والمستهلكة.

تغيرت العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة منذ إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط، ظهر كتجمع للمنتجين أمام العالم، هدفه أنه لن يسمح باستمرار الإستغلال لثروات الدول المنتجة للنفط، فبدأ قلق الدول المستهلكة منذ ذلك التاريخ، تجاه مستقبل الإمدادات النفطية بوجود هذا التجمع، ومن خلال ما قامت به الدول المنتجة من حظر نفطي سنة 1973، تغيرت العلاقة تماما من دول كانت مالكة للنفط مقابل عوائد بسيطة، إلى دول منافسة على الحصة في السوق، فبدأ الصراع بين الدول المنتجة والمستهلكة، فقامت الدول المستهلكة بأول خطوة لمواجهة هذا الكارتل، وذلك بإنشاء وكالة الطاقة الدولية، وسنركز على هذه النقطة، باعتبار أنهما الطرفين الأساسين في سوق النفط العالمي، حيث إستهدفت وكالة الطاقة منذ إنشائها الوقوف في وجه تحركات منظمة الدول المنتجة والمتمثلة في منظمة الأوبك، خاصة في مجال تسعير نفوطها، وعند القيام بالحظر تم إتهام هذه المنظمة، بمحاولة إحتكار السوق والحصول على عوائد مالية عالية، مما يتطلب مواجهة هذه المنظمة وتقليل فاعليتها في السوق، فقامت دول هذه الوكالة بسن مجموعة من الأهداف و التي تم التطرق إليها في الفصل الأول.

من هنا إتسمت العلاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة بالمنافسة على النفط، والصراع على كسب الدور الرئيسي في السوق النفطية. فأصبح كل طرف يسعى إلى تحقيق أهدافة من خلال إستراتيجياته الخاصة.

ثانيا: الإنتاج العالمي للنفط.

الجدول رقم (03) يوضح تطور الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة مليون برميل يوميا.

الفترات	2000		2005		2008	
المناطق	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا الشمالية	13,904	18,5	13,695	16,8	13,156	15,9
أمريكا اللاتينية	6,813	9	6,897	8,4	7,43	8,9
أوروبا الشرقية	8,400	11,9	12,400	15,2	13	15,7
أوروبا الغربية	6,560	8,7	5,100	6	4,5	5,4
الشرق الأوسط	23,614	31,4	25,352	31,2	26,43	31,8
افريقيا	7,830	10,4	9,846	12,1	10,218	12,3
أسيا البسيفيك	7,928	10,5	7,926	9,7	8,086	9,7
العالم	75,033	100	81,250	100	82,894	100
المناطق	2010		2013		2015	
أمريكا الشمالية	13,841	16,5	16,948	19,6	19,733	21,4
أمريكا اللاتينية	7,404	8,8	7,407	8,5	7,761	8,5
أوروبا الشرقية	13,700	16,4	14	16	14,200	14,3
أوروبا الغربية	3,900	4	3,1	3,5	3,300	3,5
الشرق الأوسط	25,822	30,9	28,213	32,6	30,065	32,8
افريقيا	10,065	12	8,612	9,9	8,297	9,05
أسيا البسيفيك	8,426	10	8,252	9,5	8,369	9,16
العالم	83,251	100	86,606	100	91,704	100

من إعداد الطالب بالإعتمادعلى المصادر التالية:

-BP, statistical Review of World Energy, 2007, p, 8 .

-BP, statistical Review of World Energy, 2017, p, 15.

1- من خلال الجدول رقم (03) يلاحظ ما يلي:

-بلغت كمية الإنتاج العالمي من النفط الخام عام 2000 حوالي 75.03 مليون برميل يوميا، لترتفع سنة 2015 إلى 91.7 مليون برميل يوميا، بزيادة تصل إلى 16.6 مليون برميل يوميا، أي بنسبة زيادة 18% من الإنتاج العالمي، حيث كان في هذه الفترة نوع من التذبذب في الإنتاج، وذلك لأسباب إقتصادية أو سياسية خلفت إختلال في توازن السوق العالمية للنفط، وأثر ذلك على الأسعار، وكمثال بارز على ذلك يوضح الجدول رقم (03). أن الإنتاج إنخفض سنة 2008 إلى غاية 2010، في العديد من المناطق وذلك لضعف الطلب على النفط، بسبب الركود الإقتصادي في الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالطبع أي حدث يمس الدول الصناعية الكبرى في المجال الإقتصادي يكون له تأثير مباشر على الدول الأخرى إقتصاديا.

-ومن آثار أزمة 2008، إنخفاض الطلب العالمي على النفط، وإنخفاض الإنتاج. حيث أن نسبة الإنتاج في أمريكا الشمالية سنة 2005 بلغت 16,8%، لينخفض إلى 15,9% سنة 2008، وكذلك إنخفض إنتاج منطقة الشرق الأوسط حيث بلغت نسبة 31,2% سنة 2005، وفي سنة 2010 إنخفض إنتاجها إلى ما نسبته 30,9% من الإنتاج العالمي.

-وترتيب المناطق حسب الإنتاج كمايلي، تتصدر منطقة الشرق الأوسط الإنتاج في العالم بكمية 23.6 مليون برميل يوميا، وصلت نسبتها 31.4% سنة 2000، ليصل سنة 2015 إلى كمية 30.1 مليون برميل يوميا، بنسبة 32.8% من الإنتاج العالمي، لتأتي منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثانية، بإجمالي إنتاج 13.9 مليون برميل يوميا سنة 2000، بنسبة إنتاج عالمية قدرها 18.5%، حيث بقيت هذه المنطقة مستقرة الإنتاج نسبيا إلى غاية 2013، حيث كان هناك إرتفاع في الإنتاج بلغ 16.9 مليون برميل يوميا، لتواصل رفع إنتاجها حيث سجل سنة 2015 أكبر مستوى إنتاج في هذه المنطقة، وصل إلى 19.7 مليون برميل يوميا، بنسبة 21.4% من الإنتاج العالمي.

-أما باقي المراتب فالمرتبة الثالثة كانت من نصيب أوروبا الشرقية بنسبة إنتاج 11.2%، بكمية إنتاج 8.4 مليون برميل يوميا سنة 2000. في سنة 2015 وصل إنتاجها إلى حوالي 14.2 مليون برميل يوميا، من الإنتاج العالمي. أما المرتبة الرابعة فمن نصيب منطقة أسيا الباسيفيك، حيث أن إنتاجها تقارب

مع إنتاج منطقة إفريقيا، حيث تنتج منطقة أسيا الباسفيك 7.9 مليون برميل يوميا، بينما تنتج منطقة إفريقيا 7.8 مليون برميل يوميا، لتحتل كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية المراتب الأخيرة حيث نلاحظ الاستقرار النسبي في انتاج أمريكا اللاتينية خلال فترة الدراسة. أما أوروبا الغربية فالإنتاج سنة 2000 بلغ 8.1 مليون برميل يوميا، إلا أنه انخفض تدريجيا لتصل سنة 2015 إلى أدنى مستوياته، حيث وصل الإنتاج إلى 3.3 مليون برميل يوميا بنسبة 3.5% من الإنتاج العالمي بفارق 3.2 مليون برميل يوميا، أي إنخفض إلى ما يعادل نصف الإنتاج منذ سنة 2000 بنفس المنطقة.

–يلاحظ من هذه الدراسة أن الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط، كان مرتكز في مناطق محددة أين كانت زيادة نسبة الإنتاج فيها كبيرة سنة 2015 مقارنة بسنة 2000، بلغت الزيادة في أمريكا الشمالية بـ 5.8 مليون برميل يوميا، من الإنتاج العالمي، أما اوروبا الشرقية بكمية تصل كذلك إلى 5.8 مليون برميل يوميا، أما الشرق الاوسط فحصته من الإنتاج بلغت 6.4 مليون برميل يوميا. حيث أن زيادة الإنتاج في هذه المناطق الثلاث حوالي 20.7 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 22.5 % الإنتاج العالمي.

–لكن الفرق في الزيادة الكبيرة بين المناطق الثلاثة، فاقت كمية الزيادة العالمية بين عام 2000 وعام 2015 والتي قدرت بـ 16.6 مليون برميل يوميا، تلك الكمية الفائضة في الإنتاج، يغطيها إنخفاض في الإنتاج داخل مناطق أخرى منتجة للنفط. مثل اوروبا الغربية كما تم الذكر سابقا.

–هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك أحداث في هذه الفترة، أثرت على الإنتاج في العالم فأزمة الركود العالمي كان لها تأثير سلبي كبير على الإنتاج في العالم، حيث أن هذه الأزمة كانت سبب في تخفيض إنتاج داخل دول منظمة الأوبك ثلاث مرات متتالية، وسنتطرق إليها في الفصل الثالث، لمحاولة التحكم إستقرار سوق النفط وأسعاره، حيث سنة 2010 نلاحظ إنخفاض الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط، وافريقيا بمعدل 6000 برميل يوميا و2000 برميل يوميا على التوالي، وكذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية إنخفاض في الإنتاج سنة 2010 و هذا الانخفاض سببه أزمة 2008، حيث أن هذه الأزمة لم تؤثرعلى كل المناطق، كمنطقة أسيا البسيفيك، التي تطور إنتاجها بحوالي 4000 برميل يوميا سنة 2010، عنه في سنة 2008 أي بنسبة 4 % من الإنتاج العالمي.

– تم التطرق إلا أن هناك زيادة كبيرة في الإنتاج العالمي وبنسبة كبيرة مما جعل الاقتصاد في حالة تخمة من العرض النفطي سنة 2015، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض أسعار النفط، وهذا لصالح الدول المستهلكة، ومنافي لأهداف الدول المنتجة والتي يخدمها سعر النفط المرتفع، حيث أن إرتفاع إنتاج منطقة أمريكا الشمالية للنفط محليا، يجعلها تستغني عن كمية من النفط المستورد من الخارج، ويتقلص حجم إستيرادها للنفط، مما يجعل العرض أكبر من الطلب على النفط، فيحدث إختلال في إستقرار السوق النفطية، هذا يخدم الدول المستهلكة، ويؤثر بشكل سلبي على الدول المنتجة. فالأسعار هي العامل المحدد في أي سلعة، هذا ما يجعل الدول المنتجة تغير سياستها النفطية، مما يحدث إختلال في موازينها وهذا ما حدث في أزمة 2015 في الدول النامية المنتجة للنفط.

المبحث الثالث:

الإستهلاك العالمي من النفط

تزايد الطلب على إستهلاك الطاقة في وقتنا الحاضر بشكل كبير، نظرا للتطور الذي نشهده خاصة الطلب على النفط، والذي يتم إستخدامه في جميع المجلات، والعالم اليوم بحاجة للنفط أكثر من أي وقت مضى لضمان سير إقتصاد الدول المتطورة و النامية على حد سواء، حيث أن مميزات النفط جعلت لأنواع الطاقة الأخرى عيوب، حيث أنه منخفض التكلفة بالمقارنة مع الطاقات البديلة مثل الطاقات المتجددة والتي تعتبر مكلفة، وهو أقل تلويثا بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم، إضافة إلى تعدد منتجاته، هذا جعل الدول المسهلكة للطاقة تزيد في الطلب عليه، خاصة الدول الناشئة والتي أصبحت صناعتها تستهلك أكثر من الدول المتطورة منهم دول أسيا البسيفيك والتي تعتبر أكبر مستهلك للطاقة والثاني من ناحية إستهلاك النفط.

أولا: الإستهلاك العالمي من النفط

يعتبر الإستهلاك عامل مهم لدراسة إقتصاد العالم في النفط، وذلك من خلال كمية الإستهلاك. ومدى تطور إستهلاك هذه البلدان خلال فترة معينة، ومحاولة وضع خلاصة لمعرفة مسار العالم في الطلب على النفط ومعرفة الأطراف المؤثرة في السوق العالمي للنفط.

جدول رقم (04) يوضح تطور إستهلاك النفط الخام في العالم خلال الفترة (2000–2015).

الوحدة: مليون برميل يوميا.

الفترات	2000			2005			2008		
المناطق	الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة
أمريكا الشمالية	23,5	42,7	-10,4	25	30	-11,4	23,8	27,4	-10,7
أمريكا اللاتينية	4,8	6,4	-2	5	6	1,8	6,1	7,5	1,3
أوروبا الشرقية	11,8	15,4	-3,4	9,1	10,9	3,35	10,3	12,1	2,7
أوروبا الغربية	8,4	11	-1,8	10,3	12,3	-5,2	9,8	11,3	-5,3
الشرق الأوسط	2,5	6,1	18,9	5,7	6,8	19,6	7,4	8,5	13
افريقيا	2,5	3,2	5,8	2,7	3,2	7	3,2	3,6	7
أسيا البسيفيك	21,14	7	-11,3	24,3	29,2	-21,3	25,9	29,9	-21,8
العالم	76,3	100	-1	83,1	100	-2,2	86,6	100	-4,6
المناطق	2010			2013			2015		
أمريكا الشمالية	23,5	26,4	-6,6	23,3	25	-5,6	23,8	20	-4,1
أمريكا اللاتينية	6,4	7,2	1	7,1	7,6	0,3	7,1	3,3	0,6
أوروبا الشرقية	9,7	10,9	4	8,7	9,5	5,5	9,7	10,2	4,5
أوروبا الغربية	9,44	10,6	-5,5	9,6	10,3	-6,2	8,8	9,2	-5,5
الشرق الأوسط	8,1	9	17,7	8,9	9,6	18,4	9,3	9,7	20,7
افريقيا	3.4	3.8	6.6	3.7	4	4.9	3.8	4	4.4
أسيا البسيفيك	27,9	31,5	-19,5	30,6	32,6	-22,2	32,5	34,2	-23,9
العالم	88,7	100	-2,1	92,1	100	-5,5	95	100	-4

–من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

-BP, statistical Review of World Energy, 2007, p, 15.

-BP, statistical Review of World Energy, 2017, p, 9.

1- الإستهلاك

-يلاحظ من الجدول (04) مايلي:

-يلاحظ من الجدول رقم (04) أن إستهلاك النفط في تطور مستمر من خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغت كمية الإستهلاك في العالم، سنة 2000 حولي 76,3 مليون برميل يوميا، حيث إرتفع الإستهلاك خلال هذه الفترة حتى بلغت كمية الإستهلاك 95 مليون برميل يوميا. حيث رافق هذا التطور في إستهلاك النفط تغيرات في قدرات إستهلاك بعض الدول، حيث هناك دول أصبح إستهلاكها أقل من سنوات سابقة، بينما هناك دول تطور إستهلاك بشكل كبير، وهذا يعبر عن تغير توجه النفط من دول مستهلكة قديمة إلى دول مستهلكة حديثة.

-وحسب ترتيب المناطق المستهلكة نلاحظ من الجدول رقم (04) أن منطقة أسيا البسيفيك كان إستهلاكها حوالي 21,1 مليون برميل يوميا سنة 2000، ليتطور إستهلاكها كل سنة ليصل سنة 2015 إلى حوالي 32.5 مليون برميل يوميا، بنسبة 34.2% من الإستهلاك العالمي، وهي بذلك تتصدر قائمة إستهلاك النفط في العالم لسنة 2015، وتحقق تطور إستهلاكي قدره 11.4 مليون برميل يوميا، بنسبة 12% من الإستهلاك العالمي وذلك خلال الفترة (2000-2015).

-أما أمريكا الشمالية ففي سنة 2000 كانت تحتل المرتبة الأولى في إستهلاك النفط، بكمية 23.5 مليون برميل يوميا، بنسبة 42.7 % من الإستهلاك العالمي، لكن إستهلاك هذه المنطقة ثابت نسبيا خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغ سنة 2015 حوالي 23,8 مليون برميل يوميا، أي أن أمريكا الشمالية لم تحقق تطور في إستهلاك الطاقة خلال السنوات السابقة، في حين أن إستهلاك منطقة أمريكا الشمالية يخضع لقوة إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن إستهلاك الولايات المتحدة بالنسبة للعالم العالم سنة 2015 وصل إلى 19.5 مليون برميل يوميا، بنسبة 20% في حين 5% مقسمة كل من كندا و المكسيك ،أما في منطقة أسيا البسيفيك وبعتبارها المستهلك الأول للنفط، فالصين هي التي تستهلك معظم النفط في المنطقة حيث بلغ إستهلاكها سنة 2015 ما قيمة 11.9 مليون برميل أي بنسبة 12.5% من الإستهلاك العالمي.

-في المركز الثالث نجد أوروبا الشرقية بمعدل منخفض عن سنة 2000 حيث في سنة 2000 كانت تستهلك هذه المنطقة حوالي 11.8 مليون برميل يوميا، لينخفض سنة 2015 إلى 9.7 مليون برميل يوميا، وهي كمية مستقرة في السنوات السابقة، ما نسبته 10.8% من الإستهلاك العالمي، في المركز الرابع نلاحظ بروز منطقة جديدة لم تكن موجودة في السابق ضمن الدول المستهلكة الكبرى، وهي منطقة الشرق الأسط بتطور إستهلاكي سنة 2015 بحوالي 9.3 مليون برميل يوميا بنسبة 9.7 % من

الإستهلاك العالمي، بعدها أوروبا الغربية بإستهلاك 8.8 مليون برميل يوميا، بعدها مباشرة أمريكا اللاتينية 7.1 مليون برميل يوميا و في المرتبة الأخيرة منطقة إفريقيا، حيث وصل إستهلاكها 3.8 مليون برميل يوميا بنسبة 4 % من الإستهلاك العالمي وهو في تطور مستمر خلال الفترة (2000–2015).

–بحيث يعتبر التطور الذي يشهده العالم في مجال النفط ليس في الدول الصناعية هي المسؤولة عنه كما هو معروف يبدو ظاهريا، نظرا لتطور الصناعة لكن حسب الجدول رقم (04) فالدول النامية والدول الناشئة هي التي يلاحظ تطور كبير في طلبها على النفط، وهذا التطور متمركز في الدول النامية و دول آسيا و التي تقودها الصين بمعدل زيادة في إستهلاك النفط بلغ 1.4% سنويا، إلا أن الدول الصناعية إستهلاكها للنفط ثابت مع تطور في الانتاج المحلي، وتقليص الحصة المستوردة من الخارج لتطوير في الطاقات الأخرى كالطاقات المتجددة والطاقة النووية و غيرها، وهذا ما إثر على إستقرار سوق النفط وأسعاره.

2– الفجوة

يلاحظ من الجدول رقم (04) الأتي:

–كما عنون في السابق البلدان المنتجة المصدرة والبلدان المستهلكة المستوردة، نضع قائمة لأهم المناطق المستهلكة في العالم والمنتجة للنفط حسب الفجوة بين الإنتاج، والإستهلاك حيث أن الفرق بين الإنتاج والإستهلاك يعطي صافي الدول المنتجة المصدرة والمستهلكة المستوردة حسب المنطقة.

–نبدأ من سنة 2000 حيث أن أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الأولى في الإستهلاك، حيث تستهلك 42.7 % من النفط العالمي. بحيث تستهلكك 10.4 مليون برميل يوميا من الخارج أي تقوم بإستيراده، والباقي من إنتاجها المحلي لتواصل على مستواها إلى غاية 2005 حيث تطور إستهلاك النفط في أمريكا الشمالية حتى وصلت قيمة الاستيراد 11.4 مليون برميل يوميا، لكن بعد أزمة 2008 نلاحظ إنخفاض في حصة الإستيراد بسبب الركود الإقتصادي، وكانت الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج سنة 2008 حوالي 10.7– مليون برميل يوميا، من الإستهلاك الخارجي. لكن تبع ذلك راجع إلى ارتفاع الانتاج المحلي في دول أمريكا الشمالية. ومع تطور إنتاج هذه المنطقة محليا قلصت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك في سنة 2015 إلى7,1–، والملاحظ أن فجوتها سالبة طول الفترة(2000–2015).

–وبالتالي تعتبر منطقة أمريكا الشمالية أهم الدول المستهلكة للنفط مع إنخفاض في الحصة المستوردة لكن الزيادة في حصتها المنتجة جعلها تستغني عن الامدادات الخارجية نسبيا هذا يجعلها طرف ما أثر بشكل كبير في السوق النفطية.

-كذلك أوروبا الغربية تعد من أهم الدول المستهلكة لكن حصتها في الاقتصاد العالمي بسيطة، حيث نلاحظ أن هذه المنطة فجوتها سالبة من (2000-2015). حيث أن هذه المنطقة نسبة إستهلاكها في تطور تام خلال هذه الفترة، ونلاحظ من الجدول رقم (04) أن الفجوة في هه المنطة سالبة، إذ تعتبر من الدول المستهلكة المستوردة.

-أما منطقة أوروبا الشرقية لقلة إحتياطاتها النفطية وإنتاجها القليل فهي تلبي حاجتها من الطلب على النفط، من دول خارجية فتستهلك ما نسبته 10,8 من الإستهلاك العالمي سنة 2015، ونلاحظ أن فجوتها موجبة ب 4,5 مليون برميل يوما، وبالتالي هي من الدول المنتجة المصدرة.

-تبرز في الدول المستهلكة منطقة أسيا البسيفيك وهي أكبر الدول المستهلكة للنفط في سنة 2015 لتبلغ قوتها الإستهلاكية 32.5 مليون برميل يوميا، بفجوة إستهلاك 23,9- مليون برميل يوميا، وهي ضمن الدول المستهلكة المستوردة.

-كما أن هناك تغير في اتجاه بعض المناطق كمنطقة أمريكا اللاتينية والتي كانت سنة 2000 من الدول المستهلكة للنفط، وكانت تستورد حوالي 2 مليون برميل يوميا، أصبحت من الدول المنتجة للنفط حيث أن فجوتها موجبة، فإنتاجها المحلي يغطي إستهلاكها إضافة إلى التصدير منه، وهي بالتالي تأثر سلبا على الدول المنتجة، إما بإنخفاض سعر النفط عند عرضها كمية في السوق العالمي للنفط، أو تكون إيجابية في صالح الدول المنتجة إذا إتحدت مع هذه الدول للتحكم في استقرار أسعار النفط والسوق العالمي للنفط. وتعتبر من الدول المنتجة المصدرة.

-تأتي بعدها الدول المنتجة حيث أن الشرق الأوسط له فجوة كبيرة جدا يصل إلى 20.7 مليون برميل يوميا سنة 2015، أما بالنسبة لإفريقيا كذلك تعد من الدول المنتجة المصدرة، لتصل فجوتها عام 2015 إلى 4.4 مليون برميل يوميا.

-أما منطقة أوروبا الشرقية فهي من الدول المنتجة للنفط منذ سنة 2005 لتكور انتاجها النفطي فهو يغطي إستهلاكها المحلي إضافة إلى تصدير ما قيمته 4.5 مليون برميل يوميا سنة 2015.

ثانيا: حركة التجارة العالمية للنفط

إن حركة التجارة العالمية في مجال النفط تتغير حسب الظروف الاقتصادية، لكل منطقة فهناك مناطق تقلصت صادراتها، وأخرى تسعى للحفاظ على ما تصدره من النفط، وهناك دول قلصت الطلب على النفط فأثر ذلك على حركة تجارة النفط في العالم، ندرس حركة التجارة العالمية للنفط خلال سنوات متقطعة من (2005-2015) من خلال الصادرات والواردات النفطية.

جدول رقم (05) يوضح حركة التجارة العالمية لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون برميل يوميا

المناطق/ السنوات	الصادرات			%	الدول	الواردات			%
	2005	2010	2015			2005	2010	2015	
أمريكا الشمالية	5,3	6,3	8	16	أمريكا	13,5	11,6	9,4	15,3
أمريكا اللاتينية	3,5	3,6	4	6,5	أوروبا	13,3	12,2	13,6	22
أوروبا	10,2	11,3	13	21	الصين	3,4	5,8	8,2	13
الشرق الأوسط	19,8	18,9	20	33	اليابان	5,2	4,5	4,3	7
إفريقيا	7,4	7,4	6	9,8	باقي العالم	16,6	20	25,6	41
أسيا البسيفيك	3	3,3	2	11	العالم	52	54,2	61,2	100
العالم	52	54,2	61,2	100					

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

-BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, 24.

من خلال الجدول رقم (05) يلاحظ

-أن كمية الصادرات خلال (2005-2015) الفترة عرفت تطورh، حيث في سنة 2005 كانت الصادرات العالمية تبلغ 52 مليون برميل يوميا، أما في سنة 2015 تطورت لتصل إلى 61,2 مليون برميل يوميا، حيث نلاحظ تطور في صادرات بعض المناطق، كمنطقة أمريكا الشمالية، حيث بلغت صادراتها 5,3 مليون برميل يوميا، وتطورت صادراتها سنة 2015 لتصل إلى حوالي8 مليون برميل يوميا، بنسنة 16% من صادرات العالم، وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج المحلي في المنطقة، مع عدم تطور إستهلاكها إذ يلاحظ أن وارداتها إنخفضت خلال الفترة (2005-2015) من 13,5 مليون برميل يوميا إلى حوالي 9,4 مليون برميل يوميا، هذا ما أثر إيجابا في إرتفاع صادرات المنطقة.

-كما هناك تطور في منطقة أمريكا اللاتينية بزيادة بلغت خلال فترة الدراسة من 3,5 مليون برميل يوميا إلى 4 مليون بريل يوميا، من صادرات العالم بين سنتي 2005-2015 وذلك راجع لتطور الإنتاج، وتحول المنطقة منذ سنة 2005 من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة من الجدول رقم (04) بالزيادة في الإنتاج جعلها تصدر الفائض. أما منطقة أوروبا فقد شهدت إرتفاعا في صادراتها خلال هذه نفس الفترة، حيث إرتفعت صادراتها من 10 مليون برميل يوميا، إلى 13 مليون برميل يوميا، مقابل ارتفاع في وارداتها بلغ سنة 2015 حوالي 13,6 مليون برميل يوميا، أما منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا فإن المنطقتان من الدول المنتجة المصدرة للنفط، لإعتمادها الكامل في إقتصادها على التمويل من صادرات

النفط، حيث تتصدر الترتيب في تصدير النفط بإجمالي 53% من صادرات العالم من النفط بين المنطقتين.

–أما منطقة أسيا البسيفيك بالنظر للتطور الذي تشهده بالنسبة للإستهلاك، وإعتمادها الكبير على النفط، فتقلصت حصة صادراتها من النفط، حيث كانت سنة 2005 تبلغ 3 تقلصت إلى 2 سنة 2015، وهذا راجع لزيادة الطلب على النفط والتطور الصناعي في الاقتصاد من منطقة آسيا البسيفيك.

–وكنتيجة لمحصلة ما ذكرناه أن هناك انتقال في ميزان القوى الاقتصادية فهناك تغير في الإتجاه في صادرات النفط، من أمريكا الشمالية إلى دول آسيا حتى وصلت سنة 2015 تحل مكانة، أمريكا الشمالية وذلك راجع إلى قوة الاستهلاك، فأمريكا الشمالية ولضعف إقتصادها وثابته في الإستهلاك جعلها تزيد من كمية تصدير النفط، أما دول أسيا البسيفيك، فبالنظر إلى الإستهلاك، الجدول رقم (04) هناك تطور كبير في إستهلاك النفط وطلب كبير عليه فقلص من حصة صادراتها النفطية.

–من خلال ما سبق في هذا الفصل وإحصائيات الجداول (02)، (03)، (04)، (05). يمكن القول بأن هناك تغير في قوى الدول المستهلكة، بحيث أن منطقة أمريكا الشمالية تراجعت وأبرزها الولايات المتحدة، وتصدرت منطقة أخرى المرتبة الأولى في الإستهلاك العالمي وهي أسيا البسيفيك، كما لا ننفي قوة منطقة أمريكا الشمالية من حيث الإستهلاك في لم تنخفض ولاكن تفوق الاقتصادي في إستهلاك منطقة أسيا الباسيفك تفوق عليها، أما فيما يخص الإنتاج فلا تزال دول الشرق تتصدر إنتاج النفط سواء من إمتلاكها للإحتياطي النفطي أو كمية إنتاجها في العالم.

–من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، هناك إختلاف كبير بين أطراف السوق من حيث الإستهلاك في مناطق محددة والإنتاج والإحتياطي في مناطق محددة الأمر الذي أدي بالأطراف إلى السعي من أجل التحكم في السوق العالمية، وتحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى أطراف سوق النفط العالمية، وكل طرف وإمكانياته سواء من حيث الإحتياطي أو الإنتاج أو الإستهلاك، وكذلك من ناحية أخرى تم التطرق إلى مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة، ومن خلال ذلك فالنفط يحتل الصدارة، وله مكانة خاصة في إقتصاد الدول المنتجة، والمستهلكة. كما أن علاقة أطراف السوق بين الصراع والمنافسة من أجل كسب دور رئيسي في سوق النفط، كما إستخلص كذلك أن الثروة النفطية غير موزعة توزيع عادل فمنطقة الشرق الأوسط تحتل الصدارة في كل من الإنتاج والإحتياطي والتي تضم منظمة الأوبك، وسيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثالث لإبراز مكانتها في السوق العالمية للنفط، كما تم تقسيم هذا الفصل إلى طرفين، دول منتجة صافية تملك أكبر الإحتياطي العالمي، ودول مستهلكة صافية، حيث يوجد هناك تغير في أتجاه إستهلاك النفط، أي من منطقة كانت الأولى في الإستهلاك إلى أخرى، الأمر الذي حول صادرات الدول المنتجة من دول الغرب إلى الشرق، والنفط له أهمية كبيرة خاصة لدول المنتجة باعتباره هو المورد الأساسي لتمويل إستثماراتها، والأهمية البالغة التي تفرضها هذه العوامل في السوق العالمية للنفط، وتأثير الأطراف في السوق العالمية سعيا منها إلى إستقرار السوق أو تغيير الأسعار وسنتطرق إلى أهم طرف منتج للنفط في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك"

لقد كان دخول منظمة "الأوبك " إلى السوق العالمية للنفط مؤثرا، فشكل ذلك تغير جذري في هيكل القوى المسيطرة على السوق، حيث بدخولها ألجمت الشركات العالمية للنفط، والتى إحتكرت جميع مراحل إنتاج النفط لأكثر من 50 سنة "نصف قرن" مع تحديد أسعاره، كما أثرت منظمة الأوبك بشكل سلبي على الدول المستهلكة للنفط عند قيامها بالحظر النفطي سنة 1973، وخفضت حصص دول أخرى، فغيرت بهذا السلوك الأسعار بشكل كبير، من هنا كسبت أوبك مكانة هامة في سوق النفط باعتبارها المتحكم الرئيسي في أضخم إحتياطي نفطي في العالم، وأكبر منتج في العالم وكذلك مصدر إمداد نفطي رئيسي للدول المستهلكة.

تلك المكانة لم تكتسبها المنظمة من القوة الإقتصادية لدولها، بل إكتسبتها من أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة في العالم، في حين يعتبر النفط مصدر طاقوي نافذ تسعى الدول المنتجة للإستفادة منه بأكبر شكل ممكن عن طريق رفع الأسعار والتحكم في الإنتاج ولهذا سنستعرض كل ما يخص هذه المنظمة في هذا الفصل وكيف تحاول التحكم في الأسعار وإستقرار السوق.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية منظمة الأوبك، من حيث النشأة والهيكل التنظيمي وأهم أهدافها وإنجازاتها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه كل من الإحتياطي المؤكد والإنتاج والإستهلاك وصادرات هذه المنظمة بالنسبة للعالم، في المبحث الثالث تطرقنا إلى إستراتيجيات هذه المنظمة وكيفية تطبيقها وتطور أسعار نفط الأوبك والعوامل المؤثرة في الأوبك وأفاقها من حيث العرض والطلب والتنسيق.

المبحث الأول

ماهية منظمة الدول المصدرة للنفط

نظرا للأهمية التي يحظى بها النفط عن غيره من الطاقات في العالم، جعل الدول تتصارع من أجل كسب حصة في السوق الدولي للنفط، سواء المستهلكة أو المنتجة أو شركات النفط العالمية، من أجل التأثير على أسعار النفط والإستفادة من هذه الثروة وتطوير الإقتصاد، لكن الدول المنتجة للنفط كان مغلوب على أمرها حتى تم إنشاء منظمة الأوبك لحماية نفطها من الشركات المحتكرة للنفط، منذ إكتشافه والعمل على كسب مكانة في السوق وتحقيق أكبر نصيب من الريع النفطي.

أولا: تعريف منظمة الدول المصدرة للنفط ونشأتها

قبل التطرق إلى نشأة الأوبك سيتم تعريفها

1- تعريف منظمة الأوبك

هي منظّمة عالمية تضم ثلاثة عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية إعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويختصر إسمها في منظمة "الأوبك" ويعمل أعضاء "الأوبك" لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية. تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة أكبر نسبة من الإحتياطي النفطي العالمي. تأسّست في بغداد 14 سبتمبر 1960. من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا. مقرّها في فيينا [1].

تم التطرق إلى أن منظمة الأوبك تضم ثلاثة عشرة دولة هي

– الجزائر، أنغولا، الإكوادور، أندونسيا، إيران، العراق، الكويت، السعودية، ليبيا، نجيريا، قطر، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا[2].

---

[1] – نقايس عبد لكريم، **أثر منظمة الأوبك على السوق النفطية العالمية من (1960–2011)**، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 06.

* **أوبك:** إختصار لمنظمة الدول المصدرة للنفط، بالإنجليزية، OPEC, organization of the petroleum exporting countries .

[2] -OPEC, Annual Statistical Bulletin,2010, p, p, 50 60.

2- نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط

دعى المجلس الإقتصادي التابع لجامعة الدول العربية، الدول المنتجة للنفط لعقد مؤتمر للبحث فيه عن حل لمواجهة الشركات العالمية للنفط، وذلك لإيجاد سياسة مشتركة بين الدول بالتنسيق مع بعضها، وبالفعل أنعقد المؤتمر في القاهرة في منتصف سنة 1959، وحضره وفد فنزويلي، ووفد سعودي وأخر إيراني وكذلك الكويت وتحت إشراف مصر، حيث تمخضت المناقشات عن إنشاء منظمة مشتركة بين الدول المنتجة للنفط.

في نفس العام الذي أنعقد فيه المؤتمر، خفضت الشركات العالمية أسعار النفط دون إستشارة الدول المنتجة للنفط، ثم أعادت هذه الشركات تخفيض الأسعار عام 1960، مما سبب خسائر كبيرة للدول المنتجة بلغت 15% من مداخيلها، فشكلت خمسة من الدول المنتجة للنفط إجتماعا في العراق في سبتمبر 1960، وهي السعودية وإيران والكويت والعراق وفنزويلا، وتم الأعلان فيه عن منظمة الدول المصدرة للنفط، والتي تعرف بمنظمة "**أوبك**" نسبة إلى التسمية بالغة الإنجليزية، كتكتل أنشاء من أجل حماية الثروة النفطية لدول المنتجة[1].

بعد الإعلان عن المنظمة تم الإتفاق على مجموعة من القرارات التي ستتخذها هذه المنظمة في سيرها ضد الشركات العالمية وأهم ما جاء فيها. لا يمكن لدول الأعضاء أن تبقى غير مبالية تجاه ما تقوم به شركات النفط من تعديلات في الأسعار، كما يطلب الأعضاء من الشركات الإبقاء على أسعار النفط مستقرة، وستعمل هذه الدول على إعادة الأسعار الحالية (أي سنة 1960م أين خفضت الشركات أسعار النفط) إلى المستويات السابقة، وعلى الشركات مشاورة الأعضاء قبل إتخاذ أي قرار فيما يخص النفط داخل الدول الأعضاء، ويجب على الدول الأعضاء التكتل ضد أي قرار يمس بمصالح الدول الأعضاء.

لكن لم يتم الإعتراف بها كمنظمة فاعلة في السوق الدولي للنفط بل منظمة ذات إسم فقط خلال العشر سنوات الأولى، حتى سنة 1973 بالتحديد أين تم إعلان حرب نفطية على الشركات العالمية للنفط والدول المستهلكة، هناك ألجمت الدول المنتجة الشركات العالمية الإستبدادية وتحكمت بالأسعار ورفعتها

[1]- كولن كومبيل وأخرون، عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، مرجع سابق، ص 178.

إلى مستوى قياسي، تم الإعتراف بها كمنظمة دولية تشكل خطر على الدول المستهلكة، كما تمكنت من إخراج الشركات النفطية والتحكم في الإنتاج داخل بلدانها[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي وأهداف منظمة الأوبك

سوف يتم التطرق إلى الهيكل التنظيمي ثم أهداف المنظمة

1 – الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

يتمثل الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك في:

1-1 المؤتمر الوزاري

ويعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء، حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام، ويمكن أن يعقد دورات إستثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الإجتماع، وينتخب المؤتمر رئيساً يبقى إلى حين إنعقاد الدورة الجديدة ومن مهام المؤتمر أيضاً إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.

1-2 مجلس المحافظين

يوجد ممثل لكل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس إجتماعين عاديين سنوياً، ويمكن أن يعقد إجتماعات إستثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن إختصاصه) وإتخاذ القرارات[2].

---

[1] – حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص 242.

[2] – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص 79.

1-3 الأمانة العامة

أنشأت سنة 1961 وهي مسؤلة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين، تتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون موظفي الأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية[1].

2 – أهداف منظمة الأوبك

منذ إنشاء منظمة الأوبك والدول الأعضاء تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي

– تعمل المنظمة بكل الطرق والوسائل على تثبيت الأسعار، في أسواق النفط العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التخلص من التذبذبات الضارة وغير الضرورية.

– تعطى العناية الكاملة دائما لمصالح الدول المنتجة، ولضمان دخل ثابت لتلك الدول، كما يراعى إمداد إقتصادي ومنتظم للدول المستهلكة، وكذلك عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط[2].

– التنسيق الشامل في المجالات النفطية، وتوحيد السياسات النفطية لدول أوبك.

– العمل بكل الوسائل من أجل حماية المصالح الفردية والجماعية النفطية لدول المنظمة [3].

– تدخل الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات لرفع الأسعار، ورفض أي تدخل من طرف الشركات في تعديلات الأسعار يرجع بالخسارة على الدول الأعضاء.

– طلب الأعضاء من شركات النفط الإبقاء على الأسعار مستقرة وبعيدة عن التقلبات غير الضرورية.

– تكمن مهمة المنظمة في إعادة رفع الأسعار إلى مستويات مقبولة.

---

[1]– سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة أوبك وإنعكاساتها على السوق الدولي العالمي خلال الفترة (2000–2011)**، مرجع سابق، ص 05.

[2] – أحمد طاشكندي، **الإستراتيجية النفطية السعودية**، دار تهامة، السعودية، 1982، ص 08.

[3] – رضا عبد الجبار سلمان الشمري، **المنظمات النفطية، دوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافية السياسية**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، العراق، 2008، ص 106.

– على الشركات مشاورة الدول الأعضاء قبل القيام بأي خطوة أو قرار بتخفيض الأسعار.

– وضع نظام من شأنه أن يضمن الإستقرار في الأسعار عن طريق تنظيم الإنتاج من أجل ضمان دخل ثابت للدول النفطية.

– العمل على تحقيق المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة.

– تنسيق السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالح الدول مجتمعة ومنفردة[1].

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق إستقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات المؤثرة في إيرادات النفط.

– تحقيق عائد عادل في إستثمارات الدول في الصناعة النفطية.

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة[2].

حيث أنه جاء في شروط الإنضمام إلى منظمة الأوبك ما يخدم أعضاء وأهداف هذه المنظمة وهي كمايلي:

2-1 التأهيل لعضوية الأوبك

من مقررات وتوصيات منظمة الأوبك الصادرة في شهر سبتمبر من عام 1960 في بغداد، نصت على الشروط المطلوب توفرها في الدولة التي تنتج النفط، وترغب في الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة.

2-1-1 أي دولة يتوفر لديها صافي إنتاج نفط خام مصدر منها، معقول ويعد في العرف المعمول به لدى المنظمة، إنتاجا تجاريا، من الممكن أن تصبح عضوا بالمنظمة، إذا ما وافق على ذلك الأعضاء الخمسة المؤسسون.

---

[1]– حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مرجع سابق، ص ص 242 245.

[2]– عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970-2008)**، مذكرة مجاستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011، ص ص 04 05.

2-1-2 أن تعمل الدولة طالبة الإنضمام إلى العضوية على تحقيق نفس أهداف الدول الأعضاء في المنظمة.

2-1-3 أن يحظى طلب الدولة الجديدة التي ترغب في الإنضمام للمنظمة على موافقة ثلاثة أرباع الدول كاملة العضوية في المنظمة مشتملة على أصوات أعضاء الدول المؤسسة للأوبك.

ثالثا: موقع الأوبك في السوق العالمي للنفط وأهم إنجازاتها

لمنظمة الأوبك الكثير من الإنجازات التي جعلتها تحتل مكانة هامة في السوق العالمي للنفط سيتم توضحها في مايلي.

1- موقع الأوبك في السوق العالمي للنفط

تمتلك أوبك إمكانيات نفطية هائلة من حيث الإحتياطات والإنتاج، وهذه الكميات تجعلها تكتل إقتصادي نفطي كبير يمكن أن يتحكم بالسوق النفطية العالمية، فقد تزايدت إحتياطات أوبك من النفط من نحو 818,8 مليار برميل عام 2000[1]، حيث شكل نسبة 78% من إحتياطات النفط العالمي إلى نحو 1220 مليار برميل عام 2015[2]، حيث شكل ما يعادل نسبة 81% من الإحتياطات العالمية، ويتضح أن إحتياطات هذه المنظمة في تزايد مستمر منذ عام 2000، مما يجعل منظمة الأوبك ذات أهمية كبيرة في السوق العالمية، كما أن لديها إحتياطات كبيرة تمكنها من التأثير على السوق والتحكم في الأسعار بشكل كبير، من خلال الضغط على الدول التي تستهلك يوميا كميات كبيرة من نفط هذه المنظمة.

أما من حيث الإنتاج فإن أوبك كانت تنتج نحو 40% من الإنتاج العالمي عام 2000 حيث بلغ الإنتاج حوالي 30,1 مليون برميل يوميا، لترتفع نسبة إنتاجها إلى نحو 41% من مجموع الإنتاج العالمي عام 2015 بكمية 38,1 مليون برميل يوميا، وهذه المنظمة أكبر منتج للنفط في العالم حيث أنه يمكنها إغراق السوق من خلال العرض الكبير للنفط وهذا ماحاولت فعله سنة 2015 لتعطيل الإنتاج النفطي في دول خارج الأوبك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو تخفيض حصتها من الإنتاج في السوق العالمية مما يرفع الأسعار، وتحافظ على موردها الطاقوي للمستقبل.

[1] - BP, statistical Review of World Energy, 2000, p, p, 04 06.

[2] - BP, statistical Review of World Energy, 2016, p, 06.

كما يلاحظ مما سبق شرحه أن هذه المنظمة تملك موقع هام في السوق الدولية، إذ تحتل الصدارة، أي المرتبة الأولي في كل من الأحتياطي والإنتاج مما يكسبها قوة تفاوضية ضد الدول المستهلكة وخاصة أعضاء وكالة الطاقة الدولية، والتي كما أشرنا سابقا أنها أنشأت لمواجهة الدول المنتجة للنفط والحفاظ على الإمدادات النفطية، وكرد فعل على ما قامت به منظمة الأوبك في سنة 1973، والتأثير علي السوق العالمية للنفط بشكل مباشر، وبالتالي كل ما يخص النفط تستطيع الأوبك التأثير عليه بشكل كبير إن أحسنت إستخدامه من خلال حصص الإنتاج أو إستراتيجيات أخرى والتي سنتطرق إليها في المبحث الثالث.

وكذلك تعتبر منظمة الأوبك هي المنتج المتمم لسوق النفط العالمي، وذلك بتوفير الإمدادات لدول المستهلكة في كل الحالات، حيث أنه عند زيادة الطلب على النفط في السوق، تقوم منظمة الأوبك بزيادة الإنتاج وعرضه في السوق، أما عند الإنخفاض فمنظمة الأوبك تقوم بتخفيض الإنتاج، سعيا إلى تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط والحفاظ على مستوى أسعار يخدم مصالحها.

2- إنجازات منظمة الأوبك

علمت الأوبك منذ تأسيسها عام 1960، على ترسية دعائم المحافظة على ثرواتها النفطية والتي تعتبر مصدر دخل رئيسي لدولها الأعضاء، وفيمايلي أهم الإنجازات التي حققتها منظمة الأوبك في التأثير على الأسعار وسوق النفط العالمي.

2-1 إستخدام النفط كسلاح

في أكتوبر 1973 إتفقت السعودية وإيران على موقف موحد بشأن الإنتاج وأتبعتهما في ذلك بقية أعضاء المنظمة، ودخل سلاح النفط معركة الصراع العربي الإسرائيلي إثر حرب أكتوبر، إذ تم تخفيض إنتاج النفط وصادراته ورُفعت أسعار النفط بشكل كبير بدون موافقة الشركات النفطية، كما فرض العرب حصارا نفطيا على الدول المؤيدة لإسرائيل.

وقد أدت أزمة عام 1973 إلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك، كما أدت إلى بناء الدول الصناعية لمخزون إستراتيجي من النفط، تستخدمه في الأزمات وللتأثير على سعر النفط. كما أدت هذه الأزمة أيضا إلى دفع الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على النفط، وإنشاء وكالة الطاقة الدولية يوم 18 نوفمبر1974، لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط، وذلك إثر زيادة

أسعاره بنسبة 130%، 11.65 دولارا للبرميل، وفي مارس 1975 عُقدت أول قمة لرؤساء دول أوبك في الجزائر[1].

2-2 الصدمة النفطية عام 1981

قامت الثورة الإيرانية عام 1981 فنتج عنها توقف الصادرات الإيرانية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في سعر البرميل حيث وصل أحيانا إلى 41 دولارا. وفي العام الموالي قامت الحرب العراقية الإيرانية التي تسببت في ارتفاع جديد لأسعار النفط.

2-3 إستراتيجية التحكم

خلال 1982 حاولت أوبك التحكم في مستوى إنتاج النفط وأسعاره، فقررت في 1982 أول تحديد لسقف الإنتاج وكان ما نسبته 17.5 مليون برميل في اليوم، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم تماما بهذا التحديد، وفي عام 1984 قلصت أوبك حصص كل أعضائها، وفي 1985 انخفضت الأسعار ولم تكن هناك أسعار رسمية، وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول المنتجة خارج الأوبك، مما أدى لإنهيار الأسعار عام 1986 بحوالي 10 دولارات، فسقطت نظرية تحديد السعر الثابت وأصبحت هذه السلعة الإستراتيجية تخضع لضغوط السوق.

2-4 أحداث الكويت

سنة 1990 جاءت أزمة الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليها من فرض حظر تجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، ولذلك تم إقصاء العراق من سقف الإنتاج المحدد من طرف المنظمة، ثم إندلعت حرب الخليج الثانية فأدى ذلك لتراجع الأسعار، ثم عادت إلى مستوى ثابت ومرتفع خلال 1994-1997.

2-5 الأزمة الآسيوية:

في سنة 1997 إجتمعت دول أوبك في جاكرتا ورفعت إنتاجها بنسبة 10% دون أن تأخذ بعين الإعتبار الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى إنهيار كبير في أسعار النفط بنسبة قدرها 40% خلال عام 1998، إذ وصلت إلى تسعة دولارات فقط للبرميل.

[1] - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec05.doc_cvt.htm

2-6 الإتفاق على آلية الأسعار

سنة 2000 بدأت أوبك بالتنسيق مع دول نفطية من خارجها في تطبيق آلية جديدة لضبط الأسعار، تقضي بخفض الإنتاج بـ 500 ألف برميل يوميا إذا ظل سعر سلة أوبك أدنى من 22 دولارا لمدة عشرة أيام عمل متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارا للبرميل طوال 20 يوما متصلة، فحافظت المنظمة بذلك على أسعار مستقرة.

2-7 أحداث 11 سبتمبر 2001

ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 بظلالها على الاقتصاد الأميركي الذي أصبح يعيش أجواء الحرب، وبالتالي وجدت أوبك نفسها أمام خيارات صعبة، خاصة بعد أن بلغ سعر سلة نفطها نحو 20 دولارا للبرميل في نوفمبر 2001، أي أن سعر النفط إنخفض عن الحد الأدنى المتفق عليه في المنظمة.

2-8 الصدمة النفطية سنة 2003

في 20 مارس 2003 تعرض العراق لغزو أميركي لإسقاط نظام صدام حسين، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير 45 دولارا للبرميل، صاحبته عودة العراق مجددا لعضوية أوبك، وفي أواخر 2005 توقف تدهور الأسعار بعد قرار إتخذته المنظمة لرفع حصتها الإنتاجية[1].

2-9 أزمة الكساد العالمية

عام 2008 إنهارت أسعار النفط بشكل هائل، إذ تراجع سعر البرميل من 147 إلى 32 دولارا بسبب أزمة الركود العالمية وتدهور الإستهلاك، وفي جانفي 2009 حددت أوبك حصصها الإنتاجية بـ 24.84 مليون برميل يوميا، ثم تراوحت ما بين 30.8 و32.3 مليون برميل يوميا، و نظرا للإمددات الكبيرة من خارج أوبك، أول مرة تخفض أوبك إنتاجها بمستوى 36 مليون برميل خلال السنة، بعد هذا التخفيض أخذت الأسعار بالإرتفاع إثر بداية تعافي الإقتصاد[2].

2-10 إنهيار أسعار النفط

إنخفضت أسعار النفط إلى 37 دولارا للبرميل مقارنة بأكثر من 100 دولار عام 2014-2015، ومع ذلك فقد اختارت أوبك ألا تخفض إنتاجها وإنتهجت سياسة المحافظة على الحصة السوقية.

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2005، ص 85.

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2009، ص 95.

المبحث الثاني

إحتياطي، إنتاج وإسهلاك النفط في منظمة الأوبك

باعتبار أن إقتصاد دول الأوبك يعتمد في مجمله على النفط، حيث من خلال هذا المبحث سنبرز إمكانيات الأوبك في كل من الإحتياطي والإنتاج وكمية إستهلاكها للنفط، وتأثيرها على السوق الدولي للنفط من خلال العوامل الثلاثة المؤثرة في إستقرار السوق وثبات الأسعار، من خلال تحليل الإحصائيات حسب سنوات الدراسة.

أولا: إحتياطي النفط في منظمة الأوبك

تمتلك الأوبك إحتياطيات كبيرة من النفط تمكنها من التأثير مباشرة على سوق النفط، وللأهمية التي يلعبها النفط في إقتصاد الدول الأعضاء وخارجها، الأمر الذي يجعلها تسعى جاهدة للحفاظ على إستقرار السوق وثبات الأسعار.

-الجدول رقم (06) يوضح تطور الإحتياطي المؤكد في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليار برميل

السنوات		2000		2005		2008		2010		2013		2015	
المناطق		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا اللاتينية	فنزويلا	76,8	7	80	6,7	172,3	14	296,5	20	298,3	18	300,8	20,5
	الإكوادور	غ – م		غ - م		6,5		7,2		8,2		8,2	
الشرق الأوسط	إيران	99,5	63	132,4	61	137,6	50	151,1	47	157	47,2	158,4	46
	العراق	112,5		115		115		143,1		150		142,5	
	الكويت	96,5		101,5		101,5		101,5		101,5		101,5	
	قطر	13,1		15,2		25,4		25,3		25,1		25,2	
	السعودية	262,7		264		264		264.5		265		266,4	
	الإمارات	97,8		97,8		97,8		97,8		97,8		97,8	
إفريقيا	الجزائر	11,3	7,5	12,3	8,3	12,2	10	12,2	7	12,1	6,5	12,2	7
	أنغولا	5,9		9		9,6		9,5		12,7		9,5	
	ليبيا	36		41,4		44,2		47		37,1		48,3	
	نيجيريا	29		36,2		37,2		37,2		48,5		37	
آسيا البسيفيك	أندونيسيا	5,1	0,46	4,3	0,36	3,9	0,3	3,9	0,26	3,7	0,21	3,2	0,2
إجمالي الأوبك		846,8	78	913,2	77	1023	79	1193	81	1214	80	1220	81
إجمالي العالم		1090	100	1189	100	1293	100	1467	100	1687,9	100	1706	100

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006, p, p, 17 20.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2011, p, 22.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, p, 22.
- BP, statistical Review of World Energy, 2017, p, 12.

-من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ مايلي

-من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ أن كمية الإحتياط العالمي من النفط في نهاية عام 2015 حوالي 1492 مليار برميل، وتمتلك دول منظمة أوبك حوالي 1211 مليار برميل، أي ما نسبته 81% من إجمالي الإحتياطي العالمي للنفط، وكما هو واضح أن كمية الإحتياطي الذي تملكه المنظمة في ارتفاع خلا الفترة (2000-2015).

-يتضح كذلك أن السعودية كانت تحتل المرتبة الأولى ضمن المنظمة، بإحتياطي يتراوح ما بين 262 إلى 266 مليار برميل، خلال الفترة (2000-2015)، ولكن هذه المكانة تراجعت لصالح فنزويلا التي شهدت إحتياطاتها إرتفاعا كبيرة منذ بداية القرن الحالي، حيث بلغ الإحتياطي حوالي 300 مليار برميل في عام 2015، غير أن ما يجب التأكيد عليه أن إحتياطات فنزويلا هي في الغالب من النفط الثقيل، وحجر السجيل ورمال القار، كما أن تكاليف إستخراجه عالية حتى مقارنة مع دول الشرق الوسط وحتى إفريقيا.

-بالنسبة لدول أعضاء الأوبك من منطقة إفريقيا يلاحظ أن أكبر إحتياطي لليبيا، بحوالي 48 مليار برميل، متبوعة بنجيريا ثم الجزائر بـ 37 و12 مليار برميل على التوالي، ثم في المركز الأخير أنغولا بحوالي 9,5 مليار برميل، لكن تبقى مساهمة هذه المنطقة متواضعة مقارنة بالشرق الوسط وفنزويلا، حيث وكما هو واضح بلغت سنة 2015 حوالي 7% من الإحتياطي العالمي.

-يلاحظ أيضا أن منطقة أسيا البسيفيك والتي تضم منها في الواقع دولة واحدة وهي أندونيسيا، تملك إحتياطي ضعيف ضمن أعضاء الأوبك بحوالي 0,2% سنة 2015.

-كما يلاحظ من الجدول أن منظمة الأوبك تتحكم في أكبر إحتياطي في العالم من النفط، إذ تعتبر قوة كبيرة لتحكم مستقبلا في توازن السوق وثبات الأسعار، حيث يلاحظ أن توزيع الإحتياطات بين دول الأوبك غير متعادلة فدول الشرق الأوسط تمتلك أكبر نصيب بنسبة 46% من الإحتياطي العالمي، إذ تعتبر هي نواة الأوبك ثم تأتي دول أمريكا اللاتينية بنسبة 20,5% من الإحتياطي العالمي، وبدرجة أقل إفريقيا بنسبة 7% من إحتياطي العالم، ثم أندونيسيا 0,2% من الإحتياطي العالمي.

وعليه تعد منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة في التأثير على قرارات الأوبك في مجال الإنتاج والأسعار وأسباب ذلك مايلي:

- تشمل أربع دول مؤسسة للأوبك وأكبر دولة منتجة للنفط في العالم وهي السعودية.
- إمتلاكها أكبر إحتياطي في العالم مجتمعة.

ثانيا: تطور إنتاج منظمة الأوبك من النفط

منظمة الأوبك هي أكبر منتج للنفط في العالم حيث تبلغ إمداداتها النفطية في العالم حولي ثلثي الإنتاج العالمي، وبالتالي هذا جعلها تلعب دور مهم في التأثير على سوق النفط والأسعار، كما أن منظمة الأوبك هي المنتج المتمم لسوق العالمي للنفط، وذلك له تأثير كبير في السوق من حيث العرض، أي يمكن التحكم في المعروض من النفط وهذا إيجابي إذا كانت عوامل السوق طبيعية، أي يحكمها قانون العرض والطلب دون التدخل في التأثير عليهما، أما إذا كان هناك تدخل فهذا يعتبر أمر سلبي، لأن الدول المستهلكة تتحكم في طلبها على النفط وبالتالي تكون المنظمة فقط تلبي حاجيات الدول المستهلكة دون إمكانية التأثير على السوق.

-الجدول رقم (07) يوضح تطور كمية إنتاج النفط في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة (2000-2015).

الوحدة: مليون برميل يوميا.

السنوات		2000		2005		2008		2010		2013		2015	
المناطق		الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
أمريكا اللاتينية	فنزويلا	2,8	4,3	3	4	2,9	5	2,8	4,6	2,6	3,6	2,65	4,5
	الإكوادور	غ- م		غ- م		0,5		0,4		0,5		0,5	
الشرق الأوسط	إيران	3,6	30	4	29	4	28,8	3,5	27,7	3,5	31	3,1	31
	العراق	2,8		1,85		2,28		2,35		3,1		3,5	
	الكويت	1,9		2,57		2,67		2,3		3,1		2,8	
	قطر	0,64		0,76		0,84		0,73		1,99		0,65	
	السعودية	8		9,3		8,19		8,16		11,5		10,1	
	الإمارات	2,1		2,37		2,5		2,3		3,6		2,9	
إفريقيا	الجزائر	0,79	7,5	1,31	9	1,35	7	1,18	9	1,57	7,7	1,15	7
	أنغولا	0,73		1,01		1,89		1,69		1,8		1,76	
	ليبيا	1,3		1,69		1,72		1,48		2,3		0,4	
	نيجيريا	2		2,36		2,01		2		0,98		1,74	
آسيا البسيفيك	أندونيسيا	1,2	2	1,05	1,5	0,85	1,2	0,81	1	0,88	1	0,69	0,9
إجمالي الأوبك		28,4	44	31,7	44,2	32	45	29	41,6	36,8	42,3	32,3	43
إجمالي العالم		64,3	100	71,6	100	71	100	69,7	100	86,8	100	75	100

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006, p, p, 21 22.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2011, p, 30.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, p, 28.

- BP, statistical Review of World Energy, 2017, p, 14.

-من خلال الجدول رقم (07) يلاحظ مايلي

-من خلال الجدول يلاحظ، أن كمية الإنتاج تشهد إرتفاع خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغت سنة 2000 حوالي 64,3 مليون برميل يوميا، لترتفع سنة 2015 إلى 75 مليون برميل يوميا بالنسبة للعالم، كذلك فيما يخص إنتاج الأوبك فشهد إرتفاع خلال نفس الفترة، حيث بلغ إنتاجها سنة 2000 حوالي 28,4 مليون برميل يوميا، ليتطور إنتاجها في سنة 2015 وبلغ حوالي 32,3 مليون برميل يوميا.

-كذلك يلاحظ أن هناك تذبذب في إنتاج الأوبك، حيث سنة 2000 كان إنتاجها 28,4 مليون برميل يوميا، ليرتفع إلى 31,7 مليون برميل يوميا سنة 2005، كان سبب هذا الإرتفاع في الإنتاج هو أن منظمة الأوبك قامت برفع إنتاج أعضائها بغرض التحكم في توازن السوق وثبات الأسعار، نظرا للإرتفاع غير المسبوق في الأسعار، وحاجة دول الأوبك للعملة الأجنبية لتمويل إقتصادياتها[1]، بسبب التخفيضات في الإنتاج الثلاثة السابقة لتأثير على الأسعار[2]، صاحب ذلك إرتفاع الإنتاج العالمي بكمية 71,6 مليون برميل يوميا.

-مع ظهور بوادر أزمة الكساد العالمي سنة 2008 أثرت سلبا على الإنتاج العالمي للنفط، حيث إنخفض إلى 71 مليون برميل يوميا، مع تطور في إنتاج الأوبك بكمية 32 مليون برميل يوميا، مقارنة بسنة 2005 وهذا راجع إلى عدم توفق الأوبك في دراسة الوضع الإقتصادي في العالم[3] وعودة الإكودور إلى منظمة الأوبك مما رفع من إنتاجها، باستثناء السعودية التي خفضت إنتاجها وفق قرار المنظمة الذي نص على تخفيض الأنتاج، بعد التأثيرات التي أحدثتها أزمة الركود العالمية من إنخفاظ في الطلب على النفط وسعي دول الأوبك لإستقرار السوق، قامت الأوبك بتخفيض إنتاجها[4] حيث إنخفض إنتاجها إلى 29 مليون برميل يوميا بنسبة تخفيض 4,3% من الإنتاج العالمي سنة 2010، وذلك لرفع أسعار النفط وسعيها لإعادة إستقرار السوق وفق إستراتيجية تخفيض الإنتاج، لينخفض الإنتاج العالمي من جديد إلى 69,7 مليون برميل يوميا.

---

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2005، ص 85.

[2] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2001، ص 78.

[3] - كريم وحيد، **أوراق في السياسة النفطية مرض أوبك**، شبكة الإقتصاديين العراقيين، في 2016، ص 01.

[4] - صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2009، ص 95.

-بعد تخفيض الإنتاج وتعافي الإقتصاد العالمي من الأزمة عادت أسعار النفط من جديد إلى الإرتفاع، حيث ارتفع الإنتاج العالمي من النفط إلى حدود 75 مليون برميل يوميا سنة 2015، نتيجة لنمو الإقتصادي في الدول العالم، وإرتفعت حصة الأوبك لتصل كمية الإنتاج إلى 32,3 مليون برميل يوميا في نفس السنة، حيث رفعت كل دول الأوبك من إنتاجها إلا ليبيا إنخفض إنتاجها بسبب التوترات الجيو سياسية، كما يلاحظ أيضا أن خلال سنة 2015، الإنتاج مرتفع ولم ينخفض بسبب أزمة إنهيار الأسعار إلى 37 دولار بعدما كان يفوق 100 دولار، وفي هذه الفترة شهدت سوق النفط إنخفاض حاد في الأسعار، إلا أن منظمة الأوبك لم تخفض من إنتاجها وأبقت على حصتها في السوق من أجل تقليل الإنتاج خارج الأوبك، خاصة النفط الغير التقليدي لإعادة التوازن السوق ورفع الأسعار، حيث أن من أهم أسباب أزمة الأسعار في سنة 2015 ترجع إلى مايلي:

* وفرة إمدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية العالمية، الناتجة عن النجاح الذي تحقق من إستغلال مصادر النفط الغير التقليدي في الولايات المتحدة، مما أدي إلى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية خارج الأوبك بكمية فاقت مليون برميل يوميا خلال 2013.

* جهود منظمة الأوبك وقرارتها بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير.

* ثورة النفط الصخري في العالم وما أحدثت من تغيرات في ميزان الطاقة.

* كما عملت بعض الدول داخل منظمة الأوبك فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض في دول أخرى لتفادي نقص الإمدادات، ومثال ذلك السعودية التي رفعت من إنتاجها لتغطي تخفيض بعض الدول مثل فنزويلا ونيجيريا وإيران والجزائر[1].

-كذلك يلاحظ أن دول الشرق الوسط أكبر منتج في المنظمة بإحتلال السعودية المرتبة الأولى، حيث أن منطقة الشرق الأوسط تنتج حوالي 31% من النفط وهي المنتج الأول عالميا، لتحصل دول منطقة إفريقيا على المرتبة الثانية في منظمة الأوبك بنسبة 7,5% من الإنتاج العالمي، ثم دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثالثة بإنتاج ضئيل نظرا لإحتياطها الكبير في الأوبك بنسبة 4,5% من الإنتاج

[1] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 108.

العالمي، وفي المرتبة الأخيرة دولة آسيا البسيفيك بإنتاج 6,9 مليون برميل يوميا، بنسبة 0,9% من الإنتاج العالمي.

الجدول رقم (08) ترتيب إنتاج أعضاء منظمة الأوبك خلال سنة 2015.

السعودية	العراق	إيران	فنزويلا	الإمارات	الكويت	إنغولا	نيجيريا	الجزائر	إندونيسيا	قطر	الإكوادور	ليبيا
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصدر التالي:

-OPEC.annual satistical bulletin.2016, page, 50.

ثالثا: إستهلاك النفط في الأوبك

تستهلك الأوبك نسبة ضعيفة جدا من إنتاجها نظرا لعدم تطورها إقتصاديا خاصة في المجال الصناعي، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض إستهلاك النفط في هذه المنظمة.

-جدول رقم (09) يوضح تطور الإستهلاك والفجوة في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة(2000-2008).

الوحدة مليون برميل يوميا.

السنوات		2000			2005			2008		
أعضاء الأوبك		الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة
أمريكا اللاتينية	فنزويلا	0,48	0,7	2,32	0,5	0,6	3,56	0,36	0,7	2,32
	الإكوادور	غ - م		غ – م	غ - م		غ – م	0,18		0,32
الشرق الأوسط	إيران	1,18	4	2,42	1,45	4,8	2,46	1,77	5,4	2,82
	العراق	0,4		2,4	0,53		1,32	0,49		1,79
	الكويت	0,15		1,75	0,24		2,51	0,26		2,41
	قطر	0,035		0,6	0,073		0,52	0,1		0,59
	السعودية	0,93		7,07	1,22		8	1,4		6,79
	الإمارات	0,14		1,96	0,2		2,17	0,23		2,27
إفريقيا	الجزائر	0,18	0,9	0,61	0,24	1	1,07	0,29	2,5	1,06
	أنغولا	0,036		0,69	0,053		0,95	0,1		1,79
	ليبيا	0,2		1,1	0,24		1,45	0,25		1,47
	نيجيريا	0,21		1,79	0,25		2,11	0,23		1,77
آسيا البسيفيك	أندونيسيا	0,99	1,4	0,2	1,13	1,4	-0,08	1,16	1,4	-0,31
مجموع الأوبك		5,03	7	23,37	6,1	7,9	25,6	6	7,6	26
مجموع العالم		71,4	100	-7,1	77,3	100	-5,7	79	100	-7,7

من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع التالية:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006, p, p, 29 30.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2011, p, 46

جدول رقم (10) يوضح تطور الإستهلاك والفجوة في منظمة الأوبك لبعض السنوات المتقطعة خلال الفترة(2008-2015).

الوحدة: مليون برميل يوميا.

أعضاء الأوبك/ السنوات		2010			2013			2015		
		الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة	الكمية	%	الفجوة
أمريكا اللاتينية	فنزويلا	0,67	1,1	2,18	0,77	1,1	1,83	0,64	0,95	2
	الإكوادور	0,22		0,25	0,24		0,26	0,25		0,29
الشرق الأوسط	إيران	1,77	5,5	1,73	2	7,4	1,5	1,85	8,6	1,25
	العراق	0,56		1,79	0,29		2,81	0,63		2,87
	الكويت	0,26		2	0,49		2,2	0,5		2,3
	قطر	0,11		0,62	0,26		1,73	0,31		0,34
	السعودية	1,43		6,73	3		8,5	3,8		6,3
	الإمارات	0,3		2	0,77		2,83	0,92		1,98
إفريقيا	الجزائر	0,33	1,2	0,85	0,38	1,19	1,19	0,42	1,2	0,73
	أنغولا	0,11		1,58	0,12		1,68	0,14		1,54
	ليبيا	0,29		1,19	0,25		2,05	0,22		0,18
	نيجيريا	0,25		1,75	0,26		0,72	0,3		1,44
آسيا البسيفيك	أندونيسيا	1,22	1,5	-0,41	1,62	0,17	-0,74	1,67	1,8	-0,98
مجموع الأوبك		6,29	7,8	21,2	10,4	11,3	26	12,65	13,6	19,65
مجموع العالم		80	100	-10,3	91,3	100	-4,5	93	100	-18

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصار التالية:

- BP, statistical Review of World Energy, 2017, p, 09.

- OAPEC, annual statistical report, 2017, p, 66.

- من خلال الجدولين رقم (09) و(10) يتضح مايلي:

1- الإستهلاك

-أن هناك تطور في إستهلاك منظمة الأوبك للنفط من سنة 2000 إلى سنة 2015، حيث كان إجمالي إستهلاك منظمة الأبك من النفط سنة 2000 بـحوالي 5 مليون برميل يوميا، ليرتفع تدريجيا حيث وصل سنة 2015 إلى 12,8 مليون برميل يوميا لترتكز هذه الزيادة في منطقة الشرق الأوسط.

-حيث تحتل دول الشرق الوسط المركز الأول من حيث إستهلاك النفط في منظمة الأوبك، بلغت نسبة إستهلاكها حولي 8،4% من إجمالي الإستهلاك العالمي للنفط سنة 2015، بحيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة عن سنة 2013، ويرجع هذا التطور في الإستهلاك في هذه الدول إلى التطور الذي تشهده دول الخليخ وزيادة الطلب على النفط فيها، إذ تحتل السعودية المركز الأول بأكبر زيادة في المنظمة بإجمالي إستهلاك بلغ 3,8 مليون برميل يوميا، بنسبة 30% من إجمالي إستهلاك منظمة الأوبك سنة 2015، لتحتل إيران المرتبة الثانية في منظمة الأوبك ومنطقة الشرق الأوسط بإستهلاك بلغ 1,85 مليون برميل يوميا سنة 2015، ثم في المركز الثالث الإمارات بإستهلاك بلغ 0,92 مليون برميل يوميا، وهذا ترتيبها في منطقة الشرق الأوسط والمركز الرابع في منظمة الأوبك، ثم تتوالى مراتب الدول الأخرى، العراق ثم الكويت ثم قطر بإستهلاك 0,63، 0,5، 0,31، مليون برميل على التوالي في منطقة الشرق الأوسط، لتحصل هذه الدول على المراتب التالية، العراق على المرتبة السادسة في المنظمة، و الكويت المرتبة السابعة، وقطر المرتبة التاسعة في المنظمة سنة 2015.

-أندونيسيا من دول آسيا البسيفيك كسبت المركز الثاني في المنظمة باستهلاك يتطور سنويا، بلغ 1,67 مليون برميل يوميا سنة 2015 بنسبة 1,8% من الإستهلاك العالمي، لتحتل دول منطقة إفريقيا المرتبة الثالثة في إستهلاك النفط في منظمة الأوبك بنسبة إستهلاك بلغت 1,2% من الإستهلاك العالمي سنة2015، لتحتل دولها المراتب الأخيرة في الترتيب وذلك لعدم تطور كبير في المجال الصناعي في هذه الدول، حيث بلغ إستهلاك الجزائر وهي صاحبة المركز الأول في المنطقة والثامن في المنظمة 0,48 مليون برميل يوميا، ثم نيجيريا بستهلاك 0,3 مليون برميل يوميا لتترتب الثانية في المنطقة، والعاشرة في المنظمة، لتليها ليبيا بستهلاك 0,22 مليون برميل يوميا، وتحتل المرتبة ماقبل الأخيرة في المنظمة وبعدها أنغولا بستهلاك بسيط جدا بلغ 0,14 برميل يوميا.

-في المركز الأخير في منظمة الأوبك دول أمريكا اللاتينية بإستهلاك إجمالي الدولتين بنسبة 0,95% من الإستهلاك العالمي، إذ تستهلك فنزويلا النصيب الأكبر من النفط بكمية قدرت حوالي 0,64 مليون برميل يوميا، مركزها الرابع في المنظمة، أما الإكودر فنصيبها من الإستهلاك بلغ 0,25 مليون برميل يوميا، في المركز الحادي عشر في منظمة الأوبك.

-لذلك يمكن القول بأن منطقة الشرق الوسط هي النواة الحقيقية لمنظمة الأوبك إذ، تحتل المرتبة الأولي في المنظمة من حيث الإنتاج والإستهلاك والإحتياطي، وفي العالم في كل من الإنتاج والإحتياطي، من خلال ماسبق ذكره فإن نصيب منطقة الشرق الوسط هو الإكبرمن الريع النفطي.

الجدول رقم (11) ترتيب دول الأوبك حسب إستهلاك النفط سنة 2015.

السعودية	إيران	أندونيسيا	الإمارات	فنزويلا	العراق	الكويت	الجزائر	قطر	نيجيريا	الإكوادور	ليبيا	أنغولا
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13

-من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

- OPEC, annual satistical bulletin, 2016, page, 50.

2- الفجوة

-كما يلاحظ من الجدول أن الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك كبيرة في المنظمة، حيث أن الفجوة موجبة من سنة 2000 إلى 2015، أي أن منظمة الأوبك منتجة مصدرة للنفط، حيث أن الفجوة من سنة 2000 إلى سنة 2008 كانت ترتفع بستمرار إلى غاية (أزمة الركود العالمي) أين إنخفضت الفجوة بسبب إنخفاض إنتاج الأوبك ويظهر ذلك في سنة 2010، حيث كانت الفجوة تبلغ 21,2 مليون برميل يوميا، مقارنة بسنة 2008 أين كانت الفجوة مرتفعة بكمية تبلغ 26 مليون برميل يوميا، لكن بعد تعافي الإقتصاد من الأزمة عاودت المنظمة رفع إنتاجها، ليبلغ نفس حصة سنة 2008 بـ 26 مليون برميل يوميا، ثم بعد أزمة إنهيار الأسعار سنة 2015، إنخفضت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك حتى وصلت إلى 19,65 مليون برميل يوميا.

-كما أن الفجوة موجبة وإستهلاك هذة المنظمة متواضع بالنسبة لإنتاجها من النفط، فهي مصنفة من الدول المنتجة الصافية للنفط متمركزة في الصدارة عالميا، كل دول المنظمة فجوتها موجبة بستثناء أندونيسيا، فالسعودية إحتلت المرتبة الأولى حيث بلغت الفجوتها 6,3 مليون برميل يوميا، ثم تتوالى

المراتب إلى غاية أندونيسيا والتي تظهر فجوتها سالبة منذ سنة 2005، بسبب التطور والنمو الإقتصادي فيها وزيادة طلبها على النفط باستمرار.

.–من خلال دراستنا للإحتياطي واللإنتاج والإستهلاك يلاحظ أن هناك عدم توازن بين الإحتياطي والإنتاج والإستهلاك، حيث تمتلك هذه المنظمة أكبر إحتياطي في العالم وأكبر منتج في العالم للنفط، لكن إستهلاكها بسيط لاعتمادها في إقتصادها على الثروة النفطية لجلب العملة الأجنبية وتمويل إقتصادها.

رابعا: مساهمة الأوبك في الصادرات العالمية للنفط

لمنظمة الأوبك دور كبير في حركة التجارة الدولية باعتبارها الطرف الأقوي في إمتلاكها لنفط، حيث أنها تعتبر أكبر مصدر لهذا النوع من الطاقة في العالم وما سيتم توضيحه في مايلي.

الجدول رقم (12) تطور حركة صادرات منظمة الأوبك خلال سنوات مختارة.

الجدول رقم (12) تطور صادرات منظمة الأوبك خلال سنوات (2005–2010–2015)

الوحدة مليون برميل يوميا

الدول / السنوات	2005	%	2010	%	2015	%
فنزويلا	1,5	3,75	1,5	3,9	1,97	4,7
الإكوادور	غ-م	غ-م	0,33	0,8	0,43	1
إيران	2,4	6	2,5	6,57	1	2,4
العراق	1,47	3,6	1,8	4,7	3	7,2
الكويت	1,56	3,9	1,4	3,6	1,9	4,5
قطر	0,67	1,6	0,58	1,5	0,49	1,1
السعودية	7,2	18	6,64	17	7,1	17
الإمارات	2,1	5,2	2,1	5,5	2,44	5,8
الجزائر	0,97	2,4	0,7	1,8	0,64	1,5
أنغولا	0,9	2,2	1,68	4,4	1,7	4
ليبيا	1,3	3,2	1,1	2,8	0,23	0,5
نيجيريا	2,3	5,7	2,4	6,3	2,1	5
أندونيسيا	0,37	0,9	0,35	0,9	0,31	0,7
الأوبك	23,3	2،58	23,1	60	23,5	56,7
العالم	40	100	38,1	100	41,6	100

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

- OPEC, annual satistical bulletin, 2016, page, 48, 51.

- OPEC, annual satistical bulletin, 2010, page, 47, 49.

- OPEC, annual satistical bulletin, 2008, page, 31, 34 .

1-يلاحظ من الجدول رقم (12) مايلي

-من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن صادرات منظمة الأوبك مستقرة نسبيا حيث كانت صادرات الأوبك في سنة 2005، 23,3 مليون برميل يوميا، لينخفض سنة 2010 بـ 2000 برميل يوميا، تجاوبا مع تخفيضات الأوبك لمحاولة التحكم في إستقرار السوق ورفع أسعار النفط، أثناء أزمة الركود العالمي 2008، لترفع الأوبك صادراتها مجددا بعد 2010 لتصل سنة 2015 إلى تصدير كمية تصل 23,5 مليون برميل يوميا، كذلك تعمل دول الأوبك بتكافئ أي عندما ينخفض إنتاج دولة ترفع الدول الأخرى الإنتاج من أجل الحفاظ على نفس الحصة في السوق الدولي، كي لا تحدث إختلال في السوق يعود على الأسعار بالسلب ، بإعتبار منظمة الأوبك أكبر مصدر للنفط في العالم لها تأثير كبير في السوق وتحديد الأسعار.

-بالنظر للجدول تحتل السعودية المرتبة الأولي في تصدير النفط بكمية 7,16 مليون برميل يوميا، وتحتل العراق المرتبة الثانية بكمية 3 مليون برميل يوميا، ثم الإمارات بتصدير 2,11 مليون برميل يوميا، ثم كل من فنزويلا والكويت وأنغولا بتصدير 1,97، 1,96، 1,7 مليون برميل يوميا على التوالي، المرتبة السابعة هي لإيران بعد ماكانت في المرتبة الثانية خلال السنوات السابقة والسبب في ذلك حظر النفط الإيراني بسب صناعتها النووية، لتتوالى المراتب وتحصل أندونيسيا على المرتبة الأخيرة تصدير 0,31 مليون برميل يوميا.

المبحث الثالث

دور منظمة الدول المصدرة للنفط في السوق العالمية للنفط

مرت الأوبك بمجموعة من التطورات التي واجهتها وعرقلت مسيرتها مما جعلها تنتهج مجموعة من الإستراتيجيات لمواصلة تحقيق أهدافها وتخطي هذه العراقيل وباعتبار هذه المنظمة تتحكم في أكبر مصدر طاقة في العالم من حيث الإحتياطي والإنتاج، جعلها تأثر من خلال هذه العوامل على السوق العالمي للنفط وعلى الأسعار.

أولا: إستراتيجيات منظمة الأوبك

إنتهجت أوبك منذ إنشائها مجموعة من الإستراتيجيات لتحكم في أسعار النفط وكسب مكانة في السوق والسيطرة على الأوضاع التى تمس بأسعار النفط، كما سنأخذ في دراستنا أهم الإستراتيجيات التي تبنتها الأوبك منذ بداية العقد الى سنة 2015 وهي كمايلي.

1- تحديد سقف الإنتاج

-تسعى منظمة الأوبك إلى العمل على إستقرار السوق والحفاظ على الأسعار، فتقوم بخفض الإنتاج لرفع الأسعار من خلال التحكم في الحصص الإنتاجية لدول الأعضاء، أو تقوم برفع الحصص الإنتاجية بقصد الحد من إرتفاع السعر والإبقاء عليها ثابتة، حيث قامت منظمة الأوبك في سنة 2001 بتخفيض كمية إنتاجها ثلاث مرات على التوالي، وجاءت هذه الخطوة لوقف التراجع الشديد لأسعار النفط، نتيجة للركود الإقتصادي العالمي، وجاءت هذه الخطوة لوقف تراجع أسعار النفط إثر أحداث 11 سبتمبر، والتي أدت إلى ضعف الطلب على النفط، نظرا لتراجع الأوضاع الإقتصادية ونذكر التخفيضات كمايلي.

- تخفيض الإنتاج بواقع 5,1 مليون برميل يوميا، أي ما نسبته 6,5 % من الإنتاج العالمي للنفط
- ثم تخفيض الإنتاج بواقع 1 مليون برميل يوميا، أي ما نسبته 4 % من الإنتاج العالمي للنفط
- ثم خفضت الإنتاج مرة أخرى بواقع 1 مليون برميل يوميا، أي ما نسبته 4 % من الإنتاج العالمي للنفط[1].

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 78.

-حيث بلغ إجمالي التخفيضات إلى 3,5 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 13,6% من الإنتاج العالمي، من حصة المنظمة فقط، كذلك خفظت منظمة الأوبك حصص إنتاج أعضائها سنة 2008، إثر أزمة الكساد العالمي، والتي لم تكن عوامل السوق (العرض، الطلب على النفط) هي المؤثرة على أسعار النفط بل أزمة الكساد، والتي قلصت من الطلب على النفط من طرف الدول المستهلكة[1].

-كما أن الأوبك تتدخل بخفض حصة إنتاجها لرفع الأسعار كذلك تتدخل من أجل الحد من إرتفاع الأسعار، حيث قامت منظمة الأوبك من رفع حصص إنتاجها سنة 2005، للحد من إرتفاع الأسعار والعمل على ثباتها والعمل على توازن السوق، نظرا للإرتفاع الغير مسبوق في مستويات السعر، حيث تم رفع السقف الإنتاجي إلى حدود 0,5 مليون برميل يوميا[2].

2 – التنسيق مع دول خارج المنظمة

-تعمل منظمة الأوبك وفق هذه الإستراتيجة لتحكم الجيد والتأثير الأكيد على السوق النفطية، وتحقيق النتائج بأسرع وقت ممكن فتسعي لربط علاقتها مع دول خارج المنظمة في تخفيض حصص إنتاجها، ومساندتها في التحكم في الأسعار، لاعتبارها مصالح مشتركة تنفع الطرفين سواء منظمة أو غير منظمة، والتنسيق في حال عدم إستقرار سوق النفط، ففي سنة 2001 سعت الأوبك لتنسيق والتعاون مع دول منتجة خارج الأوبك مثل روسيا، والمكسيك والنرويج وسلطنة عمان، وذلك خشية إنهيار الأسعار إلى مستويات تضر جميع الطراف العاملة في الإنتاج النفطي، حيث تم الإتفاق على خفض الحصص إلى 2 مليون برميل يوميا، والأوبك تخفض النصيب الأكبر يصل إلى 1,5 مليون برميل يوميا[3]حيث قررت هذة الدول تخفيض حصص إنتاجها، إستجابة لطلب الأوبك حيث بلغت قيمة التخفيض إلى 462,5 مليون برميل يوميا، في كل من روسيا والمكسيك والنرويج وعمان كما عملت بهذه الإستراتيجية خلال أزمة 2014-2015 بالإتفاق على خفض الإنتاج لتحكم في تقلبات الأسعار لكن لم يتم ذلك وتبنت الدول إستراتيجية أخرى[4].

[1]– صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 93.

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 85.

[3] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 78.

[4] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 04.

3 – إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق

–أي الحفاظ على حصة منظمة الأوبك في الإنتاج من دون تخفيضها أو رفعها، عندما تم تبني إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق، بقيادة السعودية، في نوفمبر2014، التي كانت تتضمن القبول بتدهور الأسعار حينئذ (من خلال عدم تخفيض الإنتاج)، قدمت في وقته حجج "معقولة" لتبني هذه الإستراتيجية، وتنصرف هذه الحجج إلى أّن عدم تخفيض الإنتاج كان هدفه الأساسي هو الحفاظ على حصة أوبك في سوق الطاقة العالمي، أي النفط في مواجهة منافسة مصادر بديلة للطاقة، من ناحية، ومناطق بديلة لإنتاج النفط.

–بخاصة النفط الغير تقليدي في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. كما قامت هذه الحجج على أساس أّن الإنخفاض في العوائد النفطية للدول الأعضاء في الأمد القصير الذي يترتب على إنخفاض الأسعار نتيجة لتطبيق الإستراتيجية، سيعوضه إرتفاع عوائدها في المستقبل نتيجة إستمرار الحفاظ على حصتها في أسواق النفط والطاقة العالمية وتم تبني هذه الأستراتيجية في سنة 2015، لكن تم التخلي عنها سنة 2016، لعدم تحقيق الأهداف التي كانت تريدها المنظمة والعودة إلى تبني نظام الحصص، كما [أعتبرت هذه الإستراتيجية أكثر ضرًار على الدول المنتجة للنفط، في تخفيض عوائدها النفطية بشدة، منه على مستوى إنتاج النفط الغير التقليدي في الولايات المتحدة، مع تأثير غير واضح أو ملموس لانخفاض سعر النفط في حصتها في السوق العالمية[1]].

–يمكن الأشارة إلا أن إستراتيجيات منظمة الأوبك تختلف حسب الأعضاء، فهناك دول تهمها الأسعار المرتفعة لأنها تخدمها وليس في صالحها أن تنخفض الأسعار، أما بعض الدول فالأسعار لا تهمها كثيرا، فمثلا السعودية نظرا لإحتياطاتها الكبيرة يخدمها السعر كيف مكان لأن إحتياطاتها طولة الأجل، أما الدول التي إحتياطاتها قليلة فلا يخدمها السعر المنخفض فتبحث دائما هذه الدول على السعر المرتفع، وهذا ما أوجد بعض التعارض بين أعضاء المنظمة، فالسعودية في أزمة 2015 كانت من

[1] – علي مرزا، **معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج**، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2017، ص ص 02 03.

المعارضين لخفض الإنتاج و عدم تبني هذه الإستراتيجية، مما جعلها تطرح موضوع إستراتيجية الحفاظ على الحصة السوقية[1].

ثانيا: عوامل القوة والضعف في منظمة الأوبك

تتميز منظمة الأوبك بخصائص تميزها عن غيرها من المنظمات الدولية والتي جعلت منها قوة إقتصادية تتحكم ولو نسبيا في النفط في كل من إستقرار السوق والأسعار خلال فترات محددة ونبرزها في مايلي:

1- عوامل القوة التي تتميز بها منظمة الأوبك

- الإحتياطات الكبيرة التي تملكها منظمة الأوبك، تمتلك الأوبك إحتياطي كبير وصل سنة 2015 إلى كمية تقدر ب 1220,5 مليار برميل يوميا، بنسبة 81% من الإحتياطي العالمي.

_ أكبر حصة من الإمدادات النفطية من نصيبها، حيث تعتبر منظمة الأوبك أكبر مصدر للنفط في العالم أكبر، ممون بالنفط لدول الصناعية المستهلكة، حيث بلغ سنة 2015 حولي 23،5 مليون برميل يوميا.

- التكاليف منخفضة في الإنتاج داخل دول الأوبك، أي أن تكاليف الإنتاج فيها منخفضة عن باقي دول العالم المنتجة للنفط، حيث يتم إنتاج البرميل الوحد من النفط في ليبيا حوالي 7,2 دولار وذا جودة عالية (الخام الخفيف)، بينما تصل تكلفته في البرازيل 17,5 دولار[2]، إضافة إلى تكلفة الإنتاج منخفضة فأن معظم حقول النفط في هذه الدول مرتبطة عبر خطوط أنابيب نقل النفط إلى الموانى البحرية والتى تقلل من تكاليف النقل.

- الإمكانيات التي تملكها دول الأوبك من الطاقات الأخرى، المتجددة والغير المتجددة

- الدول المنظمة أغلبها دول نامية مما يسهل التفاهم بين هذه الدول لشتراكها نفس الأهداف، حيث تسعى كل الدول إلى تحقيق عائدات من وراء صادراتها النفطية لأنها أكبر مصدر لدخل في هذه البلدان.

- يتم نسعير النفط في الأوبك على أساس سلة الأوبك وتضم سلة أوبك، إعتبارا من 2000 إحدى عشر نوعاً من النفط الخام بدلا من السبعة خامات السابقة. وتتمثل السلة الجديدة في خامات الدول الأعضاء مقومة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء. واعتبارا من بداية جانفي

[1] - علي مرزا، **معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج**، مرجع سابق، ص ص 12 13.

[2] - https://arabic.rt.com/news/826811-تكلفة-إنتاج-برميل-النفط-الواحد-في-20-دولة/

2007 أضيف خام "غيراسول" الأنغولي إلى سلة أوبك الجديدة، وفي منتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام "أورينت الإكوادوري"، وفي يناير 2009 تم إستثناء الخام الأندونيسي، ثم أضيف خام غينيا الاستوائية "زافيرو" إلى سلة أوبك لتصبح تتألف من 14 نوع من النفط الخام[1]حيث بلغ متوسط سعر سلة الأوبك سنة 2015، 75,5 دولار.

2- عوامل الضعف في منظمة الأوبك

هناك عوامل تأثر على منظمة الأوبك نذكرها في مايلي.

- إختلاف السياسة النفطية في منظمة الأوبك، من حيث إرتفاع الأسعار وإنخفاضها.

- عدم إتفاق الأعضاء على المعايير المتخذة في تحديد نصيب كل دولة من الإنتاج، وعدم إلتزام أعضائها بالحصص.

- عدم إلزامية القرارات التي تتخذها الأوبك بالنسبة لأعضائها، وخاصة الدول التي تقوم بتنسيق معها.

- إعتماد أكثرية دول الأوبك على النفط في تمويل إقتصادها.

- تهميش العراق في إتخاذ القرارات رغم إحتياطاها وإنتاجها الكبير.

- إعتماد مرحلة الإنتاج في دول الأوبك وعدم إعتماد المراحل الاخرى في هذه المنظمة، فهي تصدره نفط خام ثم تستورد السلع البترولية من الخارج، أي أن منظمة الأوبك تقوم بإنتاج النفط وتصديره دون تحويله، وهذا الدور أخذته الشركات العالمية.

- الخلافات السياسية أدت الخلافات داخل منظمة الأوبك إلى عدم التنسيق بين الدول الأعضاء حيث أن لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل الأوبك يوجد إنقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر على مجرى إتخاذ القرارات بحيث تعمل أحياناً بعض الدول ضد الأخرى وذلك كان سببا في إنهاء العديد من المؤتمرات[2].

---

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، ديسمبر 2017، ص 02.

[2] - مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي**، مرجع سابق، ص ص 98-99.

- عدم التجانس بين دول أعضاء الأوبك وهو عامل إضعاف يمكن تمييزه على ثلاث أنماط:

* دول تسعى إلى تخفيض معدلات الإنتاج للإحتفاظ بمواردها.

* دول تسعى لزيادة الصادرات ولكن تصطدم بنقص الموارد.

* دول تسعى لزيادة الصادرات بشرط إمكانية القيام بالإستثمارات اللازمة.

ثالثا: الجدول رقم (13) تطور أسعار النفط للمنظمة الأوبك من خلال الإنتاج و نوع القرار خلال (2000-2015).

السنوات	نوع القرار	تطور الإنتاج	تطور الأسعار
2001	تخفيض الإنتاج	تخفيض الإنتاج 2 مليون برميل يوميا	من 24 دولار سنة2001 إلى أكثر من 50 دولار للبرميل سنة 2004
2005	رفع سقف الأنتاج	رفع أعضاء الأوبك إنتاجهم بـ 1 مليون برميل يوميا.	من 60 دولار للبرميل سنة 2005 إلى أكثر من 70 دولار للبرميل سنة 2007
2008	خفض الإنتاج	كل الأعضاء خفظو حصص إنتاجهم إلى أكثر من مليون برميل.	إنخفاض في الأسعار من 95 دولار سنة 2008 إلى أقل من 80 دولار سنة 2010
2015	الحفاظ على حصتها في السوق.	حافظت كل دول الأعضاء على حصصهم	إنخفاض في الأسعار إلى أقل من 47 دولار للبرميل.

من إعداد الطالب بالإعتماد على المصادر التالية:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, p, 83.

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016, p, 87.

- من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ مايلي:

-منذ سنة 2001 إلى غاية 2015، إتخذت منظمة الأوبك مجموعة من القرارات من أجل توازن سوق النفط العالمي، سواء من أجل رفع الأسعار أو خفضها حيث أهم القرارت التي قامت بها هي:

-مع بداية 2001 إنخفضت أسعار النفط بشكل كبير بسبب أحداث إنفجار برج التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت منظمة الأوبك بخفض إنتاجها من أجل رفع الأسعار، وقام كل أعضاء بخفض حصصهم حسب القرارات، فإنعكست هذه القرارت إيجابيا على الأسعار بإرتفاع الأسعار حيث بلغت سنة 2004 حوالي 50 دولار للبرميل، إلا أنه ليس السبب الوحيد الذي ساهم في رفع الأسعار حيث أن هناك أسباب أخرى مثل العوامل المناخية التي رفعت من الطلب على النفط، والنمو الاقتصادي الذي تشهده العديد من الدول.

-سنة 2005 وبسبب ارتفاع الأسعار إلى رقم قياسي عملت منظمة الأوبك على تثبيت الأسعار، فقامت برفع حصص إنتاج الأعضاء إلا أن الأسعار لم تستقر، بل إرتفعت ويعود السبب في ذلك إلى النمو الاقتصادي في الدول الناشئة مثل الصين والهند فزاد الطلب على النفط حتي سنة 2008، وبروز أزمة الركود العالمية، فنخفض الطلب على النفط وإنخفضت معة الأسعار، فقررت منظمة الأوبك خفض إنتاجها، وبذلك ساهمت من جديد في رفع الأسعار، لكن سنة 2015 تختلف عن السنوات التي قبلها، حيث بسبب زيادة الإنتاج العالمي من النفط في دول خارج الأوبك أدي إلى إنهيار كبير في الأسعار، لم تخفض الأوبك إنتاجها بل حافظت على حصتها في السوق الدولية لإغراق السوق العالمية بالنفط من أجل تقليل الإنتاج في الطاقات البديلة وتقليل إنتاج النفط في دول خارج الأوبك إلا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق أي هدف من أهداف المنظمة.

ثالثا: أفاق منظمة الأوبك

يمكن تلخيص أفاق منظمة الأوبك في العناصر التالية.

1-العرض النفطي:

يعتمد العرض في العالم على الإحتياطيات المؤكدة وتطورها، باكتشاف المزيد من الإحتياطيات النفطية في الدول المنتجة أو في مناطق أُخرى من العالم وكميات إستخراج النفط من هذه الإحتياطيات والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة. فكل إكتشاف كبير لإحتياطي يعتبر تطور جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار[1].

[1] – التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص، 142.

تم التطرق إلى أن إحتياطات الأوبك كبيرة جدا، إنتاجها أكبر إنتاج في العالم مع زيادة الإكتشافات النفطية داخل دول أعضائها، حيث كانت زيادة الإكتشافات في هذه المنظمة حوالي 0,2% بالنسبة للعالم في سنة 2015، هذا يعزز دور المنظمة الكبير في السوق العالمية للنفط، ومدى مساهمتها في الإقتصاد العالمي من خلال ثروتها النفطية.

2-الطلب على النفط:

تعتبر توقعات تطور السوق النفطية هي العامل الأساس في إرتفاع أو أنخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على طاقة النفط أو لتوليد الطاقات الأخرى منها وزيادة وسائط النقل بمختلف أنواعها جوّاً وبرّاً وبحراً في العالم كل ذلك يخلق ضمأ شديد للنفط ومشتقاته.

لكن حسب ماتقدم في الدراسة نري أن الطلب على نفط الأوبك قليل سنة 2015 في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة حيث زاد إنتاجها من النفط الغير التقليدي فقلص نسبة إستهلاكها لنفط الأوبك، وهذه الدول تسعى إلى عدم الإعتماد على نفط الأوبك لعلمها بمكانتها الكبيرة في السوق العالمي للنفط، ودرجة تأثيرها على السوق، فقد توجهت هذه الدول إلى بحر قزوين و دول أخرى لتقليل الأعتماد على نفط الأوبك[1]، وإنخفاض الطلب على نفط الأوبك أحدث أزمة في أسعار النفط سنة 2015، بسبب العرض الزائد في السوق النفطية، لكن يلاحظ مما سبق أن وجهة النفط تغيرت إلي دول آسيا البسيفك التي تستهلك أكبر كمية من النفط في العالم.

3-التنسيق مع دول خارج الأوبك

تسعى منظمة الأوبك إلى التنسيق بين دول خارج الأوبك الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح، هو أن الأوبك عبارة عن كارتل، حيث أنها تسعى إلى تقييد التجارة بهدف رفع الأسعار، وكذلك تحاول إحتكار السوق النفطية من وراء التنسيق مع دول خارج منظمتها، إلا أن منظمة الأوبك تقوم بالتشاور مع دول خارج الأوبك ضمن قرار تحديد سقف الإنتاج وهذا يدحض هذا الهدف، في حين أن التنسيق مع الدول خارج الأوبك يخدم مصلحة الأوبك أكثر وذلك بإتخاذ قرارات موحدة من طرف الدول المنتجة فيما يخص الأنتاج[2].

[1] – فيليب سيبيهري، **الجغرافيا السياسية للنفط**، مركز الدراسات الإشتراكية،2001، ص 10.

[2] – حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية**، مرجع سابق، ص ص 335 336.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، نستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية ، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، تمتلك منظمة الأوبك مؤهلات كبيرة تسمح لها بالتدخل في السوق النفطي لتأثير على الأسعار أو ثبات السوق من خلال الإنتاج، خاصة دول الشرق الأوسط التي تتحكم في الإحتياطي وقرارات المنظمة بشكل كبير ولا ننفي إمكانية الدول الأخرى، نظرا لما تملكه من إحتياطات نفطية كبيرة إضافة إلى الإستراتيجيات التي تقوم بها منظمة الأوبك، بالتنسيق مع الدول خارج الأوبك مما يعزز قوتها، ويمكنها من تحقق إنجازات كبيرة أكثر من السابق، لكن باستراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة إستراتيجيات الدول المستهلكة.

خاتمة عامة

شهدت سوق النفط العالمية تطورات كبيرة منذ بداية العقد، مما جعل المنافسة بين أطراف السوق أكثر حدة على الطلب وعرض النفط ، ونظرا للمكانة التي يحتلها النفط ضمن ميزان الطاقة جعلت الدول المستهلكة للنفط/ المستوردة، والدول المنتجة/ المصدرة تنتهج إجراءات وسياسات، من أجل الحصول على أكبر كمية من النفط والتحكم فيها من أجل مواجهة أي اضطرابات في السوق والتأثير على الأسعار بما يخدم مصالحها، ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن بعض الإستراتيجيات التي تتبعها الدول المستهلكة/ المستوردة تهدف إلى تقليل الإعتماد على النفط، وتسعى للبحث عن مصادر بديلة للنفط، رغم عدم قابلية أي مصدر من المصادر الطاقوية الموجودة من أخذ مكانة النفط، عكس الدول المنتجة التي تعتمد في إقتصادها على النفط وتسعى للحفاظ على إستقرار السوق وتثبيت الأسعار عند مستوى يخدم مصلحتها.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك إختلاف كبير بين أطراف سوق النفط، من حيث إمكانياتها النفطية تجعل أطراف السوق غير متوازنة القوة، فهناك دول مستهلكة/ مستوردة ذات إحتياطي ضئيل، وإستهلاكها للنفط كبير جدا نظرا لتطورها الاقتصادي، وهي تأثر على السوق والأسعار من خلال تقليل الطلب وإعتماد مصادر بديلة، فتقوم بتخفيض الأسعار، و الدول المنتجة/ المصدرة والتي تملك معظم الإحتياطي العالمي من النفط حيث يتركز الأحتياطي خاصة في دول الشرق الوسط، فهذه الدول تتحكم في الإنتاج من أجل التأثير على السوق والأسعار إما بتخفيض العرض أو زيادته من أجل تثبيت الأسعار عند مستوى محدد، كي تبقى الدول المستهلكة تعتمد على النفط أكثر من الطاقات البديلة، نظرا لإنخفاض تكاليف النفط بالنسبة للطاقات الأخرى، وإستهلاكها للنفط بسيط مقارنة بالإنتاج، لكن يعتمد إقتصادها بشكل كامل على عوائد الريع النفطي.

أما بالنسبة لمنظمة الأوبك فهي تملك إحتياطي عالمي بنسبة تصل إلى حوالي 80%، هذا ما مكنها من كسب مكانة في السوق العالمي للنفط، وجعل لها دور مهم في التأثير على السوق والأسعار، من خلال الإجراءات والسياسات التي تعتمدها، رغم بعض العوامل التي تؤثر عليها سلبا، إلا أن منظمة الأوبك لاتزال تحتل مكانة مهمة في السوق العالمي، باعتبارها المنتج الأول المعتمد عليه في تغطية الطلب على النفط في المستقبل، لكن في غياب تنسيق تام وإستراتيجية موحدة بين أعضاء الأوبك، يجعل التأثير في السوق وعلى الأسعار ومواجهة الدول المستهلكة، خاصة وكالة الطاقة أكثر صعوبة، لكن

يضيف إلى هذه المنظمة، التنسيق مع الدول خارج الأوبك قوة ومكانة أكبر لتحكم والتأثير أكثر من السابق في سوق النفط العالمي.

نتائج وإقتراحات

أولا: النتائج

من خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى النتائج والإقتراحات التالية

– تختلف مزيا أطراف السوق حسب الإمكانيات من الإحتياطي والإنتاج والإستهلاك.

– أكبر إحتياطي في العالم من النفط يركتز في دول الشرق الأوسط.

– الإنتاج كذلك يرتكز في مناطق محددة وأهم مناطق الإنتاج هي منطقة الشرق الأوسط.

– أهم مناطق الإستهلاك هي أمريكا الشمالية ومنطقة أسيا البسيفيك.

– أول سياسة سعرية قامت بها منظمة الأوبك وكانت أكثر فاعلية في سوق النفط العالمي سنة 1973، سياسة الحظر النفطي والتي من خلالها فرضت منظمة الأوبك وجودها في السوق، وأظهرت قوتها وإمكانياتها بالتحكم في الأسعار.

– إستطاعت منظمة الأوبك أن تأثر في بداية القرن على أسعار النفط وإستقرار السوق، من خلال سياساتها التسعيرية، منذ سنة 2000–2015.

– حصتها الإنتاجية في السوق العالمية الكبيرة وإحتياطاتها الضخمة، مكنتها من كسب أهمية خاصة في السوق العالمية للنفط، وكذلك سوق الطاقة، حيث تعتبر هي المصدر المعول عليه في سد الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك مستقبلا.

– منظمة الأوبك أخذت دور المتمم في السوق، أي أصبح نفط الأوبك في الوقت الراهن نفط متمم لإحتياجات السوق العالمية، وأهميتة تنحصر في كونه متمم لإحتياجات التنمية الاقتصادية وهذا يعتبر مصدر ضعف لمنظمة الأوبك.

– إحتياطات الأوبك من النفط تخدم مصالحها في الأجل الطويل، ولهذا عليها العمل وفق إستراتيجية موحدة بين أعضائها من أجل كسب ثقل أكبر في السوق مستقبلا.

ثانيا: الإقتراحات

من خلال ما تم التطرق إليه في الدراسة سيتم التطرق إلى بعض الإقتراحات فيما يخص منظمة الأوبك.

– عدم التعمق في التبعية لسوق النفط العالمي، إذ يعتبر أهم عامل لتخلف الدول المنتجة للنفط، والإستثمار في قطاعات أخرى، حتى وإن كانت في مجلات الطاقة الأخرى، حيث أن منظمة الأوبك تبحث في إستقرار السوق وثبات الأسعار.

– العمل على تخطيط الإنتاج من أجل المستقبل.

– البحث عن إستراتيجية موحدة بين أعضاء الأوبك مع التنسيق والتعاون بين الأعضاء، ومع دول خارج الأوبك.

أفاق البحث

تعد هذه الدراسة في الواقع بسيطة وتبقى لها العديد من النقائص يمكن أن تكون مدخل لفتح وتفكيك النقاط المثارة، وتفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بعض المواضيع أهمها:

– العلاقة بين أعضاء الأوبك ومدى تنفيذها لإستراتيجيات المنظمة.

– الفرق بين الأوبك والمنظمات العالمية لطاقة مثل وكالة الطاقة الدولية.

– من المتحكم في قرار الإنتاج هل منظمة الأوبك أم الدول المستهلكة والشركات العالمية في القرن الحالي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

1: الكتب

1- أحمد طاشكندي، الإستراتيجية النفطية السعودية، دار تهامة، السعودية، 1982.

2- أندر سكوت كوبر، أحمد حسن المعيني، ملوك النفط كيف قلب الولايات المتحدة وإيران والسعودية موازين القوى في الشرق الأوسط، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولي، 2016.

3- توبي شليلي، دنيا الملاح، النفط السياسة الفقر والكوكب، مكتبة العكيان، الرياض، السعودية، 2010.

حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

4- حسين عبد الله، البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية، دار النهضة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 15 مارس 2003.

5- دانيل يرغن، شكري مجاهد، السعي بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، دار الكتب القطرية، قطر، الطبعة الأولي، 2015.

6- رجاء عبد الرسول حسين، أحمد حسين إبراهيم، أثار عوائد النفط على التنمية الإقتصادية، المركز العربي، للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولي، 1987.

7- روبرت ستيلر، محمد فتحي خضر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولي، 2010.

8- سمير التنير، أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الكبعة الأولى، 2010.

9- عاطف سلمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي الاقتصادي للنفط العربي، مركز الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

10- فليب سيبيل لوبيز، نجاة الصليبي الطويل، الجغرافية السياسية للبترول، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولي،2013.

11- فيليب سيبيل لوبيز، صلاح نيّوف، جيوبوليتيك البترول، شركة فكرة للطباعة والنشر والتوزيع جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2006.

12- كولين كامبل وأخرون، عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.

13- لودوفيك مون، مارك عبود، الطاقة النفطية والطاقة النووية، مكتبة الملك فهد للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2014.

14- نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، تم تحميل هذا الكتاب من موقع النفط والغاز الطبيعي العربي 2017،www.arab-oil.natural.com.

15- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ليبيا، الطبعة الأولى 2000.

16- وكالة الطاقة الدولية، مظهر بايرلي، إدخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المسقبلية، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة للملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، 20-03-1431هـ.

2: البحوث والدراسات والرسائل الجامعية

1- أمينة مخلفي، مدخل الى الاقتصاد البترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الجزء الأول، 2013.

2- بطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، رسالة ماجستر جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2014-2015،

3- بن عوالي خالدية، إستخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران 2، 2015-2016.

4- خديجة محجوب محمد صالح، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منظمه الشرق الأوسط، جامعة الخرطوم قسم العلوم السياسية، مصر، 2009.

5- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2001-2012.

6- سالم بغرارة، السياسة السعرة لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال القرن (2000-2011)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم الاقتصادية، 2013، ص.

7- عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970-2008)، مذكرة مجاستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011.

8- العربي علي، دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، الجزائر، السنة 2007-2008.

9- على ديبة، تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط، (2000-2001)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2013.

10- علي مرزا، معضلة أوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2017.

11- قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2009.

12- مشدن وهيبة، أثر تغيرات سهر البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة من (1973-2003)، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2004-2005.

13- نقايس عبد لكريم، أثر منظمة الأوبك على السوق النفطية العالمية من (1960-2011)، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

3: التقارير والمنشورات

1- مجلة البيان، مستقبل الأمة وصراع الإستراتيجيات، الإصدار السادس، الرياض، 2009.

2- رضا عبد الجبار سلمان الشمري، المنظمات النفطية، دوافع قيامها وأهمية دورها، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، العراق، 2008.

3- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2000.

4- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2005.

5- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2009.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2010.

7- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2014.

8- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الكويت، 2015.

9- عماد الدين محمد المريني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد 1.

10- فلادمير لنين، الإمبريالية أعلى مراحل الرأس مالية، دار الطبع والنشر، مجلة مونتستسكي أنترناشيونال، العدد 18، المجلد 27، 2000.

11- فيليب سيبيهري، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الإشتراكية،2001.

12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، ديسمبر 2017.

13- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبوظبي، ديسمبر 2014.

14- هاشم مرزوك الشمري، عمار محمود حميد، مستقبل الطلب على النفط في ظل تزاحم المصادر البديلة، جامعة كربلاء، كلية الأدارة والإقتصاد، 2010.

ثانيا: المراجع بالغة بالأجنبية

Periodicals and reports

1- BP, statistical Review of World Energy, 2000.

2- BP, statistical Review of World Energy, 2007.

3- BP, statistical Review of World Energy, 2008.

4- BP, statistical Review of World Energy, 2016.

5- BP, Statistical Review of World Energy, 2017.

6- OAPEC, annual statistical report, 2017

7- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2001.

8- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006.

9- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2008.

10- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009.

11- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2010.

12- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2011.

13- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2016.

- **Internet sites**

1- http://www.ecssr.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Walid-Khadduri/FeatureTopic_1419.xml

2- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec05.doc_cvt.htm

3- https://arabic.rt.com/news/826811-دولة-20-في-الواحد-النفط-برميل-إنتاج-تكلفة/

شكر وتقدير

الإهـــــداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

مقـدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

خاتمة

قائمة المراجع